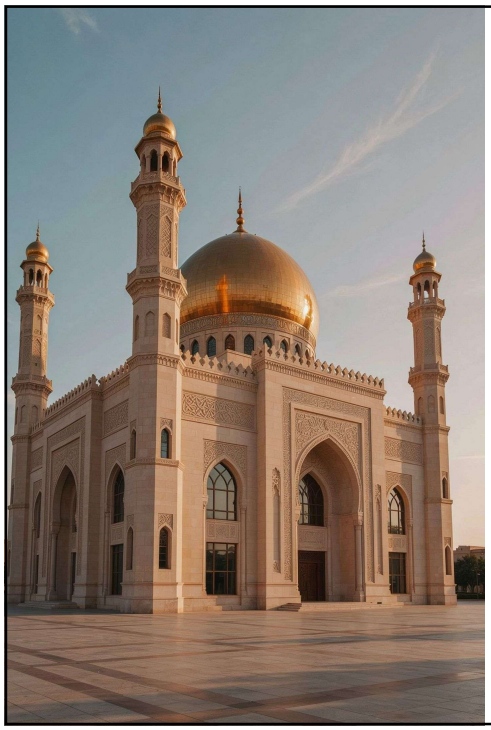


معيار المحاسبة المالية رقم 32 — الإجارة

شرح وتوضيح شامل للمعيار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، مع أمثلة عملية تطبيقية

أيوفي — معيار المحاسبة المالية 32

1

محتويات العرض

01
مقدمة وخلفية المعيار
الهدف من إصدار المعيار 32 وأسباب تحديث المعيار 8

02
النطاق والتعريفات
نطاق تطبيق المعيار والمصطلحات الأساسية

03
التصنيف والمدة
تصنيف الإجارة وتحديد مدتها

04
المحاسبة لدى المستأجر والمؤجر
الإثبات والقياس والعرض والإفصاح

05
أمثلة عملية تطبيقية
حالات دراسية وقيود محاسبية

2



الفصل الأول

مقدمة وخلفية المعيار

تُعدّ الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك من أكثر المعاملات المالية الإسلامية شيوعاً، وتعتمد عليها المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية حاجة العملاء لاقتناء الموجودات في مختلف القطاعات.

3

لماذا صدر المعيار 32؟

تحديث المعيار 8

يحلّ المعيار 32 محلّ معيار المحاسبة المالية 8 "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك" الصادر عام 1997، ويعالج القصور في المعالجات المحاسبية السابقة.

التوافق مع أفضل الممارسات

يسعى المعيار إلى التوافق مع أفضل الممارسات المحاسبية العالمية، مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

معالجة ملاحظات الصناعة

يعالج المعيار الملاحظات والتعليقات التي أبدتها الصناعة المالية الإسلامية على مدى سنوات عديدة.

4

قرار مجلس أيوفي بالمراجعة

محاور المراجعة

ناقشت لجنة المعايير المحاسبية السابقة مراجعة المعيار 8، مع الأخذ بالحسبان التعديلات المتوقعة في المحاسبة عن عقود الإيجار الصادرة عن هيئات المحاسبة الدولية (IASB وUS FASB).

2015 — انطلاق المراجعة

وافق مجلس المحاسبة التابع لأيوفي على خطة استراتيجية لمراجعة وتحديث مجموعة كبيرة من معايير المحاسبة المالية.

5

التغييرات الجوهرية عن المعيار السابق

أ — التصنيف

تصنيف الإجارة إلى: تشغيلية، ومنتهية بالتمليك (بيع أو هبة)، ومنتهية بالتمليك عبر النقل التدريجي.

ب — الإثبات الأولي

مبادئ جديدة لإثبات موجود "حق الاستخدام" وتسجيل التزامات الإجارة في دفاتر المستأجر.

ج — فصل المكونات

متطلبات تحديد المكونات المتعلقة بالإجارة وفصلها عن المكونات غير المتعلقة بها.

د — الإفصاح

إرشادات تفصيلية محسّنة للعرض والإفصاح لدى كل من المستأجر والمؤجر.

6

الهدف من المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والقياس والعرض والإفصاح عن معاملات الإجارة — بما فيها الإجارة المنتهية بالتمليك بصورها المختلفة — للمؤسسات المالية الإسلامية سواء بصفتها مؤجراً أو مستأجراً.

التصنيف

تصنيف عقود الإجارة وفق معايير محددة وواضحة.

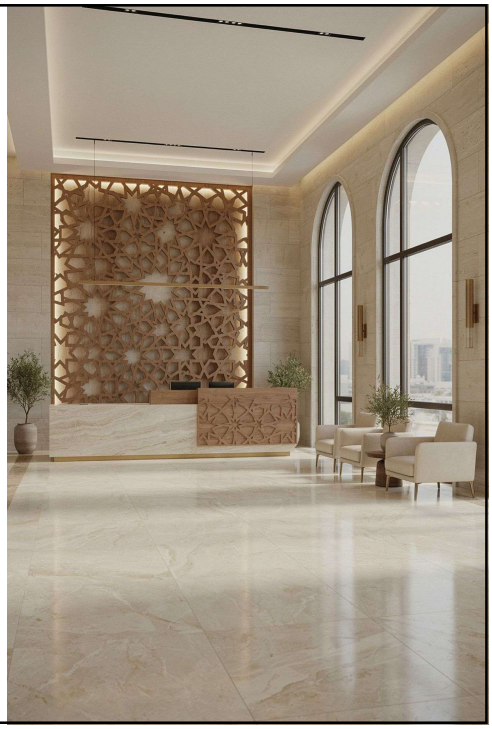
القياس

قياس موجودات والتزامات الإجارة بصورة عادلة وموثوقة.

الإفصاح

الإفصاح الكافي عن المعلومات ذات العلاقة لمستخدمي القوائم المالية.

7



الفصل الثاني

نطاق المعيار

يطبق المعيار على المحاسبة والتقرير المالي عن جميع معاملات الإجارة (بما فيها الإجارة المنتهية بالتمليك) في دفاتر كل من المستأجر والمؤجر، ما لم يتم استثناؤها صراحةً.

8

ما يشمله المعيار وما يستثنيه

❌ يستثني المعيار

- الصكوك القائمة على الإجارة
- معاملات إجارة الاستكشاف والاستخراج والموارد الطبيعية
- عقود العمل والتوظيف وإجارة الخدمات
- حقوق الملكية الفكرية والعقود غير المشتملة على موجودات ملموسة

✅ يشمل المعيار

- جميع معاملات إجارة الموجودات
- الإجارة المنتهية بالتمليك بصورها المختلفة
- دفاتر المستأجر والمؤجر معاً
- الإجارة من الباطن

9

الفصل الثالث

التعريفات الأساسية

يتضمن المعيار منظومة متكاملة من التعريفات الدقيقة التي تُشكّل الأساس لتطبيقه الصحيح.

الإجارة

عقد ينقل حق الانتفاع بالموجود لفترة زمنية مقابل عوض متفق عليه، ويتكون من: صيغة (إيجاب وقبول)، طرفان (مؤجر ومستأجر)، ومحل العقد.

الإجارة المنتهية بالتمليك

ترتيب إجاري يتضمن وعداً ينتج عنه نقل ملكية الموجود إلى المستأجر، إما بعد انتهاء مدة الإجارة أو على مراحل خلال مدة العقد.

الإجارة التشغيلية

إجارة لا تقترن بخيار نقل ملكية الموجود محل العقد إلى المستأجر.

10

تعريفات جوهرية — الموجودات والحقوق

موجود حق الاستخدام

موجود غير ملموس يمثل حق المستأجر القابل للتنفيذ قانوناً في استخدام الموجود محل العقد على مدة الإجارة.

الموجود المركب

الموجود الذي يكون فيه حق الاستخدام والحصة النسبية للمستأجر في الموجود موجودَين في آنٍ واحد، كما في الإجارة المنتهية بالتمليك عبر النقل التدريجي.

المنفعة

حق محدود قابل للتنفيذ قانوناً يتعلق بموجود، يشتمل على ملكية الاستخدام وملكية الناتج (ثمرة الحق).

11

تعريفات مالية أساسية

بدل الإجارة (الأجرة)

العوض المستحق للمؤجر من المستأجر مقابل نقل حق الانتفاع، ويشتمل على البدلات الثابتة والمتغيرة، دون أي عوض مدفوع لنقل الملكية.

طريقة معدل العائد الفعلي

طريقة لتخصيص الدخل من الموجود بصورة متناسقة وعادلة على طول الفترة التعاقدية، تقوم على توزيع التدفقات النقدية باستخدام معدل عائد موحد.

هامش الجدية

المبلغ المودع على سبيل الضمان مقابل الوفاء بالعقد أو الوعد أو إتمام المعاملة من قبل أحد الطرفين للآخر.

12

الإجارة الموصوفة في الذمة والإجارة من الباطن

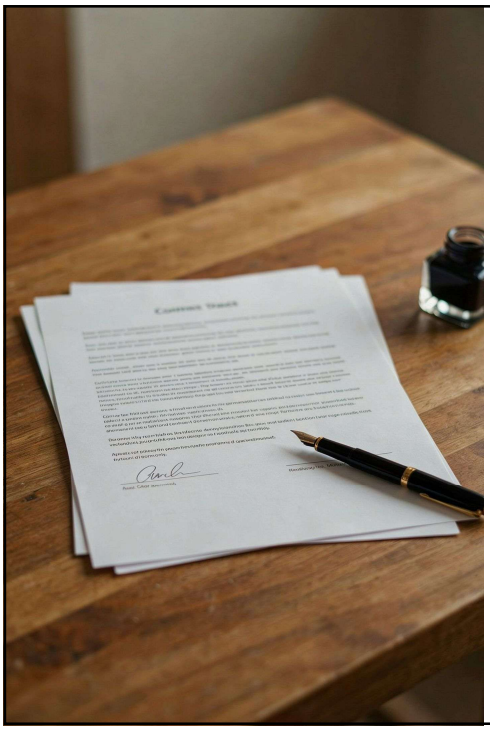
الإجارة من الباطن

معاملة إجارة يتم فيها نقل موجود "حق الاستخدام" الذي تم اكتسابه على أساس إجارة مستقلة من قبل المستأجر (المؤجر الوسيط) إلى طرف ثالث، ويظل عقد الإجارة الأصلي سارياً.

الإجارة الموصوفة في الذمة (الآجلة)

عقد إجارة لموجود غير معين (لم ينشأ بعد في الوقت الحالي) سيقوم المؤجر بتسليمه إلى المستأجر وفقاً للمواصفات المتفق عليها.

13



الفصل الرابع

تصنيف الإجارة

يجب على المؤسسة تصنيف كل إجارة — بصفتها مؤجراً أو مستأجراً — وفق الأنواع المحددة في المعيار، مع مراعاة جوهر المعاملة لا شكلها القانوني فحسب.

14

أنواع الإجارة وفق المعيار 32



يُصنَّف كل عقد إجارة في إحدى هذه الفئات الثلاث بناءً على طبيعة الترتيب التعاقدي ومآل الموجود في نهاية مدة الإجارة.

15

الإجارة التشغيلية ـــ الخصائص

إعادة الموجود

يُعاد الموجود إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة دون نقل ملكية.

مدة محددة

تُحدَّد مدة الإجارة بوضوح في العقد، وقد تكون قصيرة الأجل (12 شهراً أو أقل).

بدلات دورية

يدفع المستأجر بدلات إيجار دورية مقابل حق الانتفاع فقط، دون أي مقابل لنقل الملكية.

16

الإجارة المنتهية بالتمليك — الخصائص

النقل بالبيع

تنتهي الإجارة بنقل ملكية الموجود إلى المستأجر عبر عقد بيع مستقل بسعر رمزي أو متفق عليه.

النقل بالهبة

تنتهي الإجارة بهبة الموجود للمستأجر بعد انتهاء مدة العقد واستيفاء جميع البدلات.

النقل التدريجي

تنتقل الملكية تدريجياً خلال مدة الإجارة عبر المشاركة المتناقصة، حيث يشتري المستأجر حصص المؤجر بصورة دورية.

17

الإجارة القائمة على المشاركة المتناقصة

آلية التنفيذ

- يتعهد أحد الشركاء (المستأجر) بشراء حصة الشريك الآخر (المؤجر) بأقساط دورية
- يقوم المؤجر بتأجير حصته النسبية في الموجود إلى المستأجر
- تنتقل الملكية الكاملة إلى المستأجر عند اكتمال الشراء

هيكل المعاملة

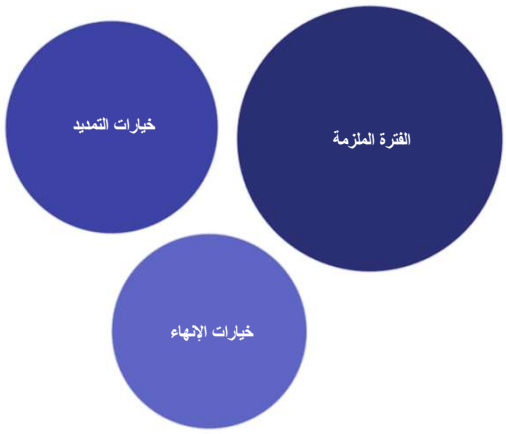
تقوم على اشتراك مشترك في ملكية الموجود بحصص نسبية متفق عليها، حيث لا يدخل المستأجر لغرض الربح.

18

الفصل الخامس

مدة الإجارة

يجب على المؤسسة تحديد مدة الإجارة بما يشمل الفترة الملزمة التي يغطيها العقد، وكذلك أي فترات اختيارية يمكن تحديدها بدرجة معقولة من اليقين.



19

تقييم احتمال تمديد مدة الإجارة

الأحكام التعاقدية

مبالغ بدلات الإجارة في الفترات الاختيارية ومقارنتها بمعدلات السوق السائدة.

التحسينات الجوهرية

التحسينات التي أجراها المستأجر على الموجودات محل العقد والتي تُولّد منافع اقتصادية جوهرية.

تكاليف الإنهاء

تكاليف التفاوض وإعادة الانتقال وتحديد موجود بديل مناسب.

أهمية الموجود

مدى أهمية الموجود محل العقد للعمليات التشغيلية للمستأجر وطبيعته الخاصة.

20

متى تُعدّ ممارسة خيار التمديد مؤكدة؟

الحافز المالي

إذا كان المبلغ الإجمالي الذي سيؤديه المستأجر يجعل ممارسة الخيار مجدية اقتصادياً.

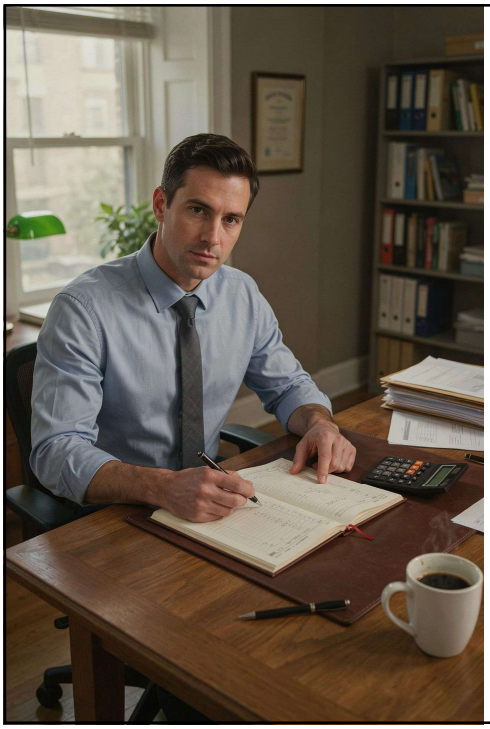
قِصَر المدة الأصلية

إذا كانت المدة المحددة في العقد قصيرة جداً، مما يعزز الجدوى الاقتصادية لممارسة هذا الخيار.

الممارسات السابقة

إذا حددت الممارسات السابقة للمستأجر تواريخ استخدام موجودات مماثلة تتوافق مع التوجهات الاقتصادية.

21



الفصل السادس

المحاسبة لدى المستأجر — الإثبات الأولي

يجب على المستأجر إثبات موجود "حق الاستخدام" والتزام الإجارة في تاريخ بدء الإجارة، وذلك وفق المبادئ المحددة في المعيار.

22

التكلفة الأساسية لموجود حق الاستخدام

مبلغ التزام الإجارة

القيمة الحالية لبدلات الإجارة غير المدفوعة في تاريخ البدء.

بدلات الإجارة المدفوعة مسبقاً

أي بدلات إجارة مدفوعة في تاريخ البدء أو قبله، مطروحاً منها أي حوافز إجارة مستلمة.

التكاليف المباشرة الأولية

التكاليف الإضافية المتكبَّدة مباشرةً لتنفيذ معاملة الإجارة.

تكاليف التفكيك والإزالة

تقدير تكاليف تفكيك الموجود أو إزالته أو إعادة الموقع إلى حالته الأصلية.

23

القياس اللاحق لموجود حق الاستخدام

نموذج القيمة العادلة (البديل)

يجوز للمؤسسة استخدام أساس القيمة العادلة لقياس موجود حق الاستخدام، وفق ما تسمح به المعايير ذات العلاقة وأحكام الشريعة.

نموذج التكلفة (الأساس)

يُقاس موجود حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الهبوط، مع تعديلات إعادة القياس.

24

استهلاك موجود حق الاستخدام

الإجارة التشغيلية

يُستهلك موجود حق الاستخدام على مدة الإجارة أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقصر.

الإجارة المنتهية بالتمليك

إذا كان من المتوقع نقل الملكية، يُستهلك الموجود على مدى عمره الاقتصادي الكامل.

اختبار الهبوط

يخضع موجود حق الاستخدام لاختبار الهبوط وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية 30 "الهبوط في قيمة الأصول والمخصصات والالتزامات الطارئة".

25

التزام الإجارة — القياس اللاحق

الزيادة بالتراكم

يزيد التزام الإجارة بمقدار الفائدة (معدل العائد) المحتسبة على رصيد الالتزام خلال الفترة.

الانخفاض بالسداد

ينخفض التزام الإجارة بمقدار بدلات الإجارة المدفوعة فعلياً خلال الفترة.

إعادة القياس

يُعاد قياس التزام الإجارة عند حدوث تعديل في عقد الإجارة أو تغيير في التقديرات المتعلقة بمدة الإجارة أو بدلاتها المتغيرة.

26

تعديل عقد الإجارة

تعديل عقد الإجارة هو تغيير في نطاق الإجارة أو عوضها، لم يكن جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية للعقد.

تعديل يُعدّ إجارة مستقلة

إذا أضاف التعديل حق استخدام موجود إضافي بسعر مستقل قائم بذاته، يُعامَل كإجارة جديدة منفصلة.

تعديل لا يُعدّ إجارة مستقلة

يُعاد قياس التزام الإجارة بمعدل الخصم المعدَّل في تاريخ سريان التعديل، مع تعديل موجود حق الاستخدام وفقاً لذلك.

27

حالات الإعفاء من الإثبات للمستأجر

الإجارة ذات القيمة المنخفضة

يجوز للمستأجر تطبيق المحاسبة المبسطة على إجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة، وإثبات بدلات الإجارة مصروفاً في قائمة الدخل.

الإجارة قصيرة الأجل

إجارة تشغيلية تكون مدتها عند تاريخ بدء العقد 12 شهراً أو أقل. يجوز للمستأجر عدم إثبات موجود حق الاستخدام والتزام الإجارة.

28

العرض والإفصاح — المستأجر

01

قائمة المركز المالي

عرض موجودات حق الاستخدام والتزامات الإجارة بصورة مستقلة أو الإفصاح عنها في الإيضاحات.

02

قائمة الدخل

الإفصاح عن مصروف الاستهلاك لموجودات حق الاستخدام ومصروف الفائدة على التزامات الإجارة.

03

قائمة التدفقات النقدية

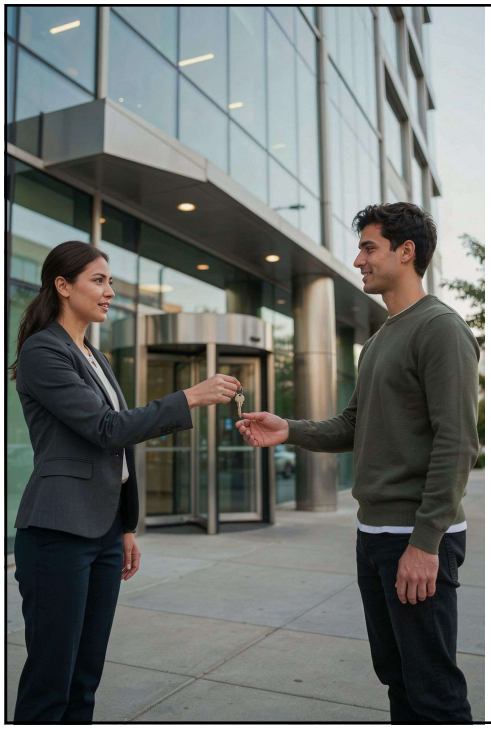
تصنيف المدفوعات النقدية لبدلات الإجارة ضمن أنشطة التمويل.

04

الإيضاحات

الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية الكافية لمستخدمي القوائم المالية.

29



الفصل السابع

المحاسبة لدى المؤجر — الإثبات الأولي

يُثبت المؤجر الموجود محل عقد الإجارة في دفاتره وفق طبيعة الإجارة، سواء كانت تشغيلية أو منتهية بالتمليك، مع مراعاة الفروق الجوهرية في المعالجة المحاسبية.

30

المحاسبة لدى المؤجر — الإجارة التشغيلية

إثبات الموجود

يُثبت المؤجر الموجود محل الإجارة التشغيلية ضمن موجوداته ويُستهلك وفق السياسة المحاسبية المعتمدة.

إيراد الإجارة

يُثبَت إيراد الإجارة على أساس القسط الثابت على مدة الإجارة، ما لم يكن أساس آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني للمنفعة.

التكاليف المباشرة الأولية

تُضاف التكاليف المباشرة الأولية إلى القيمة الدفترية للموجود المؤجَّر وتُعترف بها كمصروف على مدة الإجارة.

31

المحاسبة لدى المؤجر — الإجارة المنتهية بالتمليك

إيراد الإجارة

يُوزَّع إيراد الإجارة على مدة العقد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي، بما يعكس معدل عائد ثابتاً دورياً على صافي الاستثمار.

الإثبات الأولي

يُثبت المؤجر مبلغ الاستثمار الصافي في الإجارة المنتهية بالتمليك، ويُلغي إثبات الموجود محل العقد من دفاتره.

32

إيراد الإجارة وتكاليفها لدى المؤجر

إيراد الإجارة التشغيلية

يُثبَت على أساس القسط الثابت أو أساس آخر يعكس النمط الزمني للمنفعة المقدَّمة.

إيراد الإجارة المنتهية بالتمليك

يُوزَّع باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي لتحقيق معدل عائد ثابت على صافي الاستثمار.

تكاليف الإجارة

تشمل الاستهلاك والصيانة والتأمين وغيرها من التكاليف المتعلقة بالموجود محل العقد.

33

العرض والإفصاح — المؤجر

الإجارة التشغيلية

الإفصاح عن الموجودات المؤجَّرة وإيراد الإجارة والسياسات المحاسبية المتبعة في الاستهلاك.

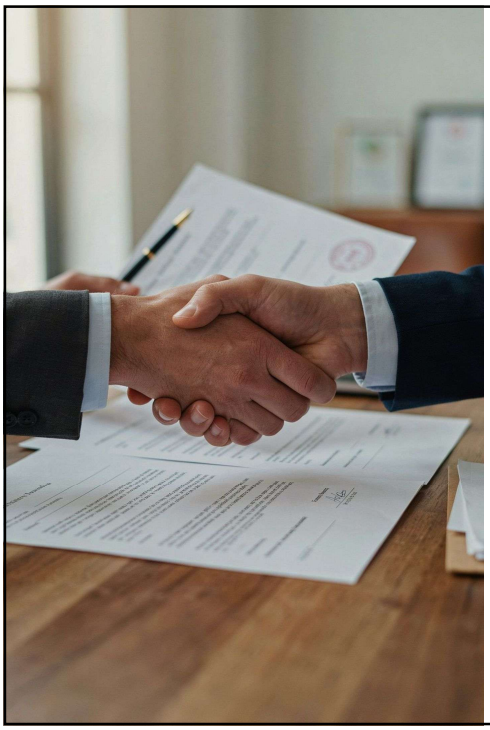
الإجارة المنتهية بالتمليك

الإفصاح عن صافي الاستثمار في الإجارة وتحليل الاستحقاق وإيراد التمويل غير المكتسب.

المعلومات النوعية

وصف الترتيبات الجوهرية وأي قيود أو ضمانات مرتبطة بعقود الإجارة.

34



الفصل الثامن

الإجارة المنتهية بالتمليك ـــ نقل الملكية

يتضمن المعيار أحكاماً خاصة بتوقيت إثبات نقل ملكية الموجود محل عقد الإجارة، سواء في دفاتر المستأجر (المشتري/المنقول إليه) أو في دفاتر المؤجر (البائع/ناقل الملكية).

35

توقيت إثبات نقل الملكية

إبرام العقد

يُثبَت عقد الإجارة المنتهية بالتمليك مع الوعد بنقل الملكية.

1

خلال مدة الإجارة

يُثبَت الموجود المركب في دفاتر المستأجر (حصته + حق الاستخدام).

2

اكتمال النقل

يُثبَت نقل الملكية الكاملة عند استيفاء جميع الشروط التعاقدية.

3

36

في دفاتر المستأجر (المنقول إليه)

إثبات الموجود المركب

يُثبت المستأجر "الموجود المركب" الذي يشمل حصته النسبية في الموجود وحق استخدامه في آنٍ واحد.

إلغاء التزام الإجارة

عند اكتمال نقل الملكية، يُلغى التزام الإجارة المتبقي ويُثبَت الموجود بقيمته الكاملة.

الاعتراف بالفروق

تُعترف بأي فروق بين القيمة الدفترية للالتزام الملغى وقيمة الموجود المكتسب في قائمة الدخل.

37

في دفاتر المؤجر (ناقل الملكية)

الاعتراف بالأرباح أو الخسائر

يُعترف بالفرق بين العائدات المستلمة والقيمة الدفترية للموجود ربحاً أو خسارةً في قائمة الدخل عند اكتمال نقل الملكية.

إلغاء الإثبات

يُلغي المؤجر إثبات الموجود محل عقد الإجارة من دفاتره عند نقل الملكية الكاملة إلى المستأجر.

38

الفصل التاسع

تحويل الموجودات مع الإنهاء المبكر

يتناول المعيار حالات تحويل الموجودات محل عقد الإجارة مع الإنهاء المبكر للعقد أو تسوية الإجارة قبل انتهاء مدتها المتفق عليها.

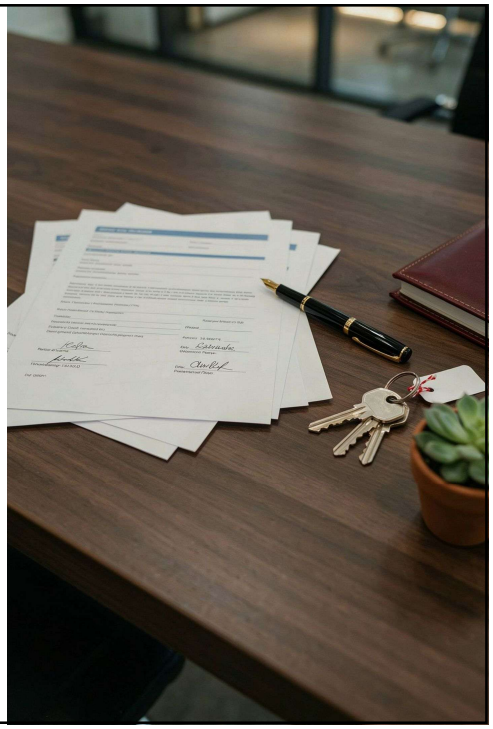
إنهاء العقد مبكراً

يُعترف بأي مكاسب أو خسائر ناتجة عن الإنهاء المبكر في قائمة الدخل في تاريخ الإنهاء.

تسوية الإجارة

تُسوَّى التزامات الإجارة المتبقية وموجودات حق الاستخدام وفق الشروط المتفق عليها في اتفاقية التسوية.

39



الفصل العاشر

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

تتضمن معاملات البيع وإعادة الاستئجار بيع الموجود من قِبَل البائع-المستأجر إلى المشتري-المؤجر، ثم استئجار نفس الموجود مرة أخرى من المشتري-المؤجر.

40

بيع الموجود في معاملات البيع وإعادة الاستئجار

البيع الحقيقي

إذا كان البيع يمثل نقلاً حقيقياً للسيطرة وفق معايير الإثبات، يُعترف بالربح أو الخسارة الناتجة عن البيع.

البيع غير الحقيقي

إذا لم يكن البيع نقلاً حقيقياً للسيطرة، تُعامَل المعاملة كتمويل مضمون بالموجود ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة.

41

المحاسبة في دفاتر البائع-المستأجر

إثبات موجود حق الاستخدام

يُثبت البائع-المستأجر موجود حق الاستخدام بنسبة القيمة الدفترية السابقة المتعلقة بحق الاستخدام المحتفظ به.

الاعتراف بالربح

يُعترف فقط بالجزء من الربح أو الخسارة المتعلق بحقوق الملكية المنقولة إلى المشتري-المؤجر.

إثبات التزام الإجارة

يُثبت التزام الإجارة الجديد وفق المبادئ العامة للإثبات الأولي المنصوص عليها في المعيار.

42

المحاسبة في دفاتر المشتري-المؤجر

إثبات الإجارة

يُطبق المشتري-المؤجر متطلبات المحاسبة عن الإجارة من منظور المؤجر وفق أحكام المعيار 32.

إثبات الموجود

يُثبت المشتري-المؤجر الموجود المشترى وفق السياسات المحاسبية المعتمدة لديه للموجودات المماثلة.

43

الفصل الحادي عشر

المعالجات المحاسبية الأخرى ذات العلاقة

الإجارة الموصوفة في الذمة

تُعالَج محاسبياً في تاريخ بدء تنفيذ الإجارة (تاريخ التسليم الفعلي)، لا في تاريخ التعاقد.

هامش الجدية

يُعامَل هامش الجدية كوديعة ضمان ولا يُعترف به إيراداً إلا عند استيفاء الشروط التعاقدية.

أموال التاريخ

تُعالَج أموال التاريخ (الدفعات المقدمة) كدفعات مقدمة تُخصم من التزام الإجارة أو تُضاف إلى تكلفة الموجود.

44

أحكام التحول والسريان

تاريخ السريان

يسري المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في تاريخ سريانه أو بعده.

الإفصاح عن التحول

يجب الإفصاح عن طريقة التحول المختارة وأثرها الكمي على القوائم المالية.

الأحكام الانتقالية

يجوز للمؤسسات تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدَّل وفق الخيارات المتاحة.

45

النقاط الجوهرية للمعيار 32

التصنيف الثلاثي

تصنيف الإجارة إلى تشغيلية، ومنتهية بالتمليك (بيع/هبة)، ومنتهية بالتمليك عبر النقل التدريجي.

موجود حق الاستخدام

إثبات موجود حق الاستخدام والتزام الإجارة في دفاتر المستأجر لجميع الإجارات (ما عدا المستثنيات).

معدل العائد الفعلي

توزيع إيراد الإجارة المنتهية بالتمليك باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي لدى المؤجر.

الإفصاح الشامل

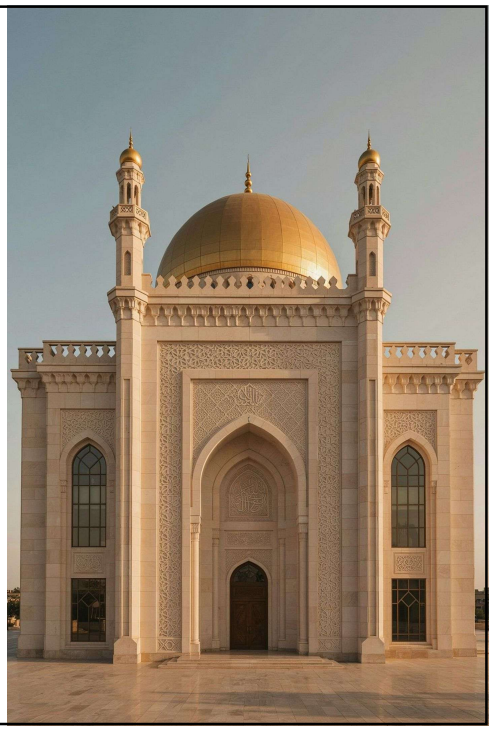
متطلبات إفصاح تفصيلية محسّنة لكلا الطرفين تعكس الشفافية وتخدم مستخدمي القوائم المالية.

46

معيار المحاسبة المالية رقم (10):
الاستصناع والاستصناع الموازي

دورة تدريبية متخصصة وفق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

AAOIFI — FAS 10



1

محتويات الدورة التدريبية

01
نطاق المعيار
الهدف والنطاق التطبيقي لمعيار الاستصناع

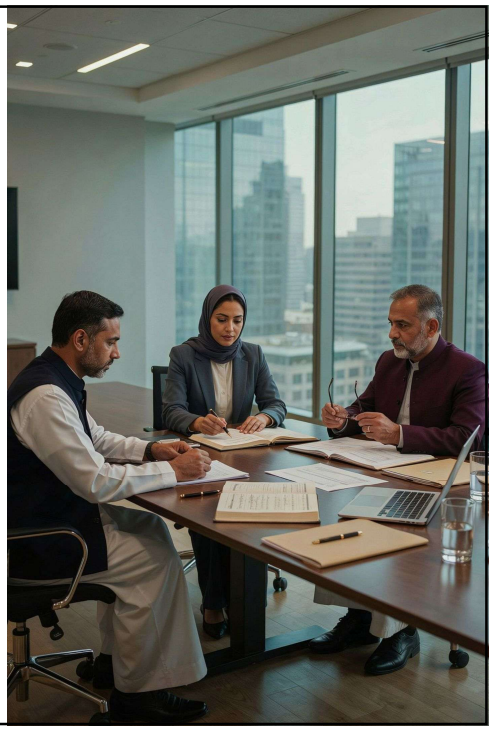
02
المعالجات المحاسبية — البائع
المصرف بصفة صانع (بائع)

03
المعالجات المحاسبية — المشتري
المصرف بصفة مستصنع (مشتري)

04
متطلبات الإفصاح
الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية

05
مثال شامل تطبيقي
تطبيق عملي متكامل على جميع المراحل

2



الوحدة الأولى

نطاق المعيار والهدف منه

التعرف على الإطار العام لمعيار المحاسبة المالية رقم (10) الصادر عن AAOIFI

3

هدف المعيار

يهدف معيار الاستصناع والاستصناع الموازي إلى وضع القواعد المحاسبية الواجبة الاتباع في عقود الاستصناع والاستصناع الموازي التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الإثبات والقياس

تحكم إثبات وقياس تكاليف وإيرادات الاستصناع

العرض والإفصاح

طرق عرض المعاملات والإفصاح عنها في القوائم المالية

المكاسب والخسائر

إثبات وقياس المكاسب والخسائر الناتجة عن العمليات

4

نطاق تطبيق المعيار

حالة التعارض مع القوانين

إذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل في إطارها المصارف مخالفة لبعض ما جاء بهذا المعيار، واضطر المصرف للعمل بما يخالفه، فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

ما يشمله المعيار

- عقود الاستصناع التي تجريها المصارف
- عقود الاستصناع الموازي
- المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية
- القوائم المالية للمصرف بصفتيه: صانعاً ومستصنعاً

5

تعريف عقد الاستصناع

عقد الاستصناع هو عقد بيع يلتزم بموجبه الصانع (البائع) بتصنيع شيء معين وتسليمه للمستصنع (المشتري) بثمن محدد وأوصاف متفق عليها.

الصانع (البائع)

الطرف الملتزم بتصنيع السلعة وتسليمها وفق المواصفات المتفق عليها

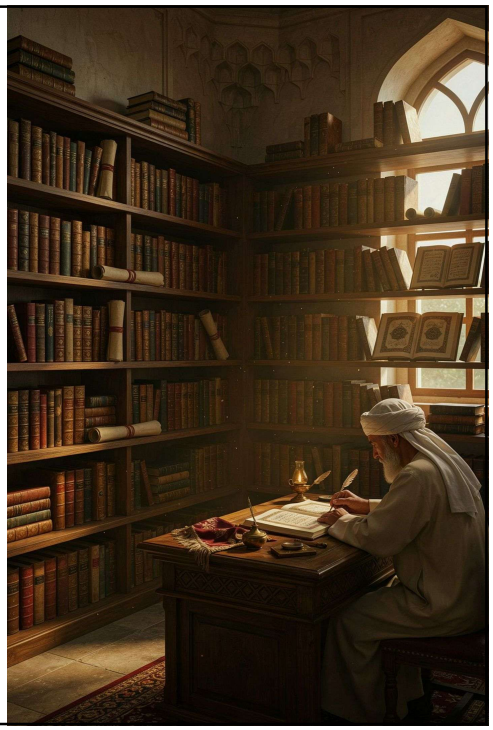
المستصنع (المشتري)

الطرف الطالب لتصنيع السلعة والملتزم بدفع الثمن المتفق عليه

المصنوع (محل العقد)

السلعة أو الشيء المتفق على تصنيعه وتسليمه وفق مواصفات محددة

6



الأسس الفقهية للاستصناع

يستند معيار الاستصناع إلى الأحكام الفقهية الإسلامية التي تُجيز عقد الاستصناع بوصفه عقداً مستقلاً يختلف عن عقد البيع العادي وعقد الإجارة. وقد أجاز جمهور الفقهاء عقد الاستصناع استناداً إلى التعامل والعرف والمصلحة، وأجاز الحنفية تحديداً الاستصناع بشروط محددة تتعلق بالمواصفات والثمن وطبيعة المصنوع.

7

دواعي الحاجة إلى المعيار

توحيد المعالجات

توحيد المعالجات المحاسبية لعقود الاستصناع بين المصارف الإسلامية المختلفة لتحقيق قابلية المقارنة

الشفافية والإفصاح

ضمان الإفصاح الكافي عن عقود الاستصناع في القوائم المالية لحماية مصالح المودعين والمستثمرين

التوافق الشرعي

ضمان أن المعالجات المحاسبية تتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية المتعلقة بعقود الاستصناع

8

تعريفات جوهرية في المعيار

التعريف	المصطلح
عقد بيع يلتزم بموجبه الصانع بتصنيع شيء معين وتسليمه للمستصنع بثمن محدد وأوصاف متفق عليها	الاستصناع
عقد استصناع منفصل يبرمه المصرف بصفته مستصنعاً مع صانع آخر لتنفيذ ذات المصنوع	الاستصناع الموازي
النسبة المئوية للأعمال المنجزة من إجمالي أعمال العقد حتى تاريخ معين	نسبة الإتمام
الفرق بين الثمن الآجل والثمن الفوري المعادل الناتج عن تأجيل سداد ثمن الاستصناع	الأرباح المؤجلة

9

تعريفات جوهرية ـــ تكملة

التعريف	المصطلح
التكاليف المتعلقة بالعقد التي تحدث قبل إبرامه، وتُثبت كتكاليف مؤجلة ثم تُحوَّل عند التعاقد	تكاليف ما قبل التعاقد
تعليمات تعديل نطاق العقد أو مواصفاته المعتمدة من كل من المصرف والمستصنع	أوامر التعديل
مبالغ يطالب بها المصرف فوق الثمن المتفق عليه نتيجة ظروف غير متوقعة	المطالبات الإضافية
الخسائر التي يُتوقع تحققها عند اكتمال العقد عندما تتجاوز التكاليف الإجمالية المقدرة الثمن المتفق عليه	الخسائر المتوقعة

10



الاستصناع الموازي ـــ المفهوم

قد يوجد مع عقد الاستصناع عقد استصناع منفصل (موازٍ)، حيث يأخذ المصرف في العقد الأول صفة البائع (الصانع) لبضائع المصنوع إلى مشترٍ نهائي (المستصنع)، بينما يأخذ المصرف في عقد الاستصناع الموازي صفة المستصنع (مشترٍ) للمصنوع من بائع (الصانع).

11



الوحدة الثانية

المعالجات المحاسبية ـــ المصرف بصفة صانع (بائع)

12

تكاليف الاستصناع — ما تشمله

(1) التكاليف المباشرة

تكاليف إنتاج المصنوع وبخاصة التكاليف المباشرة المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد

(2) التكاليف غير المباشرة

التكاليف غير المباشرة لأنشطة الاستصناع التي يمكن تخصيصها على أسس موضوعية لعقود بعينها

⚠ لا يدخل في تكاليف الاستصناع: المصروفات العمومية والإدارية، والتسويقية، وتكاليف البحوث والتطوير (الفقرة رقم 2).

13

إثبات تكاليف الاستصناع

1 إثبات التكاليف خلال الفترة المالية

تُثبت تكاليف الاستصناع التي تحدث في الفترة المالية ضمن حساب "استصناع تحت التنفيذ" وتُعرض هذا الحساب في الموجودات بقائمة المركز المالي للمصرف (الفقرة رقم 3).

2 تكاليف ما قبل التعاقد

تُثبت تكاليف ما قبل التعاقد المتعلقة بالعقد بصفتها تكاليف مؤجلة، وعند التعاقد تُحوَّل إلى حساب "استصناع تحت التنفيذ" (الفقرة رقم 4).

14

القيود المحاسبية ـــ تكاليف الاستصناع

إلى حـ/	من حـ/	البيان
النقدية / الدائنون	استصناع تحت التنفيذ	إثبات تكاليف الاستصناع
فواتير استصناع	ذمم استصناع	تحميل الفواتير المرسلة للمستصنع
استصناع تحت التنفيذ	فواتير استصناع	مسح رصيد فواتير الاستصناع

تُسجل قيمة دائنة للمستصنع في حساب "ذمم استصناع" وقيمة دائنة مقابلها في حساب "فواتير استصناع" يُحسم رصيده من حساب "استصناع تحت التنفيذ" في الجانب الملائم بقائمة المركز المالي (الفقرة رقم 3).

15

تكاليف الاستصناع في عمليات الاستصناع الموازي

إثبات تكاليف الفترة

تُثبت تكاليف الاستصناع للفترة بقيمة شهادات إتمام الأعمال التامة الواردة من الصانع إلى المصرف، وتُدرج في حساب "استصناع تكاليف" ضمن حساب "مطلوبات الاستصناع" لصالح الصانع (الفقرة رقم 5).

مكونات التكلفة في الاستصناع الموازي

- الثمن المحدد في عقد الاستصناع الموازي (التكاليف المباشرة)
- أي تكاليف غير مباشرة يمكن تخصيصها
- تكاليف ما قبل التعاقد

16

الفواتير المرسلة في الاستصناع الموازي

تُثبت الفواتير التي يرسلها المصرف إلى المستصنع عن الأعمال التامة خلال الفترة بصفتها قيمة مدينة في حساب "ذمم الاستصناع" وقيمة دائنة في حساب "فواتير الاستصناع"، ويُحسم رصيد الأخير من رصيد حساب "استصناع تكاليف" بقائمة المركز المالي للمصرف (الفقرة رقم 6).

1
الصانع يرسل شهادات الإتمام

2
المصرف يثبت التكاليف

3
المصرف يرسل فواتير للمستصنع

4
إثبات ذمم الاستصناع

17

إيرادات وأرباح الاستصناع — المفهوم الأساسي

إيرادات الاستصناع هي الثمن الإجمالي المتفق عليه بين المصرف بصفته صانعاً وعميله بصفته مستصنعاً، بما فيه هامش الربح الذي يحققه المصرف من العقد (الفقرة رقم 7).

طريقة نسبة الإتمام

يُعترف بجانب من ثمن الاستصناع لكل فترة مالية يعكس نسبة الإتمام المنجزة خلال فترات تنفيذ العقد

طريقة العقود التامة

في الأحوال غير العادية التي لا يمكن فيها تقدير نسبة الإتمام بدرجة معقولة من الدقة

18

طريقة نسبة الإتمام — التفاصيل

حساب الأرباح المتحققة

الفرق بين الثمن المعجل وإجمالي تكاليف الاستصناع المقدرة. يتضمن رصيد حساب "استصناع تحت التنفيذ" في أي وقت أرباح الاستصناع التي تم إثباتها حتى ذلك التاريخ، بعد حسم أي خسائر متوقعة من العقد (الفقرة رقم 9).

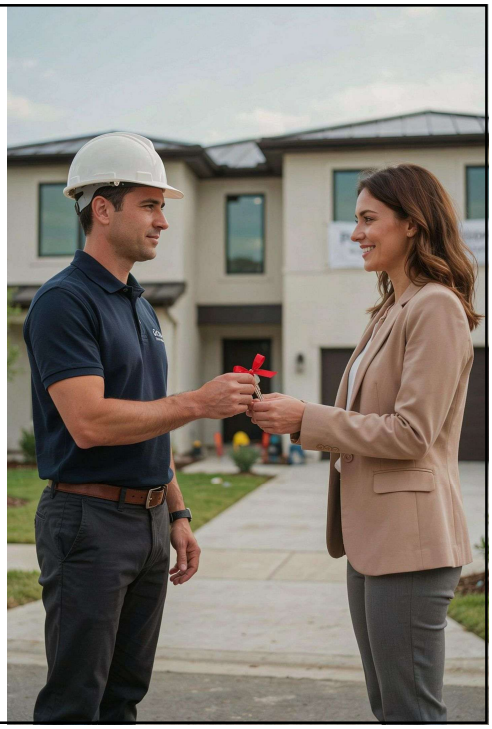
آلية الإثبات

- يُعترف بجانب من ثمن الاستصناع لكل فترة مالية
- يعكس نسبة الإتمام المنجزة خلال فترة التنفيذ
- تُضاف النسبة المتحققة إلى حساب "استصناع تحت التنفيذ"

19

طريقة العقود التامة

في الأحوال غير العادية التي لا يمكن فيها، في نهاية الفترة المالية، تقدير نسبة الإتمام والتكاليف المتوقعة لإتمام التنفيذ بدرجة معقولة من الدقة، يُؤجل إثبات إيرادات الاستصناع حتى إتمام تنفيذ العقد. وعليه، لا يشمل حساب "استصناع تحت التنفيذ" أي أرباح للاستصناع قبل إتمام تنفيذ العقد (الفقرة رقم 10).



20

الأرباح المؤجلة — المفهوم والحالات

1 — الدفع أثناء التنفيذ

قد يدفع المستصنع الثمن بأكمله أثناء تنفيذ العقد على أساس ما تم إنجازه من أعمال

2 — تأجيل الثمن كلياً

قد يُؤجَّل الثمن كله بحيث يُدفع بعد إتمام تنفيذ العقد

3 — تأجيل الثمن جزئياً

قد يُؤجَّل جزء من الثمن بحيث يُدفع بعد إتمام تنفيذ العقد

في حالة التأجيل، يتم إثبات "أرباح مؤجلة" عند إتمام تنفيذ العقد، ويُحسم رصيدها من رصيد "نمم الاستصناع" بقائمة المركز المالي (الفقرة رقم 11).

21

قياس الأرباح المؤجلة

تُقاس الأرباح المؤجلة بمقدار الفرق بين الثمن الذي يدفعه المستصنع بأكمله أثناء تنفيذ العقد والثمن الإجمالي المتفق عليه (الفقرة رقم 11).

الطريقة المفضلة

توزيع الأرباح المؤجلة على الفترات المالية المستقبلية بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح، بغض النظر عن التسلم نقداً أو لا (الفقرة رقم 12)

الطريقة البديلة

إثبات تحقق الأرباح المؤجلة عند تسلم الأقساط في حينه، إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو تلزم به السلطات الإشرافية (الفقرة رقم 13)

22

السداد المبكر — المعالجة المحاسبية

الحالة (ب): الحط بعد السداد

إذا عجّل المستصنع سداد أقساط ولم يحط المصرف جزءاً من الربح عند السداد، وإنما طالب بالمبلغ كاملاً ثم أعاد له جزءاً من الربح بعد السداد، تطبق المعالجة المحاسبية الواردة في الفقرة (أ) (الفقرة رقم 15).

الحالة (أ): الحط عند التعجيل

إذا عجّل المستصنع سداد أقساط قبل الوقت المحدد، يخفض المصرف جزءاً من الربح بمبلغ الحط، ويسري هذا التخفيض أيضاً على الأرباح المحققة المتعلقة بهذه الأقساط (الفقرة رقم 14).

23

إيرادات وأرباح الاستصناع الموازي

يتم قياس وإثبات إيرادات وأرباح الاستصناع في الاستصناع الموازي لكل فترة من فترات تنفيذ العقد على أساس طريقة نسبة الإتمام، حيث إن تكاليف وإيرادات الاستصناع في وجود استصناع موازٍ معلومة للمصرف بدرجة معقولة من التأكد (الفقرة رقم 16).

إضافة النسبة المتحققة

تُضاف النسبة المتحققة من أرباح الاستصناع خلال الفترة إلى حساب "استصناع تكاليف"، ويكون رصيد هذا الحساب في أي وقت معادلاً للتكاليف التراكمية للاستصناع (الفعلية) مضافاً إليها أرباح الاستصناع التي تم إثباتها حتى ذلك التاريخ (الفقرة رقم 17).

الثمن المؤجل في الاستصناع الموازي

إذا كان الثمن أو جزء منه يُدفع على أقساط بعد إتمام تنفيذ العقد، يُطبق ما جاء في البندين (2/3/2) و(3/3/2 أ، ب) (الفقرة رقم 18).

24

قياس "استصناع تحت التنفيذ" وخسائر العقد

الحالة (أ): تطبيق طريقة نسبة الإتمام

يُقاس حساب "استصناع تحت التنفيذ" بقيمة لا تتجاوز القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، وهي الفرق بين ثمن الاستصناع وباقي التكلفة الإجمالية المقدرة لإنجازه (الفقرة رقم 19).

الحالة (ب): الخسائر المتوقعة

إذا نتج عن قياس حساب "استصناع تحت التنفيذ" في نهاية الفترة خسائر متوقعة، يتم إثبات هذه الخسائر وإظهارها في قائمة الدخل للمصرف (الفقرة رقم 20).

الحالة (ج): وجود عقد استصناع موازٍ

في حالة وجود عقد استصناع موازٍ، تُعالج تكاليف الاستصناع كما في الفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند (الفقرة رقم 21).

25



إخلال الصانع بالتزاماته في الاستصناع الموازي

إذا أخل الصانع في الاستصناع الموازي بالتزاماته التعاقدية واضطر المصرف إلى تحمل تكاليف إضافية للوفاء بالتزاماته تجاه المستصنع (العميل)، يتم إثبات هذه التكاليف بصفتها خسائر في قائمة الدخل للمصرف، ولا تدخل في قياس حساب "استصناع تكاليف"، مما لم تكن لدى المصرف نسبة تأكد معقولة لتحصيل هذه التكاليف الإضافية (الفقرة رقم 22).

26

أوامر التعديلات والمطالبات الإضافية

تكلفة التعديلات المعتمدة

تُضاف تكلفة التعديلات المعتمدة من كل من المصرف والمستصنع (العميل) إلى تكلفة الاستصناع، وتُضاف قيمة أوامر تلك التعديلات إلى إيرادات الاستصناع (الفقرة رقم 23).

المطالبات الإضافية ـــ الإثبات

إذا توافرت متطلبات إثبات المطالبات الإضافية، يُثبت مقابلها إيراد في حدود التكاليف الإضافية المتعلقة بها (الفقرة رقم 24).

المطالبات الإضافية ـــ الإفصاح

إذا تخلف واحد أو أكثر من متطلبات إثبات المطالبات الإضافية، فيجب الإفصاح عن قيمتها المقدرة في الإيضاحات حول القوائم المالية للمصرف (الفقرة رقم 25).

27



الوحدة الثالثة

المعالجات المحاسبية ـــ المصرف بصفة مستصنع (مشتري)

28

المصرف بصفة مستصنع — الإطار العام

عندما يكون المصرف في موقع المستصنع (المشتري)، فإنه يتعامل مع الصانع (البائع) لتوريد سلعة أو منشأة وفق مواصفات محددة. تختلف المعالجات المحاسبية في هذه الحالة عن حالة كون المصرف صانعاً.



إثبات الأصل

يُثبت المصنوع كأصل في قائمة المركز المالي عند الاستلام الفعلي أو عند نقل المخاطر والمنافع



إثبات الالتزام

يُثبت الثمن المستحق للصانع كالتزام في قائمة المركز المالي حتى سداده



الإفصاح

الإفصاح عن طبيعة العقود والالتزامات المترتبة عليها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

29

قياس المصنوع عند الاستلام

المعالجة اللاحقة

بعد الاستلام، يُعالج المصنوع وفقاً لطبيعته: إذا كان للبيع يُعالج كمخزون، وإذا كان للاستخدام يُعالج كأصل ثابت، وتُطبق معايير المحاسبة المناسبة لكل حالة.

أساس القياس

يُقاس المصنوع عند الاستلام بالتكلفة، وهي الثمن المتفق عليه في عقد الاستصناع مضافاً إليه أي تكاليف مباشرة أخرى يتحملها المصرف للحصول على المصنوع وتجهيزه للاستخدام المقصود.

30

الأرباح المؤجلة — المصرف بصفة مستصنع

إذا كان ثمن الاستصناع يُدفع على أقساط بعد إتمام تنفيذ العقد، قد تنشأ أرباح مؤجلة تعكس الفرق الزمني بين الثمن الفوري والثمن الآجل. تُعالج هذه الأرباح المؤجلة وفق إحدى الطريقتين:

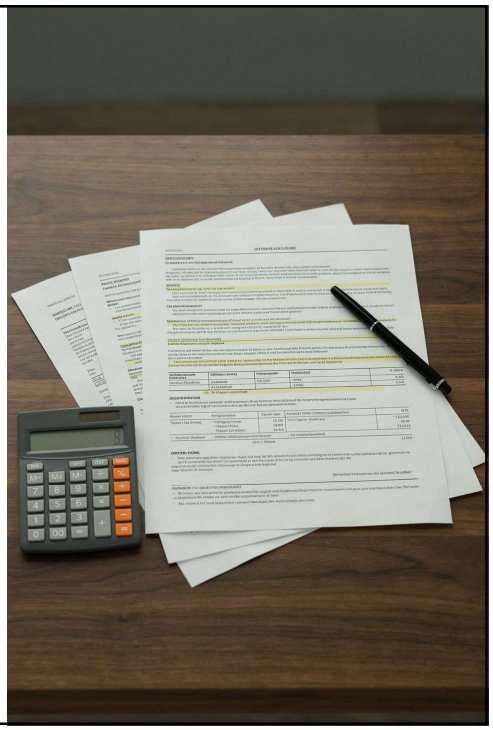
التوزيع على الفترات

توزيع الأرباح المؤجلة على الفترات المالية المستقبلية بحيث يُخصص لكل فترة نصيبها — وهي الطريقة المفضلة

الإثبات عند التسلم

إثبات تحقق الأرباح المؤجلة عند تسلم الأقساط في حينه، إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية أو تلزم به السلطات الإشرافية

31



الوحدة الرابعة

متطلبات الإفصاح

32

الإفصاحات المطلوبة ـــ المصرف بصفة صانع

السياسات المحاسبية المتبعة

الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس وإثبات إيرادات وتكاليف الاستصناع، والطريقة المستخدمة (نسبة الإتمام أو العقود التامة)

العقود الجارية

الإفصاح عن إجمالي الإيرادات المعترف بها، وإجمالي التكاليف المتكبدة، والأرباح المعترف بها حتى تاريخ القائمة المالية

الأرباح المؤجلة

الإفصاح عن مبلغ الأرباح المؤجلة والطريقة المتبعة في إثبات تحققها، سواء بالتوزيع على الفترات أو عند تسلم الأقساط

33

الإفصاحات المطلوبة ـــ تفاصيل إضافية

المطالبات الإضافية

الإفصاح عن قيمة المطالبات الإضافية المقدرة في الإيضاحات إذا تخلف واحد أو أكثر من متطلبات إثباتها

الخسائر المتوقعة

الإفصاح عن الخسائر المتوقعة من العقود الجارية وطريقة قياسها وإثباتها في قائمة الدخل

التعارض مع القوانين

إذا اضطر المصرف للعمل بما يخالف المعيار بسبب متطلبات قانونية، وجب الإفصاح عن ذلك التعارض وطبيعته

الاستصناع الموازي

الإفصاح عن طبيعة عقود الاستصناع الموازي وعلاقتها بعقود الاستصناع الأصلية والمبالغ المرتبطة بها

34

تاريخ السريان والاعتماد

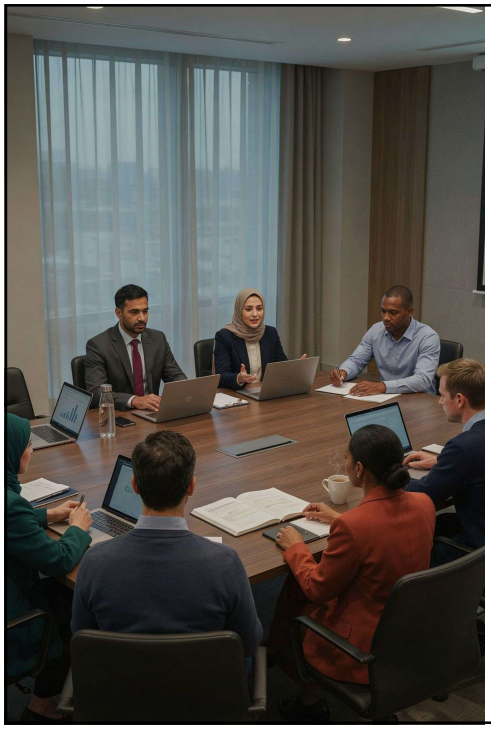
اعتماد المعيار

تم اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم (10) — الاستصناع والاستصناع الموازي — من قِبل مجلس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وفق الإجراءات المعتمدة لديها.

تاريخ سريان المعيار

يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد تاريخ اعتماده من قِبل الهيئة، ويُشجع على التطبيق المبكر.

35



الوحدة الخامسة

مثال شامل تطبيقي متكامل

تطبيق عملي على جميع مراحل معيار الاستصناع والاستصناع الموازي

36

بيانات المثال الشامل — نظرة عامة

بنك الأمانة الإسلامي أبرم عقد استصناع مع شركة الإعمار العقارية لتشييد مجمع سكني، وأبرم في الوقت ذاته عقد استصناع موازٍ مع شركة البناء المتخصصة لتنفيذ المشروع.

ثمن عقد الاستصناع الأصلي

12,000,000 ريال (مع العميل — شركة الإعمار)

ثمن عقد الاستصناع الموازي

9,600,000 ريال (مع المصنّع — شركة البناء)

مدة التنفيذ

3 سنوات (السنة الأولى، الثانية، الثالثة)

هامش ربح المصرف

2,400,000 ريال (20% من ثمن الاستصناع الموازي)

37

بيانات المثال — تفاصيل التكاليف والإنجاز

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
شهادات الإتمام المستلمة من الصانع (ريال)	2,880,000	3,840,000	2,880,000
نسبة الإتمام	30%	40%	30%
الفواتير المرسلة للعميل (ريال)	3,600,000	4,800,000	3,600,000
المبالغ المحصلة من العميل (ريال)	3,600,000	4,800,000	3,600,000

38

حساب الإيرادات والأرباح — السنة الأولى

القيود المحاسبية — السنة الأولى

1. إثبات تكاليف الاستصناع الموازي:

من حـ/ استصناع تكاليف 2,880,000

إلى حـ/ مطلوبات الاستصناع 2,880,000

2. إثبات الأرباح المتحققة:

من حـ/ استصناع تكاليف 720,000

إلى حـ/ أرباح الاستصناع 720,000

إيرادات الاستصناع — السنة الأولى

نسبة الإتمام: 30%

إيرادات الاستصناع = 12,000,000 × 30% = **3,600,000 ريال**

تكاليف الاستصناع = 9,600,000 × 30% = **2,880,000 ريال**

أرباح الاستصناع = 3,600,000 - 2,880,000 = **720,000 ريال**

39

القيود المحاسبية الكاملة — السنة الأولى

رقم القيد	البيان	من حـ/	إلى حـ/	المبلغ (ريال)
1	إثبات تكاليف الاستصناع الموازي	استصناع تكاليف	مطلوبات الاستصناع	2,880,000
2	إثبات أرباح الاستصناع المتحققة	استصناع تكاليف	أرباح الاستصناع	720,000
3	إثبات الفواتير المرسلة للعميل	ذمم الاستصناع	فواتير الاستصناع	3,600,000
4	مسح فواتير الاستصناع من التكاليف	فواتير الاستصناع	استصناع تكاليف	3,600,000
5	تحصيل المبالغ من العميل	النقدية	ذمم الاستصناع	3,600,000

40

تحليل رصيد "استصناع تكاليف" — نهاية السنة الأولى

التفسير

رصيد الحساب صفر لأن المبالغ المفوترة للعميل تساوي تماماً مجموع التكاليف والأرباح المثبتة. هذا يعني أن المصرف استوفى كامل مستحقاته عن السنة الأولى وحصّلها بالكامل.

حركة الحساب

+ تكاليف الاستصناع الموازي: 2,880,000

+ أرباح الاستصناع المتحققة: 720,000

- فواتير الاستصناع المرسلة: (3,600,000)

= رصيد نهاية السنة الأولى: صفر

41

حساب الإيرادات والأرباح — السنة الثانية

البيان	المبلغ (ريال)
نسبة الإتمام في السنة الثانية	40%
إيرادات الاستصناع = 12,000,000 × 40%	4,800,000
تكاليف الاستصناع الموازي = 9,600,000 × 40%	3,840,000
أرباح الاستصناع = 4,800,000 - 3,840,000	960,000
الفواتير المرسلة للعميل	4,800,000
المبالغ المحصلة من العميل	4,800,000

تتكرر القيود المحاسبية بنفس الأسلوب المتبع في السنة الأولى، مع تعديل المبالغ وفق نسبة الإتمام البالغة 40%.

42

القيود المحاسبية الكاملة — السنة الثانية

رقم القيد	البيان	من حـ/	إلى حـ/	المبلغ (ريال)
1	إثبات تكاليف الاستصناع الموازي	استصناع تكاليف	مطلوبات الاستصناع	3,840,000
2	إثبات أرباح الاستصناع المتحققة	استصناع تكاليف	أرباح الاستصناع	960,000
3	إثبات الفواتير المرسلة للعميل	ذمم الاستصناع	فواتير الاستصناع	4,800,000
4	مسح فواتير الاستصناع من التكاليف	فواتير الاستصناع	استصناع تكاليف	4,800,000
5	تحصيل المبالغ من العميل	النقدية	ذمم الاستصناع	4,800,000

43

حساب الإيرادات والأرباح — السنة الثالثة (الإتمام)

البيان	المبلغ (ريال)
نسبة الإتمام في السنة الثالثة	30%
إيرادات الاستصناع = 12,000,000 × 30%	3,600,000
تكاليف الاستصناع الموازي = 9,600,000 × 30%	2,880,000
أرباح الاستصناع = 3,600,000 - 2,880,000	720,000
الفواتير المرسلة للعميل	3,600,000
المبالغ المحصلة من العميل	3,600,000

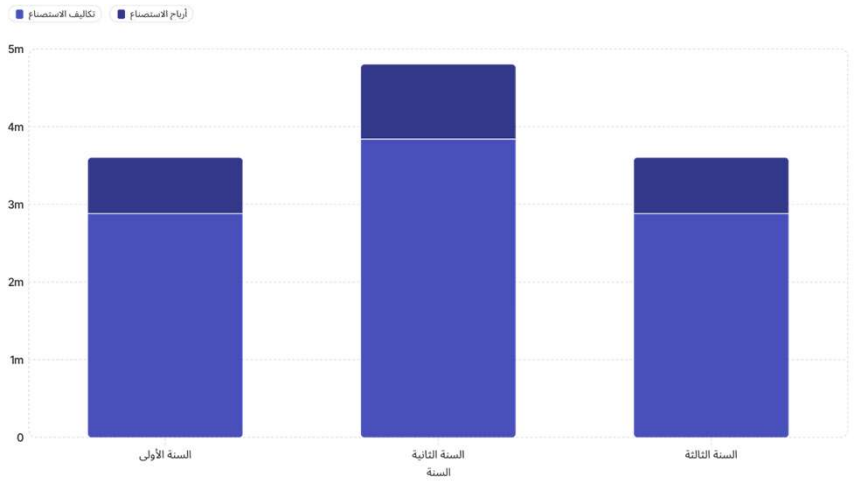
44

القيود المحاسبية الكاملة — السنة الثالثة

رقم القيد	البيان	من حـ/	إلى حـ/	المبلغ (ريال)
1	إثبات تكاليف الاستصناع الموازي	استصناع تكاليف	مطلوبات الاستصناع	2,880,000
2	إثبات أرباح الاستصناع المتحققة	استصناع تكاليف	أرباح الاستصناع	720,000
3	إثبات الفواتير المرسلة للعميل	ذمم الاستصناع	فواتير الاستصناع	3,600,000
4	مسح فواتير الاستصناع من التكاليف	فواتير الاستصناع	استصناع تكاليف	3,600,000
5	تحصيل المبالغ من العميل	النقدية	ذمم الاستصناع	3,600,000

45

ملخص الإيرادات والأرباح — السنوات الثلاث



إجمالي إيرادات الاستصناع على مدى 3 سنوات: 12,000,000 ريال | إجمالي التكاليف: 9,600,000 ريال | إجمالي الأرباح: 2,400,000 ريال

46

الجدول الإجمالي للمثال الشامل

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	الإجمالي
نسبة الإتمام	30%	40%	30%	100%
إيرادات الاستصناع (ريال)	3,600,000	4,800,000	3,600,000	12,000,000
تكاليف الاستصناع (ريال)	2,880,000	3,840,000	2,880,000	9,600,000
أرباح الاستصناع (ريال)	720,000	960,000	720,000	2,400,000

47

مثال على الأرباح المؤجلة — سيناريو بديل

لنفترض أن شركة الإعمار العقارية اتفقت مع بنك الأمانة على دفع ثمن الاستصناع البالغ 12,000,000 ريال بعد إتمام تنفيذ العقد بالكامل (بعد 3 سنوات)، بدلاً من الدفع الفوري. الثمن الفوري المعادل هو 10,000,000 ريال.

الثمن الآجل المتفق عليه

12,000,000 ريال (يُدفع بعد 3 سنوات)

الثمن الفوري المعادل

10,000,000 ريال

الأرباح المؤجلة

2,000,000 ريال (فرق التأجيل)

48

معالجة الأرباح المؤجلة — السيناريو البديل

القيد المحاسبي عند إتمام العقد

عند إتمام تنفيذ العقد وتسلم الثمن الآجل:

من حـ/ النقدية 12,000,000

إلى حـ/ ذمم الاستصناع 12,000,000

ويُحسم رصيد "أرباح مؤجلة" من رصيد "ذمم الاستصناع" بقائمة المركز المالي.

الطريقة المفضلة: التوزيع على الفترات

توزيع الأرباح المؤجلة البالغة 2,000,000 ريال على 3 سنوات:

- السنة الأولى: 2,000,000 × 30% = 600,000 ريال
- السنة الثانية: 2,000,000 × 40% = 800,000 ريال
- السنة الثالثة: 2,000,000 × 30% = 600,000 ريال

49

مثال على السداد المبكر

في السنة الثانية، قررت شركة الإعمار تسديد قسط السنة الثالثة مبكراً بمبلغ 3,600,000 ريال، واتفق المصرف على منحها حطاً (خصماً) قدره 180,000 ريال مقابل التعجيل.

القيد المحاسبي للسداد المبكر

من حـ/ النقدية 3,420,000 (3,600,000 - 180,000)

من حـ/ أرباح الاستصناع 180,000 (مبلغ الحط)

إلى حـ/ ذمم الاستصناع 3,600,000

الأثر على الأرباح

يُخفَّض حساب "ذمم الاستصناع" بمبلغ الحط 180,000 ريال، ويسري هذا التخفيض أيضاً على الأرباح المحققة المتعلقة بهذه الأقساط وفق الفقرة رقم (14).

50

مثال على الخسائر المتوقعة

لنفترض أنه في نهاية السنة الثانية، تبين للمصرف أن التكاليف الإجمالية المقدرة لإتمام المشروع ارتفعت إلى 13,000,000 ريال بدلاً من 9,600,000 ريال بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء.

ثمن الاستصناع الأصلي	التكاليف الإجمالية المقدرة الجديدة	الخسارة المتوقعة من العقد
12,000,000 ريال	13,000,000 ريال	1,000,000 ريال (13,000,000 - 12,000,000)

تُثبت الخسارة المتوقعة فوراً في قائمة الدخل للمصرف ولا تُؤجل، وفق الفقرة رقم (20).

51

القيد المحاسبي للخسارة المتوقعة

العرض في القوائم المالية

تُعرض الخسارة المتوقعة في قائمة الدخل للمصرف ضمن بند "خسائر عقود الاستصناع"، ويُعرض المخصص في قائمة المركز المالي كتخفيض من رصيد حساب "استصناع تكاليف" أو كالتزام منفصل.

القيد المحاسبي

من حـ/ خسائر عقود الاستصناع (قائمة الدخل) 1,000,000

إلى حـ/ مخصص خسائر عقود الاستصناع 1,000,000

52

مثال على أوامر التعديل

في السنة الثانية، طلبت شركة الإعمار إضافة طابق إضافي للمجمع السكني. وافق المصرف وشركة البناء على التعديل بزيادة ثمن الاستصناع الأصلي بمقدار 600,000 ريال وثمن الاستصناع الموازي بمقدار 480,000 ريال.

إثبات أمر التعديل

من حـ/ استصناع تكاليف 480,000 (تكلفة التعديل)

إلى حـ/ مطلوبات الاستصناع 480,000

ومن حـ/ ذمم الاستصناع 600,000 (قيمة أمر التعديل)

إلى حـ/ إيرادات الاستصناع 600,000

53

القوائم المالية ـــ قائمة الدخل (مستخلص)

البيان	السنة الأولى (ريال)	السنة الثانية (ريال)	السنة الثالثة (ريال)
إيرادات الاستصناع	3,600,000	4,800,000	3,600,000
تكاليف الاستصناع	(2,880,000)	(3,840,000)	(2,880,000)
أرباح الاستصناع	720,000	960,000	720,000
نسبة هامش الربح	20%	20%	20%

54

قائمة المركز المالي — بنود الاستصناع

البيان	نهاية السنة الأولى (ريال)	نهاية السنة الثانية (ريال)
الموجودات: استصناع تكاليف (تحت التنفيذ)	صفر	صفر
الموجودات: ذمم الاستصناع	صفر	صفر
المطلوبات: مطلوبات الاستصناع (للصانع)	2,880,000	3,840,000

رصيد "استصناع تكاليف" وذمم الاستصناع يساوي صفراً في نهاية كل سنة لأن الفواتير المرسلة للعميل تساوي مجموع التكاليف والأرباح، وتم تحصيلها بالكامل.

55

مثال على الإفصاح في الإيضاحات

إيضاح رقم (X): عقود الاستصناع والاستصناع الموازي

السياسة المحاسبية

يُثبت المصرف إيرادات وأرباح الاستصناع وفق طريقة نسبة الإتمام، حيث يُعترف بجانب من الثمن لكل فترة مالية يعكس نسبة الإتمام المنجزة.

العقود الجارية

إجمالي إيرادات الاستصناع المعترف بها حتى تاريخ القائمة: 8,400,000 ريال. إجمالي التكاليف المتكبدة: 6,720,000 ريال. إجمالي الأرباح المعترف بها: 1,680,000 ريال.

الاستصناع الموازي

أبرم المصرف عقد استصناع موازٍ مع شركة البناء المتخصصة بثمن 9,600,000 ريال لتنفيذ المشروع ذاته، وتُعالج تكاليفه وفق أحكام معيار المحاسبة المالية رقم (10).

56

تمرين تطبيقي إضافي — بيانات

بنك النور الإسلامي أبرم عقد استصناع مع مستشفى الرعاية لإنشاء مبنى المستشفى بثمن 20,000,000 ريال، وأبرم عقد استصناع موازٍ مع شركة الإنشاءات الحديثة بثمن 16,000,000 ريال. مدة التنفيذ سنتان.

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية
نسبة الإتمام	60%	40%
شهادات الإتمام من الصانع (ريال)	9,600,000	6,400,000
الفواتير المرسلة للعميل (ريال)	12,000,000	8,000,000

57

حل التمرين التطبيقي الإضافي

البيان	السنة الأولى (ريال)	السنة الثانية (ريال)	الإجمالي (ريال)
إيرادات الاستصناع	12,000,000	8,000,000	20,000,000
تكاليف الاستصناع الموازي	9,600,000	6,400,000	16,000,000
أرباح الاستصناع	2,400,000	1,600,000	4,000,000
نسبة هامش الربح	20%	20%	20%

58

التحديات العملية في تطبيق المعيار

تقدير نسبة الإتمام

يتطلب تقدير نسبة الإتمام بدقة وجود نظام متكامل لمتابعة تقدم الأعمال وشهادات الإتمام الموثقة من الصانع

تقدير التكاليف الإجمالية

يستلزم وجود نظام تكاليف دقيق لتقدير التكاليف الإجمالية للعقد ومتابعة أي تغييرات تطرأ عليها

التوافق مع الأنظمة المحلية

قد تتعارض بعض متطلبات المعيار مع الأنظمة المحلية، مما يستلزم الإفصاح عن أي تعارض وطبيعته

59

نموذج تدريبي — اختبار قصير

1	2	3
السؤال الأول مصرف أبرم عقد استصناع بثمن 5,000,000 ريال. نسبة الإتمام 40%. ما مقدار الإيراد المعترف به؟ **الإجابة:** 5,000,000 × 40% = 2,000,000 ريال	**السؤال الثاني** إذا كانت التكاليف الإجمالية المقدرة 4,500,000 ريال وثمن الاستصناع 4,000,000 ريال، ما الإجراء المطلوب؟ **الإجابة:** إثبات خسارة متوقعة 500,000 ريال فوراً في قائمة الدخل	**السؤال الثالث** ما الحساب الذي يظهر في الموجودات بقائمة المركز المالي للمصرف بصفته صانعاً؟ **الإجابة:** حساب "استصناع تحت التنفيذ" ضمن الموجودات

60

نموذج تدريبي — اختبار قصير (تكملة)

1

السؤال الرابع

عجّل المستصنع سداد قسط بمبلغ 1,000,000 ريال ومنحه المصرف حطاً 50,000 ريال. ما القيد المحاسبي؟

الإجابة: من حـ/ النقدية 950,000 + من حـ/ أرباح الاستصناع 50,000 / إلى حـ/ ذمم الاستصناع 1,000,000

2

السؤال الخامس

ما الطريقة المفضلة لإثبات الأرباح المؤجلة وفق المعيار؟

الإجابة: توزيع الأرباح المؤجلة على الفترات المالية المستقبلية بحيث يُخصص لكل فترة نصيبها من الأرباح

61

ملخص المعالجات — الاستصناع الموازي

تكاليف الاستصناع الموازي

الثمن المحدد في عقد الاستصناع الموازي + التكاليف غير المباشرة القابلة للتخصيص

إثبات التكاليف

بقيمة شهادات إتمام الأعمال التامة الواردة من الصانع، في حساب "استصناع تكاليف" ضمن "مطلوبات الاستصناع"

إثبات الإيرادات

وفق طريقة نسبة الإتمام حصراً، لأن التكاليف والإيرادات معلومة للمصرف بدرجة معقولة من التأكد

الأرباح المؤجلة

تُطبق نفس أحكام الأرباح المؤجلة الواردة في البندين (2/3/2) و(3/3/2)

62

خلاصة متطلبات الإفصاح

السياسات المحاسبية

الإفصاح عن الطريقة المتبعة في إثبات الإيرادات (نسبة الإتمام أو العقود التامة) وطريقة إثبات الأرباح المؤجلة

بيانات العقود الجارية

إجمالي الإيرادات والتكاليف والأرباح المعترف بها، والمطالبات الإضافية المقدرة غير المثبتة

التعارض مع القوانين

الإفصاح عن أي تعارض بين متطلبات المعيار والقوانين المحلية وطبيعة هذا التعارض

63

تطبيقات عملية في القطاع المصرفي الإسلامي



التطوير العقاري

تمويل إنشاء المجمعات السكنية والتجارية عبر عقود الاستصناع والاستصناع الموازي



المشاريع الصناعية

تمويل إنشاء المصانع والمنشآت الصناعية وتوريد المعدات المصنّعة وفق مواصفات محددة

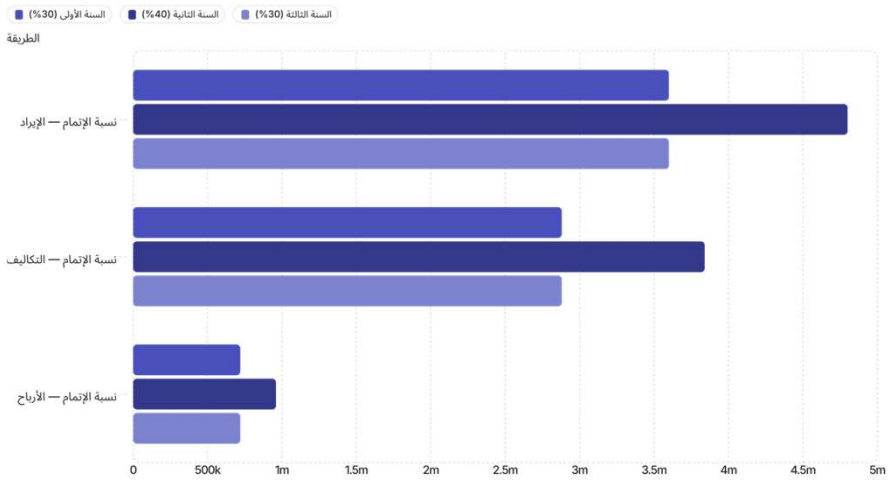


مشاريع البنية التحتية

تمويل مشاريع الطرق والجسور والمرافق العامة من خلال هيكل الاستصناع الموازي

64

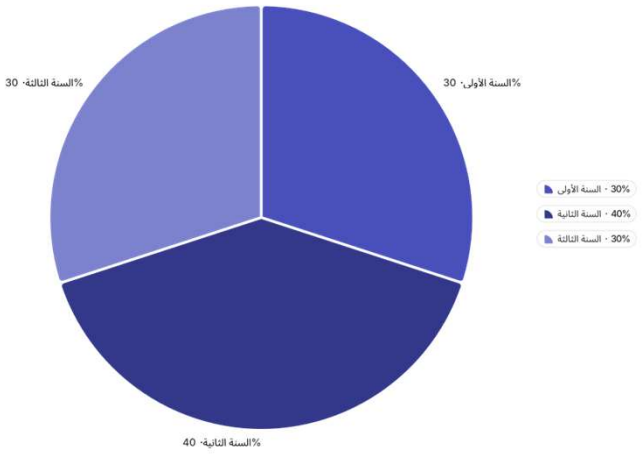
مقارنة إجمالية — طرق إثبات الإيراد



يوضح الرسم البياني توزيع الإيرادات والتكاليف والأرباح على مدى السنوات الثلاث وفق طريقة نسبة الإتمام في المثال الشامل.

65

توزيع الأرباح على السنوات الثلاث



إجمالي أرباح الاستصناع على مدى 3 سنوات: 2,400,000 ريال، موزعة بنسبة 30% للسنة الأولى، 40% للسنة الثانية، 30% للسنة الثالثة — تتناسب مع نسب الإتمام.

66

الأخطاء الشائعة في تطبيق المعيار

خطأ: إدراج المصروفات العمومية في التكاليف

الصواب: لا تدخل المصروفات العمومية والإدارية والتسويقية وتكاليف البحوث والتطوير في تكاليف الاستصناع وفق الفقرة رقم (2)

خطأ: تأجيل إثبات الخسائر المتوقعة

الصواب: تُثبت الخسائر المتوقعة فوراً في قائمة الدخل ولا يجوز تأجيلها بأي حال وفق الفقرة رقم (20)

خطأ: استخدام طريقة العقود التامة في الاستصناع الموازي

الصواب: يُطبق الاستصناع الموازي طريقة نسبة الإتمام حصراً لأن التكاليف والإيرادات معلومة بدرجة معقولة من التأكد

67

نصائح للمحاسبين في تطبيق المعيار

احرص على توثيق شهادات الإتمام

تُعدّ شهادات الإتمام الصادرة من الصانع الأساس الذي يُبنى عليه إثبات التكاليف والإيرادات في الاستصناع الموازي

تحقق من اعتماد أوامر التعديل

لا تُضاف تكلفة التعديلات إلى تكلفة الاستصناع إلا إذا كانت معتمدة من كل من المصرف والمستصنع (العميل)

راجع تقديرات التكاليف دورياً

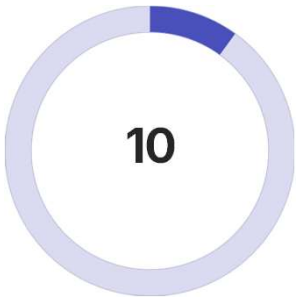
قد تتغير التكاليف الإجمالية المقدرة خلال فترة التنفيذ، مما قد يؤدي إلى ظهور خسائر متوقعة تستوجب الإثبات الفوري

أفصح بشكل كافٍ في الإيضاحات

تأكد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وبيانات العقود الجارية والمطالبات الإضافية غير المثبتة

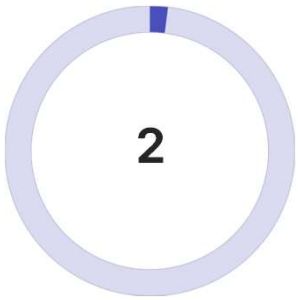
68

خلاصة الدورة التدريبية



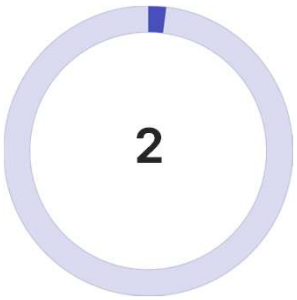
رقم المعيار

معيار المحاسبة المالية رقم (10) الصادر عن AAOIFI



طرق الإثبات

نسبة الإتمام (المفضلة) والعقود التامة (للحالات الاستثنائية)



طرق الأرباح المؤجلة

التوزيع على الفترات (المفضلة) والإثبات عند تسلم الأقساط

المعيار يوفر إطاراً محاسبياً شاملاً يضمن التوافق بين المتطلبات الشرعية الإسلامية ومبادئ المحاسبة المالية الدولية.

69

المشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية

أمثلة عملية محلولة مع القيود المحاسبية

1

مثال (1): نظرة عامة على المشروع

شروط المشاركة

- البنك يدفع كامل تكاليف البناء: **290,000 دينار**
- القيمة العادلة لأرض طلال: **100,000 دينار**
- طلال يتولى إدارة المشروع
- توزيع الإيرادات: **25% للبنك و75% لطلال**
- طلال يسدد 80% من حصته سنوياً لشراء أسهم البنك بالقيمة التاريخية
- التمويل من حسابات الاستثمار المخصص

أطراف العقد

البنك الإسلامي العربي + طلال الجمال

طبيعة المشروع

بناء مجمع تجاري على أرض طلال في عمان الغربية

2

مثال (1): مراحل صرف التمويل

1 — **2026/05/05**

دفع **100,000 دينار** للمقاول بشيك على فرع الشميساني لإتمام المرحلة الأولى

2 — **2026/06/08**

دفع **90,000 دينار** نقداً بموجب سند صرف لإتمام المرحلة قبل النهائية

3 — **2026/10/12**

إيداع **110,000 دينار** في حساب المقاول لإنهاء تشطيب البناء

4 — **2026/12/27**

استلام الشريك طلال المجمع التجاري رسمياً

إجمالي تكاليف البناء الفعلية: 300,000 دينار (زيادة 10,000 دينار تُضاف لمساهمة البنك في رأس المال)



3

مثال (1): هيكل رأس المال الابتدائي

400K

إجمالي رأس المال

رأسمال المشروع الكلي بالدينار

300K

مساهمة البنك

300,000 دينار (تكاليف بناء 290,000 + زيادة 10,000)

100K

مساهمة طلال

100,000 دينار (قيمة الأرض)

3

فترة المشاركة

3 سنوات حتى انتقال الملكية الكاملة لطلال

بدل الخلو: 150,000 دينار (السنة 1) | 20,000 دينار (السنة 2) | 20,000 دينار (السنة 3). تُقبض في 01/01 من كل عام. الإيجارات تُقبض في 01/09 من كل عام وتُسلَّم حصة البنك في 20/12.

4

مثال (1): بدل الايجارات

السنة	المسدد للبنك
1	80,000
2	150,000
3	200,000
4	200,000
5	200,000

5

مثال (1): جدول سير المشاركة المتناقصة

السنة	رأسمال البنك	رأسمال طلال	الربح السنوي	حصة البنك 25%	حصة طلال 75%	المسدد للبنك
1	300,000	100,000	230,000	57,500	172,500	138,000
2	162,000	238,000	170,000	42,500	127,500	102,000
3	60,000	340,000	220,000	55,000	165,000	60,000
4	صفر	400,000	200,000	صفر	200,000	صفر

الربح السنوي = صافي الإيجارات + بدل الخلو. المسدد للبنك = حصة طلال × 80%. رأسمال البنك في السنة التالية = رأسمال البنك الحالي – المسدد. فترة المشاركة = **3 سنوات**.

6

مثال (1): القيود المحاسبية — مرحلة الصرف

التاريخ	البيان	مدين	دائن
2026/05/05	من ح/ تمويل المشاركة — إلى ح/ فرع الشمِيساني	100,000	100,000
2026/06/08	من ح/ تمويل المشاركة — إلى ح/ الصندوق	90,000	90,000
2026/10/12	من ح/ تمويل المشاركة — إلى ح/ الحسابات الجارية (المقاول)	110,000	110,000

إجمالي المدفوع للمقاول: 300,000 دينار موزعة على ثلاث دفعات خلال عام 2026

7

مثال (1): القيود المحاسبية — توزيع الأرباح وتسديد الأسهم

التاريخ	البيان	مدين	دائن
2026/12/20 (س1)	من ح/ الصندوق — إلى: ح/ أرباح الاستثمار المخصص 57,500 + ح/ تمويل المشاركة 138,000	195,500	195,500
2027/12/20 (س2)	من ح/ الصندوق — إلى: ح/ أرباح الاستثمار المخصص 42,500 + ح/ تمويل المشاركة 102,000	144,500	144,500
2028/12/20 (س3)	من ح/ ذمم المشاركات (الشريك) — إلى ح/ أرباح الاستثمار المخصص	55,000	55,000
2029/01/09	من ح/ الصندوق — إلى: ح/ ذمم المشاركات 55,000 + ح/ تمويل المشاركة 60,000	115,000	115,000

في السنة الثالثة لم يدفع طلال حصة البنك في موعدها (2028م) فأُثبتت في ذمم المشاركات، وسُددت في 2029/01/09.

8

ملاحظات تحليلية — مثال (1)

احتساب الريح السنوي

يُجمع صافي الإيجارات مع بدل الخلو: السنة الأولى = 80,000 + 150,000 = **230,000 دينار**

احتساب حصص الأرباح

حصة البنك = الربح × 25%، حصة طلال = الربح × 75%. مثال: 230,000 × 25% = 57,500 للبنك

احتساب المسدد للبنك

المسدد = حصة طلال × 80%. مثال: 172,500 × 80% = **138,000 دينار** في السنة الأولى

تناقص رأسمال البنك

رأسمال البنك في السنة التالية = رأسماله الحالي − المسدد. مثال: 300,000 − 138,000 = **162,000** في السنة الثانية



9

مثال (2)

مثال (2): مصنع الألبان — شروط المشاركة

شروط المشاركة

- توزيع الأرباح **مناصفة 50%/50%**
- الجمعية تتولى إدارة المشروع
- الجمعية تسدد **70% من أرباحها** لشراء أسهم البنك بالقيمة التاريخية
- الخسائر تُخصم من رأس المال ولا تُدوَّر
- المحاسبة في **25/12** من كل عام
- التمويل من أموال الاستثمار المشترك

أطراف العقد

البنك الإسلامي + جمعية مربي الأبقار

رأسمال المشروع

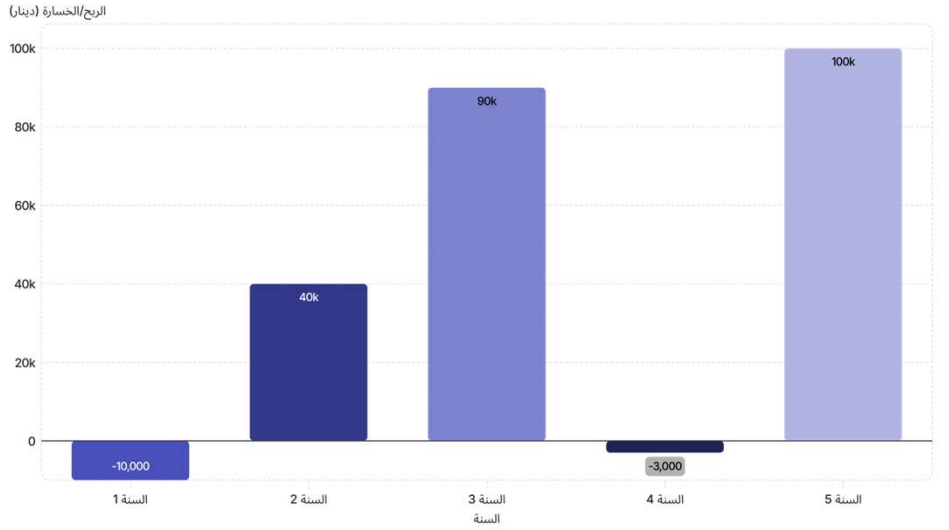
300,000 دينار (150,000 من كل طرف)

بداية النشاط

2026/01/01

10

مثال (2): نتائج الأعمال في السنوات الخمس



تُوزَّع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال عند حدوثها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تُؤثِّر للسنوات التالية.

11

مثال (2): جدول سير المشاركة المتناقصة

السنة	رأسمال المصنع	رأسمال البنك	رأسمال الجمعية	الأرباح (الخسائر)	حصة البنك 50%	حصة الجمعية	المسدد للبنك
1	300,000	150,000	150,000	(10,000)	(5,000)	(5,000)	صفر
2	290,000	145,000	145,000	40,000	20,000	20,000	14,000
3	290,000	131,000	159,000	90,000	45,000	45,000	31,500
4	290,000	99,500	190,500	(3,000)	(1,030)	(1,970)	صفر
5	287,000	98,470	188,530	100,000	50,000	50,000	35,000

12



مثال (2): ملاحظات على الجدول

1 توزيع الخسائر

تُوزَّع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال وقت حدوثها. في السنة الأولى: خسارة 10,000 × 50% = **5,000 دينار** على كل طرف. لا تسديد عند الخسارة.

2 أثر الخسارة على رأس المال

تُخصم الخسارة مباشرة من رأس المال: رأسمال المصنع ينخفض من 300,000 إلى **290,000 دينار** بعد السنة الأولى ولا يُدوَّر.

3 المسدد للبنك

المسدد = حصة الجمعية من الربح × 70%. مثال السنة الثانية: 20,000 × 70% = **14,000 دينار**. لا تسديد في سنوات الخسارة.

13

مثال (2): القيود المحاسبية — السنتان الأولى والثانية

دائن	مدين	البيان	التاريخ
5,000		من ح/ أرباح (خسائر) الاستثمار المشترك — إلى ح/ تمويل المشاركة	2026/12/25
34,000	34,000	من ح/ الصندوق — إلى: ح/ أرباح الاستثمار المشترك 20,000 + ح/ تمويل المشاركة 14,000	2027/12/25

في سنة الخسارة (2026): يُقيَّد بتخفيض رأسمال البنك في المشاركة بمقدار حصته من الخسارة. لا يوجد تسديد من الجمعية.

14

مثال (2): القيود المحاسبية — السنوات الثالثة والخامسة

دائن	مدين	البيان	التاريخ
76,500	76,500	من ح/ الصندوق — إلى: ح/ أرباح الاستثمار المشترك 45,000 + ح/ تمويل المشاركة 31,500	2028/12/25
1,030	1,030	من ح/ أرباح (خسائر) الاستثمار المشترك — إلى ح/ تمويل المشاركة (خسارة)	2029/12/25 (س4)
85,000	85,000	من ح/ الصندوق — إلى: ح/ أرباح الاستثمار المشترك 50,000 + ح/ تمويل المشاركة 35,000	2030/12/25 (س5)

في السنة الرابعة (خسارة 3,000): حصة البنك = 1,030 دينار تُخصم من رأسماله. لا تسديد من الجمعية. في السنة الخامسة يعود الربح ويُسدَّد 35,000 دينار لشراء أسهم البنك.

15

خلاصة المقارنة بين المثالين

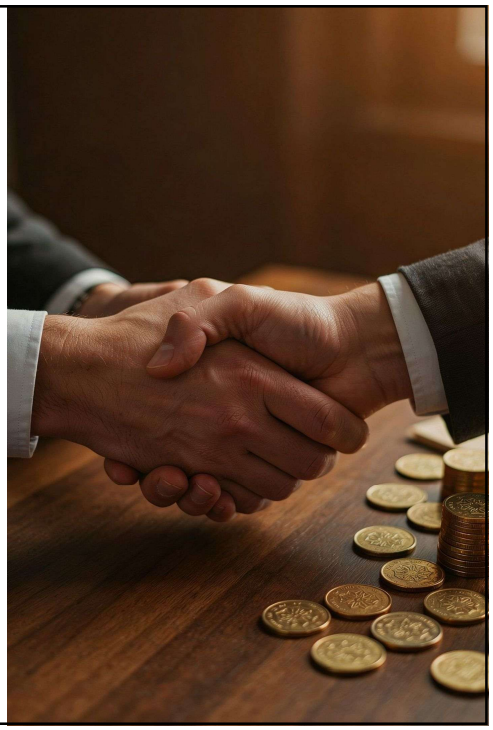
مثال (1) — المجمع التجاري

- رأسمال: 400,000 دينار (75% بنك / 25% طلال)
- توزيع الأرباح: 25% للبنك / 75% لطلال
- نسبة التسديد: 80% من حصة طلال
- فترة المشاركة: **3 سنوات**
- تمويل من: الاستثمار المخصص

مثال (2) — مصنع الألبان

- رأسمال: 300,000 دينار (50% / 50%)
- توزيع الأرباح: مناصفة 50% / 50%
- نسبة التسديد: 70% من حصة الجمعية
- الخسائر: تُخصم من رأس المال ولا تُدوَّر
- تمويل من: الاستثمار المشترك

المشاركة المتناقصة تتيح للشريك الاستحواذ التدريجي على المشروع بشراء أسهم البنك من أرباحه، مما يحقق مبدأ العدالة في التمويل الإسلامي.



16



معيار المحاسبة المالية رقم (4) — التمويل بالمشاركة

صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) — شرح وتوضيح مع أمثلة عملية بالقيود المحاسبية

1

محتويات العرض

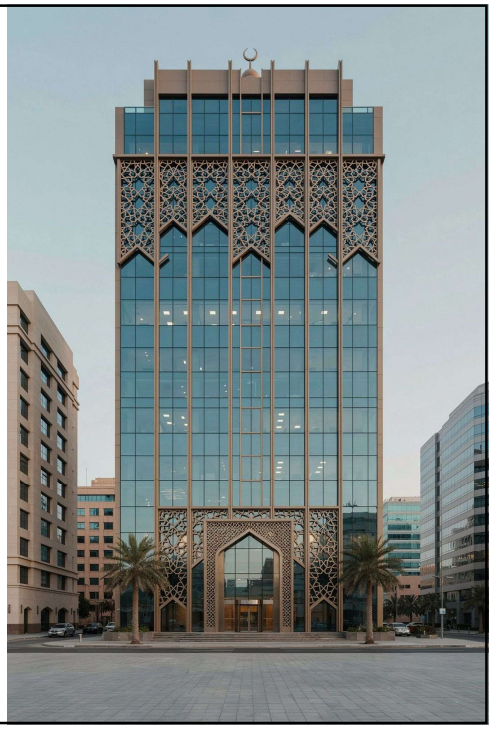
01
نطاق المعيار وأهدافه
ما الذي يغطيه المعيار وما الذي يستثنيه

02
المعالجات المحاسبية للتمويل بالمشاركة
الإثبات والقياس والإفصاح

03
الأحكام الفقهية للمشاركة
التعريف والتقسيمات الفقهية

04
أمثلة عملية بالقيود المحاسبية
تطبيقات عملية شاملة على المشاركة الثابتة والمتناقصة

2



الفصل الأول

نظرة عامة على المعيار

صدر معيار المحاسبة المالية رقم (4) عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، واعتُمد في اجتماعه العاشر المنعقد في فبراير 1996م. يهدف المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم عمليات التمويل بالمشاركة التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

3

تاريخ سريان المعيار واعتماده

1 **نوفمبر 1992م**

قرار مجلس معايير المحاسبة المالية السابق بالبدء في إعداد المعيار

2 **مايو 1993م**

إخطار المستشار رسمياً بتكليفه بإعداد المعيار

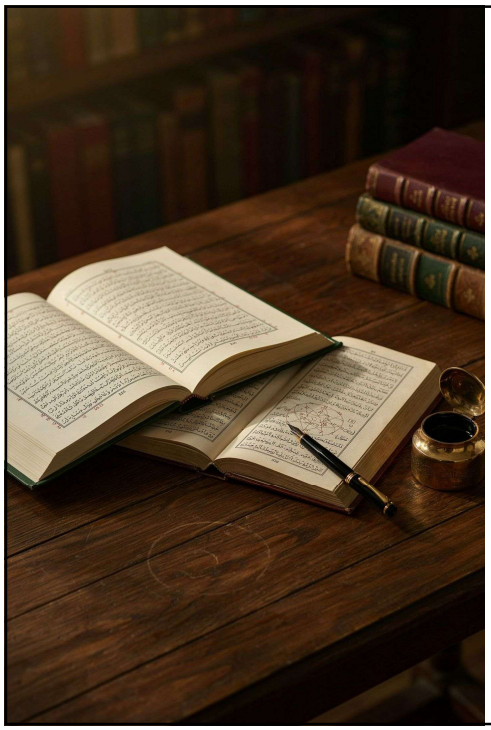
3 **فبراير 1996م**

اعتماد المعيار في الاجتماع العاشر للمجلس

4 **يناير 1998م**

تاريخ سريان المعيار — يجب تطبيقه على القوائم المالية للفترات التي تبدأ من 1 يناير 1998م

4



الأحكام الفقهية للمشاركة

يستعرض هذا الفصل الأحكام الفقهية التي يقوم عليها معيار التمويل بالمشاركة، وهي الأسس الشرعية التي استند إليها المعيار في بناء معالجاته المحاسبية.

5

تعريف المشاركة في الفقه

> المشاركة هي: خلط الأموال بقصد الاشتراك في الربح.

وهي عقد بين طرفين أو أكثر يتفقان على المشاركة في رأس مال مشروع معين مع الاشتراك فيما ينتج عنه من ربح أو خسارة.

الركن الأول

خلط الأموال — اشتراك الطرفين في رأس المال

الركن الثاني

قصد الاشتراك في الربح — النية المشتركة للاستثمار والربح

الركن الثالث

تحمّل الخسارة — كل شريك يتحمل الخسارة بنسبة حصته في رأس المال

6

تقسيمات المشاركات ـــ شركة الملك وشركة العقد



7

أنواع شركات العقد

شركة المفاوضة

شركة بين طرفين متساويين في رأس المال والتصرف والربح والخسارة

شركة العنان

الأكثر شيوعاً ـــ يشترك فيها شريكان أو أكثر بحصص متفاوتة في رأس المال والربح

شركة الأعمال

يشترك فيها أصحاب المهن لتقديم الخدمات وتقاسم الأجر

شركة الوجوه

يشترك فيها من لا مال لهم بناءً على سمعتهم وجاههم في الشراء بالأجل والبيع

8

المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة

المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)

يتنازل المصرف تدريجياً عن حصته للشريك (العميل) حتى يصبح الشريك المالك الكامل للمشروع. تُستخدم على نطاق واسع في تمويل العقارات والمشاريع.

المشاركة الثابتة

تبقى حصص الشركاء ثابتة طوال مدة المشاركة دون أن تتغير نسب الملكية. تنتهي بالتصفية الكاملة للمشروع وتوزيع الأرباح والخسائر وفق الاتفاق.

9

أسس الأحكام التي توصّل إليها المعيار

القيمة التاريخية أساس القياس

تُقاس حصة المصرف في المشاركة الثابتة بالقيمة التاريخية في نهاية الفترة المالية

القيمة العادلة للعين

تُقاس المشاركة العينية بالقيمة العادلة المتفق عليها بين الشركاء عند التعاقد

إثبات الأرباح بعد التصفية

لا تُثبَت الأرباح إلا بعد التصفية أو التحاسب التام لضمان دقة القياس

الخسائر بنسبة رأس المال

تُوزَّع الخسائر على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس مال المشاركة

10

هدف المعيار

الإثبات

تحديد متى وكيف تُثبَت حصة المصرف في رأس مال المشاركة

القياس

تحديد القيمة التي تُقاس بها حصة المصرف عند التعاقد وفي نهاية الفترة المالية

الإفصاح

تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المتعلقة بعمليات التمويل بالمشاركة

يشتمل المعيار كذلك على تفاصيل الأسس الفقهية المستند إليها، والبدائل المحاسبية المختلفة التي أُخذت بعين الاعتبار.

11

نطاق تطبيق المعيار

ما لا يشمله المعيار

- المضاربة
- المساهمات
- زكاة المشاركة
- المعالجة المحاسبية في دفاتر الشريك (العميل)
- سجلات المشاركة لدى الطرف الآخر

ما يشمله المعيار

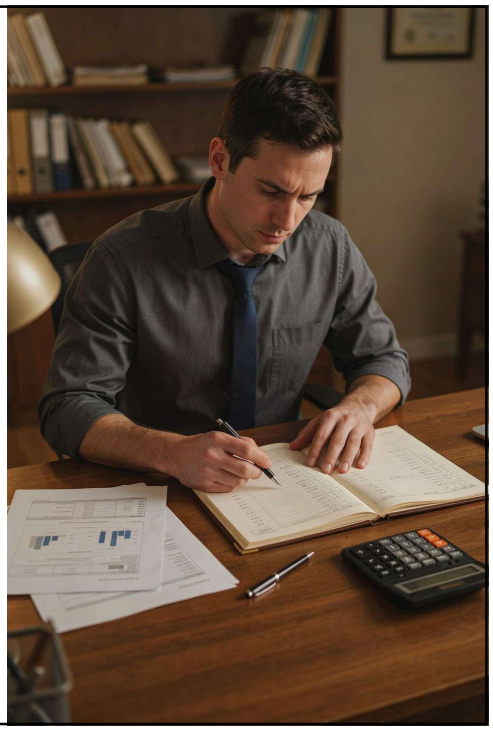
- المشاركة الثابتة (قصيرة وطويلة الأجل)
- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)
- رأس المال من أموال المصرف الذاتية
- رأس المال من حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
- العمليات المتعلقة بنصيب المصرف في الأرباح والخسائر

12

الفصل الثاني

المعالجات المحاسبية للتمويل بالمشاركة

يتناول هذا الفصل المعالجات المحاسبية التفصيلية لعمليات التمويل بالمشاركة، وتشمل: إثبات حصة المصرف وقياسها عند التعاقد، وقياسها في نهاية الفترة المالية، وإثبات نصيب المصرف في الأرباح والخسائر، ومتطلبات الإفصاح.



13

2/1 — إثبات حصة المصرف عند التعاقد

تُثبَت حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة، سواء أكانت نقداً أم عيناً. وتظهر الحصة في دفاتر المصرف تحت حساب **"التمويل بالمشاركة (اسم العميل)"** ضمن القوائم المالية تحت مسمى "التمويل بالمشاركات".

مشاركة نقدية

تُثبَت بالمبلغ المدفوع أو الموضوع تحت تصرف الشريك في حساب المشاركة

مشاركة عينية

تُثبَت بالقيمة العادلة للعين (موجودات للاستغلال) المتفق عليها بين الشركاء

14

2/2 — قياس حصة المصرف عند التعاقد (نقداً)

إذا قدّم المصرف حصته في رأس مال المشاركة **نقداً**، تُقاس بالمبلغ المدفوع أو الموضوع تحت تصرف الشريك في حساب المشاركة.

الفقرة 4: المبلغ المدفوع أو الموضوع تحت تصرف الشريك هو أساس القياس للمشاركة النقدية عند التعاقد.

المبلغ المدفوع فعلاً

يُعدّ أساس القياس الأول والأهم للمشاركة النقدية

المبلغ الموضوع تحت التصرف

في حال لم يُسلَّم للشريك مباشرة بل وُضع في حساب المشاركة

15

2/2 — قياس حصة المصرف عند التعاقد (عيناً)

إذا قدّم المصرف حصته في رأس مال المشاركة **عيناً**، تُقاس بالقيمة العادلة للعين (موجودات للاستغلال) المتفق عليها بين الشركاء.

1

تقويم العين

يتم الاتفاق على القيمة العادلة بين الشركاء

2

الفرق بين القيمتين

إذا نتج فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، يُعترف به ربحاً أو خسارة للمصرف

3

مصروفات التعاقد

لا تُعدّ ضمن رأس مال المشاركة إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك

16

مصروفات إجراءات التعاقد

المصروفات الخاصة بإجراءات التعاقد (مثل مصروفات دراسات الجدوى) لا تُعتبر ضمن رأس مال المشاركة، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

الاستثناء

يجوز إدراج هذه المصروفات ضمن رأس مال المشاركة إذا اتفق الطرفان صراحةً على ذلك في عقد المشاركة.

القاعدة العامة

مصروفات التعاقد تُحمَّل على المصرف أو الطرف الذي تكبّدها، ولا تدخل ضمن رأس مال المشاركة تلقائياً.

17

2/3 — قياس حصة المصرف بعد التعاقد في نهاية الفترة المالية

1

المشاركة الثابتة

تُقاس حصة المصرف في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية (المبلغ المدفوع أو العين بقيمتها عند التعاقد)

2

المشاركة المتناقصة

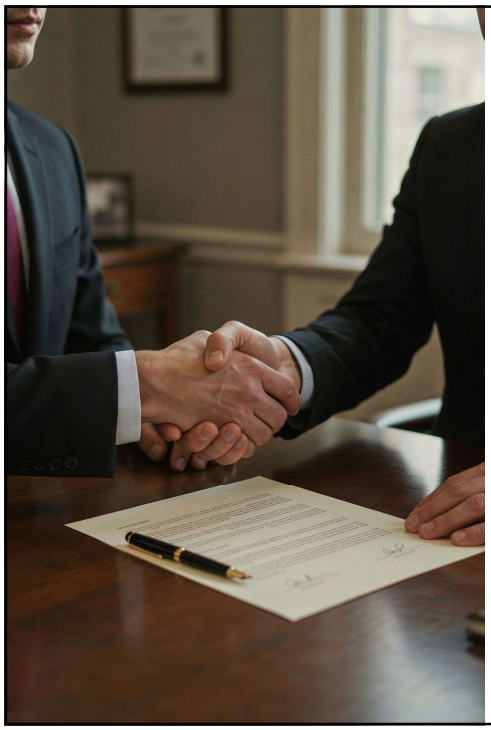
تُقاس بالقيمة التاريخية مخصوماً منها الحصة المبيعة، ويُثبَت الفرق بين القيمة العادلة للمبيعة والقيمة التاريخية ربحاً أو خسارة في قائمة الدخل

3

تصفية المشاركة المتناقصة قبل التمليك

يُنزَّل ما استُرد من حساب التمويل بالمشاركات، ويُعترف بالفرق بين المستردّ والقيمة الدفترية ربحاً أو خسارة في قائمة الدخل

18

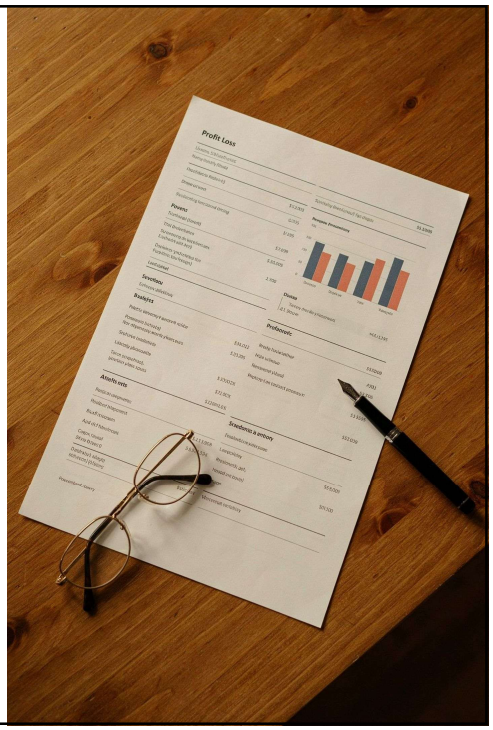


انتهاء المشاركة دون تسليم الحصة

إذا انتهت المشاركة أو صُفِّيت ولم يُسلَّم للمصرف حصته في رأس مال المشاركة بعد التحاسب التام، فإن حصة المصرف تُثبَت **ذمماً على الشريك**.

الفقرة 10: في حال عدم تسليم حصة المصرف بعد التحاسب التام، تُثبَت الحصة ذمماً على الشريك في دفاتر المصرف.

19



الفصل الثالث

2/4 — إثبات نصيب المصرف في الأرباح والخسائر

20

إثبات الأرباح والخسائر ـــ المشاركة المنتهية خلال الفترة

نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية يُثبَت **بعد التصفية**.

الأرباح	الخسائر
تُثبَت بعد التصفية وفق نسبة توزيع الأرباح المتفق عليها في عقد المشاركة	تُثبَت بعد التصفية في حدود الخسائر التي تخفض نصيب المصرف في رأس مال المشاركة

21

إثبات الأرباح ـــ المشاركة الثابتة المستمرة لأكثر من فترة

في حالة المشاركة الثابتة التي تستمر لأكثر من فترة مالية، يُثبَت نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام أو على أي أساس يتفق عليه المصرف والشريك، وذلك في الفترة المالية التي حدثت فيها.

الأرباح الموزَّعة

تُثبَت في الفترة التي تحققت فيها ضمن حدود الأرباح التي توزَّع

الخسائر

تُثبَت في الفترة التي حدثت فيها بما يخفض نصيب المصرف في رأس مال المشاركة

22

إثبات الأرباح — المشاركة المتناقصة المستمرة

تنطبق على المشاركة المتناقصة المستمرة لأكثر من فترة مالية نفس أحكام المشاركة الثابتة، مع الأخذ بعين الاعتبار تناقص حصة المصرف في رأس مال المشاركة وأرباحه وخسائره.

الفقرة 13: تُطبَّق أحكام البند 2/4/2 على المشاركة المتناقصة مع مراعاة تناقص حصة المصرف في رأس المال والأرباح والخسائر.

23

إثبات الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام

إذا لم يُسلِّم الشريك نصيب المصرف من الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام، فإن مبلغ الأرباح يُثبَت **ذمماً على الشريك**.

المعالجة المحاسبية

تُثبَت الأرباح المستحقة ذمماً على الشريك في دفاتر المصرف حتى يتم تحصيلها

الحالة

انتهاء المشاركة وإتمام التحاسب دون تسليم الأرباح للمصرف

24

الخسائر الناجمة عن تعدي الشريك أو تقصيره

في حالة وقوع خسائر في المشاركة بسبب تعدي الشريك أو تقصيره، يُحمَّل الشريك نصيب المصرف من تلك الخسائر، وتُثبَت **ذمماً على الشريك**.

التعدي

تجاوز الشريك حدود الصلاحيات المحددة في عقد المشاركة

التقصير

إهمال الشريك في إدارة المشاركة مما أدى إلى وقوع الخسائر

المعالجة

تُثبَت الخسائر ذمماً على الشريك ويُخصَّص لها مخصص إذا كان تحصيلها مشكوكاً فيه

25

حقوق المصرف بعد تصفية المشاركة

حقوق المصرف التي لم يتسلمها من الشريك أو غيره بعد تصفية المشاركة تُعتبر **ذمماً على الشريك أو الغير**، ويُظهَر في حساب ذمم المشاركة، ويُخصَّص لها مخصص إذا كان تحصيلها مشكوكاً فيه.



26

الفصل الرابع

2/5 — متطلبات الإفصاح

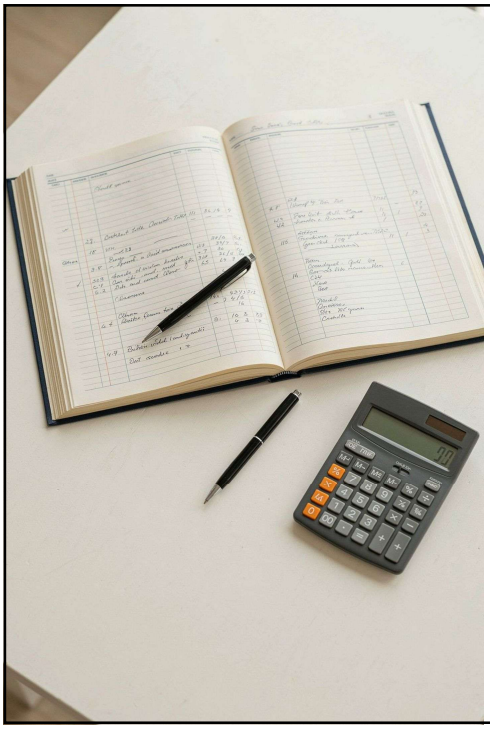
الإفصاح عن المخصص

يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية إذا كان المصرف قد كوّن مخصصاً لانخفاض قيمة حصته في عمليات التمويل بالمشاركة خلال تلك الفترة

معيار العرض والإفصاح

يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

27



الفصل السادس

أمثلة عملية بالقيود المحاسبية

يتناول هذا الفصل أمثلة عملية شاملة تغطي أبرز الحالات المحاسبية للتمويل بالمشاركة، مع القيود المحاسبية المقترحة وفق معيار أيوفي رقم (4).

28

مثال (1): المشاركة الثابتة — تمويل مشروع تجاري

البيانات: في 1 يناير 2024م، دخل مصرف إسلامي في عقد مشاركة ثابتة مع شركة الأمل التجارية لتمويل مشروع استيراد بضائع. قدّم المصرف 600,000 ريال نقداً، وقدّم الشريك 400,000 ريال. نسبة توزيع الأرباح: 60% للمصرف و40% للشريك. مدة المشاركة سنة واحدة.

إجمالي رأس مال المشاركة: 1,000,000 ريال — حصة المصرف 60% من رأس المال.

29

مثال (1): قيد إثبات حصة المصرف عند التعاقد

عند تسليم حصة المصرف في رأس مال المشاركة (1 يناير 2024م):

دائن	مدين	البيان
—	600,000	التمويل بالمشاركة — شركة الأمل التجارية
600,000	—	النقدية / الحساب الجاري

الإيضاح: تُثبَت حصة المصرف في رأس مال المشاركة بالمبلغ المدفوع فعلاً وفق الفقرة (3) من المعيار.

30

مثال (1): قيد إثبات الأرباح بعد التصفية

في 31 ديسمبر 2024م: أسفر المشروع عن ربح صافٍ قدره 200,000 ريال. نصيب المصرف = 200,000 × 60% = 120,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
ذمم التمويل بالمشاركة — شركة الأمل	120,000	—
إيراد التمويل بالمشاركة	—	120,000

الإيضاح: تُثبَت الأرباح بعد التصفية وفق الفقرة (11) من المعيار.

31

مثال (1): قيد استرداد رأس المال والأرباح

عند استرداد رأس المال والأرباح من الشريك:

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	720,000	—
التمويل بالمشاركة — شركة الأمل	—	600,000
ذمم التمويل بالمشاركة — شركة الأمل	—	120,000

الإيضاح: يُقفَل حساب التمويل بالمشاركة عند استرداد رأس المال (600,000) والأرباح (120,000) بإجمالي 720,000 ريال.

32

مثال (1): قيد إثبات الخسارة

حالة بديلة: إذا أسفر المشروع عن خسارة صافية قدرها 100,000 ريال. نصيب المصرف = 100,000 × 60% = 60,000 ريال.

دائن	مدين	البيان
—	60,000	خسائر التمويل بالمشاركة
60,000	—	التمويل بالمشاركة — شركة الأمل

الإيضاح: تُخفَّض قيمة حصة المصرف في رأس مال المشاركة بمقدار نصيبه من الخسارة وفق الفقرة (12) من المعيار.

33

مثال (2): المشاركة العينية — تقديم أصل ثابت

البيانات: قدّم مصرف إسلامي آلات ومعدات كحصته في رأس مال مشاركة. القيمة الدفترية للآلات: 300,000 ريال. القيمة العادلة المتفق عليها بين الشركاء: 350,000 ريال.

المعالجة المحاسبية

يُثبَت الفرق ربحاً للمصرف في قائمة الدخل، وتُثبَت حصة المصرف في المشاركة بالقيمة العادلة (350,000 ريال)

الفرق بين القيمتين

القيمة العادلة (350,000) − القيمة الدفترية (300,000) = **50,000 ريال ربح**

34

مثال (2): قيود المشاركة العينية

قيد تسليم الأصل العيني وإثبات حصة المصرف في المشاركة:

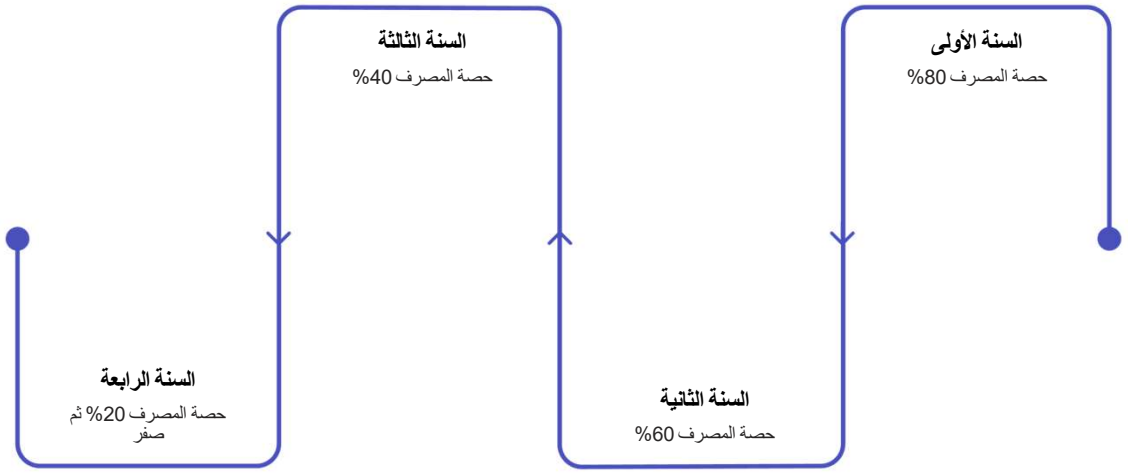
البيان	مدين	دائن
التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	350,000	—
الآلات والمعدات (الأصل العيني)	—	300,000
أرباح التمويل بالمشاركة (فرق التقييم)	—	50,000

الإيضاح: وفق الفقرة (5) من المعيار، يُعترف بالفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية ربحاً للمصرف.

35

مثال (3): المشاركة المتناقصة — تمويل عقاري

البيانات: في 1 يناير 2024م، دخل مصرف إسلامي في عقد مشاركة متناقصة مع عميل لشراء عقار بقيمة 1,000,000 ريال. حصة المصرف: 800,000 ريال (80%). حصة العميل: 200,000 ريال (20%). يشتري العميل حصة المصرف على مدى 4 سنوات بمعدل 200,000 ريال سنوياً.



36

مثال (3): قيد إثبات حصة المصرف عند التعاقد

في 1 يناير 2024م — إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة المتناقصة:

البيان	مدين	دائن
التمويل بالمشاركة المتناقصة — (اسم العميل)	800,000	—
النقدية / الحساب الجاري	—	800,000

الإيضاح: تُثبَت حصة المصرف بالمبلغ المدفوع فعلاً وفق الفقرة (3) من المعيار.

37

مثال (3): قيد إثبات إيجار حصة المصرف

خلال السنة الأولى: يدفع العميل إيجاراً مقابل استخدام حصة المصرف في العقار. الإيجار السنوي = 800,000 × 8% = 64,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	64,000	—
إيراد إيجار المشاركة المتناقصة	—	64,000

الإيضاح: يُثبَت الإيجار إيراداً للمصرف مقابل استخدام العميل لحصة المصرف في العقار.

38

مثال (3): قيد بيع حصة المصرف للعميل (السنة الأولى)

في نهاية السنة الأولى: يشتري العميل 20% من حصة المصرف بمبلغ 200,000 ريال (بالقيمة التاريخية).

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	200,000	—
التمويل بالمشاركة المتناقصة — (اسم العميل)	—	200,000

الإيضاح: تُخفَّض قيمة حصة المصرف في المشاركة المتناقصة بمقدار الحصة المبيعة وفق الفقرة (8) من المعيار. تصبح حصة المصرف 600,000 ريال (60%).

39

مثال (3): قيد بيع الحصة بقيمة عادلة مختلفة

حالة بديلة: إذا اتفق الطرفان على بيع الحصة بالقيمة العادلة البالغة 220,000 ريال (بدلاً من 200,000 ريال القيمة التاريخية).

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	220,000	—
التمويل بالمشاركة المتناقصة — (اسم العميل)	—	200,000
أرباح بيع حصة المشاركة المتناقصة	—	20,000

الإيضاح: يُثبَت الفرق بين القيمة العادلة والقيمة التاريخية ربحاً في قائمة الدخل وفق الفقرة (8) من المعيار.

40

مثال (3): ملخص المشاركة المتناقصة على 4 سنوات

السنة	حصة المصرف (بداية)	الإيجار المستحق	الحصة المبيعة	حصة المصرف (نهاية)
2024	800,000 (80%)	64,000	200,000	600,000 (60%)
2025	600,000 (60%)	48,000	200,000	400,000 (40%)
2026	400,000 (40%)	32,000	200,000	200,000 (20%)
2027	200,000 (20%)	16,000	200,000	صفر (0%)

41

مثال (4): مشاركة ثابتة متعددة الفترات ـــ إثبات الأرباح

البيانات: مشاركة ثابتة لمدة 3 سنوات. حصة المصرف: 500,000 ريال (50%). اتُّفق على التحاسب السنوي. نتائج المشروع: السنة الأولى ربح 80,000 ريال، السنة الثانية خسارة 40,000 ريال، السنة الثالثة ربح 120,000 ريال.

40,000

نصيب المصرف ـــ السنة الأولى

ربح = 80,000 × 50%

20,000-

نصيب المصرف ـــ السنة الثانية

خسارة = 40,000 × 50%

60,000

نصيب المصرف ـــ السنة الثالثة

ربح = 120,000 × 50%

42

مثال (4): قيود السنة الأولى (ربح)

في 31 ديسمبر — السنة الأولى: إثبات نصيب المصرف في الأرباح = 40,000 ريال.

دائن	مدين	البيان
—	40,000	ذمم التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)
40,000	—	إيراد التمويل بالمشاركة

عند استلام الأرباح نقداً:

دائن	مدين	البيان
—	40,000	النقدية / الحساب الجاري
40,000	—	ذمم التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)

43

مثال (4): قيود السنة الثانية (خسارة)

في 31 ديسمبر — السنة الثانية: إثبات نصيب المصرف في الخسارة = 20,000 ريال.

دائن	مدين	البيان
—	20,000	خسائر التمويل بالمشاركة
20,000	—	التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)

الإيضاح: تُخفَّض قيمة حصة المصرف في رأس مال المشاركة من 500,000 إلى 480,000 ريال وفق الفقرة (12) من المعيار.

44

مثال (4): قيود السنة الثالثة (ربح) واسترداد رأس المال

في 31 ديسمبر — السنة الثالثة: إثبات نصيب المصرف في الأرباح = 60,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	540,000	—
التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	—	480,000
إيراد التمويل بالمشاركة	—	60,000

الإيضاح: يُسترد رأس المال المتبقي (480,000) مع الأرباح (60,000) بإجمالي 540,000 ريال عند انتهاء المشاركة.

45

مثال (5): خسارة بسبب تعدي الشريك

البيانات: في مشاركة ثابتة، تبيّن أن الشريك تصرّف خارج نطاق صلاحياته مما أدى إلى خسارة قدرها 100,000 ريال. حصة المصرف في رأس المال 70%، وبالتالي نصيبه من الخسارة = 70,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
ذمم على الشريك — تعدٍّ في المشاركة	70,000	—
التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	—	70,000

الإيضاح: وفق الفقرة (15) من المعيار، تُحمَّل الخسارة الناجمة عن تعدي الشريك على الشريك نفسه وتُثبَت ذمماً عليه.

46

مثال (5): تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

إذا كان تحصيل الذمم من الشريك المتعدي مشكوكاً فيه:

دائن	مدين	البيان
—	70,000	مصروف مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
70,000	—	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها — المشاركة

الإيضاح: وفق الفقرة (16) من المعيار، يُكوَّن مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها من الشريك المتعدي.

47

مثال (6): مشاركة لم تُسلَّم حصة المصرف بعد التصفية

البيانات: انتهت مشاركة ثابتة وتمّ التحاسب التام. نصيب المصرف من رأس المال والأرباح = 650,000 ريال، لكن الشريك لم يُسلِّم المبلغ للمصرف بعد.

دائن	مدين	البيان
—	650,000	ذمم على الشريك — مشاركة منتهية
600,000	—	التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)
50,000	—	إيراد التمويل بالمشاركة

الإيضاح: وفق الفقرة (10) من المعيار، تُثبَت حصة المصرف ذمماً على الشريك بعد التحاسب التام.

48

مثال (7): مشاركة عينية — فرق تقييم سالب (خسارة)

البيانات: قدّم المصرف معدات كحصته في المشاركة. القيمة الدفترية: 400,000 ريال. القيمة العادلة المتفق عليها: 360,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	360,000	—
خسارة تقييم أصول المشاركة	40,000	—
الآلات والمعدات (الأصل العيني)	—	400,000

الإيضاح: وفق الفقرة (5) من المعيار، يُعترف بالفرق السالب بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية خسارةً للمصرف في قائمة الدخل.

49

مثال (8): المشاركة المتناقصة — تصفية قبل اكتمال التمليك

البيانات: في مشاركة متناقصة، قرر الطرفان إنهاء المشاركة قبل اكتمال التمليك. حصة المصرف المتبقية في الدفاتر: 400,000 ريال. المبلغ المستردّ من الشريك بالتصفية: 420,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	420,000	—
التمويل بالمشاركة المتناقصة — (اسم العميل)	—	400,000
أرباح تصفية المشاركة المتناقصة	—	20,000

الإيضاح: وفق الفقرة (9) من المعيار، يُعترف بالفرق بين المستردّ والقيمة الدفترية ربحاً في قائمة الدخل.

50

مثال (9): مصروفات التعاقد — معالجتان مختلفتان

البيانات: تكبّد المصرف مصروفات دراسة جدوى لمشاركة قدرها 15,000 ريال.

الحالة الثانية: اتفق الطرفان على إدراجها في رأس المال

مدين 15,000	التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	
دائن 15,000	النقدية	

تُضاف إلى رأس مال المشاركة باتفاق الطرفين

الحالة الأولى: لم يتفق الطرفان على إدراجها

مدين 15,000	مصروفات إدارية — دراسة جدوى	
دائن 15,000	النقدية	

تُحمَّل على المصرف مباشرة كمصروف إداري

51

مثال (10): الإفصاح عن مخصص انخفاض قيمة المشاركة

البيانات: في نهاية الفترة المالية، قدّر المصرف أن قيمة حصته في إحدى المشاركات انخفضت بمقدار 50,000 ريال نظراً لتراجع أداء المشروع.

دائن	مدين	البيان
—	50,000	مصروف مخصص انخفاض قيمة التمويل بالمشاركة
50,000	—	مخصص انخفاض قيمة التمويل بالمشاركة

الإيضاح: وفق الفقرة (17) من المعيار، يجب الإفصاح عن هذا المخصص في الإيضاحات حول القوائم المالية.

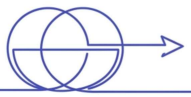
52

ملخص القيود المحاسبية الرئيسية

1	2
إثبات حصة المصرف عند التعاقد مدين: التمويل بالمشاركة ـــ دائن: النقدية (أو الأصل العيني)	**إثبات الأرباح** مدين: ذمم التمويل بالمشاركة ـــ دائن: إيراد التمويل بالمشاركة
3	**4**
إثبات الخسائر مدين: خسائر التمويل بالمشاركة ـــ دائن: التمويل بالمشاركة	**بيع حصة في المشاركة المتناقصة** مدين: النقدية ـــ دائن: التمويل بالمشاركة (والفرق ربحاً/خسارة)

53

الفرق بين المشاركة الثابتة والمتناقصة ـــ مقارنة

مشاركة متناقصة	مشاركة ثابتة
	
الحصص: حصص تتناقص بالتدريج	**الحصص:** حصص متساوية وثابتة
الهدف: التملك التدريجي للأصل	**الهدف:** استثمار مشترك طويل الأمد
القياس: القيمة مخصوماً منها الحصة المبيعة	**القياس:** القيمة التاريخية
الاستخدام: تمويل عقاري	**الاستخدام:** مشاريع تجارية

54

أنواع الإيرادات في التمويل بالمشاركة

إيراد الأرباح

نصيب المصرف من أرباح المشاركة وفق نسبة الاتفاق — يُثبَت بعد التصفية أو التحاسب

إيراد الإيجار

في المشاركة المتناقصة — يدفع العميل إيجاراً مقابل استخدام حصة المصرف في الأصل

أرباح بيع الحصة

الفرق الموجب بين القيمة العادلة للحصة المبيعة وقيمتها التاريخية في المشاركة المتناقصة

55

التعريفات الرئيسية في المعيار

المشاركة

خلط الأموال بقصد الاشتراك في الربح — عقد بين طرفين أو أكثر للمشاركة في رأس مال مشروع معين

المشاركة الثابتة

مشاركة تبقى فيها حصص الشركاء ثابتة طوال مدة المشاركة

المشاركة المتناقصة

مشاركة تتناقص فيها حصة المصرف تدريجياً حتى يصبح الشريك المالك الكامل

القيمة التاريخية

المبلغ المدفوع أو قيمة العين عند التعاقد — أساس القياس في نهاية الفترة المالية

56

الفرق بين المشاركة والمضاربة



المضاربة

- رأس المال: من رب المال فقط
- الإدارة: المضارب فقط
- الخسارة: يتحملها رب المال فقط
- الربح: وفق الاتفاق
- التغطية بالمعيار: معيار منفصل



المشاركة

- رأس المال: مشترك بين الطرفين
- الإدارة: مشتركة
- الخسارة: بنسبة رأس المال
- الربح: وفق الاتفاق
- التغطية بالمعيار: معيار رقم 4

57

مثال (11): مشاركة من حسابات الاستثمار المطلقة

البيانات: قدّم مصرف إسلامي تمويلاً بالمشاركة بمبلغ 300,000 ريال من أموال حسابات الاستثمار المطلقة. نسبة المصرف في الأرباح كمضارب: 20% من الأرباح المتحققة.

دائن	مدين	البيان
—	300,000	التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)
300,000	—	حسابات الاستثمار المطلقة

الإيضاح: تُثبَت حصة المصرف في المشاركة الممولة من حسابات الاستثمار بنفس الطريقة، مع الإفصاح عن مصدر التمويل.

58

مثال (12): مشاركة متناقصة — إثبات الإيجار المتناقص

البيانات: مشاركة متناقصة لتمويل عقار بقيمة 500,000 ريال. حصة المصرف: 400,000 ريال (80%). معدل الإيجار السنوي: 10% من حصة المصرف. في السنة الثانية، حصة المصرف تناقصت إلى 300,000 ريال (60%).

السنة	حصة المصرف	الإيجار السنوي
السنة الأولى	400,000	40,000
السنة الثانية	300,000	30,000

يتناقص الإيجار تبعاً لتناقص حصة المصرف في العقار، مما يعكس مبدأ العدالة في توزيع العوائد.

59

مثال (13): مشاركة ثابتة — توزيع الأرباح غير المتساوي مع رأس المال

البيانات: مشاركة ثابتة. حصة المصرف في رأس المال: 60%. لكن اتُّفق على توزيع الأرباح: 70% للمصرف و30% للشريك (نظراً لخبرة المصرف الإدارية). ربح المشروع: 200,000 ريال.

يجوز في الفقه الإسلامي الاتفاق على نسبة توزيع أرباح تختلف عن نسبة المشاركة في رأس المال، وهذا ما يُميّز المشاركة عن المضاربة.

البيان	مدين	دائن
ذمم التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	140,000	—
إيراد التمويل بالمشاركة	—	140,000

60

مثال (14): مشاركة متناقصة — خسارة في إحدى السنوات

البيانات: في السنة الثانية من مشاركة متناقصة، حصة المصرف 600,000 ريال (60%). أسفر المشروع عن خسارة 100,000 ريال. نصيب المصرف من الخسارة = 60,000 ريال.

البيان	مدين	دائن
خسائر التمويل بالمشاركة المتناقصة	60,000	—
التمويل بالمشاركة المتناقصة — (اسم العميل)	—	60,000

الإيضاح: تُخفَّض قيمة حصة المصرف من 600,000 إلى 540,000 ريال. وعند بيع الحصة في نهاية السنة، تُحسب نسبة البيع من القيمة الجديدة (540,000).

61

مثال (15): إثبات ذمم المشاركة وتكوين المخصص

البيانات: بعد انتهاء مشاركة وتحاسب تام، لم يُسدِّد الشريك مبلغ 200,000 ريال. يرى المصرف أن 30% من هذا المبلغ مشكوك في تحصيله.

البيان	مدين	دائن
مصروف مخصص ديون مشكوك فيها — مشاركة	60,000	—
مخصص ديون مشكوك فيها — مشاركة	—	60,000

الإيضاح: وفق الفقرة (16) من المعيار، يُكوَّن مخصص للجزء المشكوك في تحصيله (200,000 × 30% = 60,000 ريال).

62

مثال (16): قيد إقفال حساب المشاركة عند انتهائها

البيانات: انتهت مشاركة ثابتة بعد 2 سنة. حصة المصرف في رأس المال: 500,000 ريال. إجمالي الأرباح المتراكمة لنصيب المصرف: 80,000 ريال. استُرد المبلغ كاملاً.

البيان	مدين	دائن
النقدية / الحساب الجاري	580,000	—
التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	—	500,000
ذمم التمويل بالمشاركة — (اسم العميل)	—	80,000

الإيضاح: يُقفَل حساب التمويل بالمشاركة وحساب الذمم معاً عند استرداد رأس المال والأرباح بالكامل.

63

أخطاء شائعة في تطبيق المعيار

إثبات الأرباح قبل التصفية

خطأ شائع — يجب إثبات الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام وليس عند توقعها

قياس المشاركة العينية بالقيمة الدفترية

يجب قياسها بالقيمة العادلة المتفق عليها بين الشركاء وليس بالقيمة الدفترية

توزيع الخسائر بنسبة الأرباح

الخسائر تُوزَّع بنسبة رأس المال وليس بنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها

إدراج مصروفات التعاقد تلقائياً

لا تُدرج مصروفات التعاقد في رأس مال المشاركة إلا باتفاق صريح بين الطرفين

64

الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة العادلة في المعيار

القيمة العادلة

متى تُستخدم: قياس المشاركة العينية عند التعاقد، وقياس الحصة المبيعة في المشاركة المتناقصة.

المبرر: ضمان العدالة بين الشركاء وتحديد الربح أو الخسارة الفعلية عند التصرف في الأصول.

القيمة التاريخية

متى تُستخدم: قياس حصة المصرف في نهاية الفترة المالية للمشاركة الثابتة والمتناقصة.

المبرر: الحفاظ على مبدأ الحيطة والحذر وعدم الاعتراف بأرباح غير محققة.

65



معيار المحاسبة المالية رقم (3)

التمويل بالمضاربة

صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

1



اعتماد المعيار

اعتمد مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار التمويل بالمضاربة في اجتماعه العاشر المنعقد في الفترة من 14 إلى 16 رمضان 1416هـ، الموافق 3 إلى 5 فبراير 1996م.

2

الملحق أ

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

نوفمبر 1992م

قرر مجلس معايير المحاسبة المالية السابق في اجتماعه الثالث بطهران البدء بإعداد معيار التمويل بالمضاربة

مايو 1993م

إخطار المستشار رسمياً بتكليفه بإعداد المعيار وتقديم الدراسة الأولية

1994م

توزيع الاستبانات الميدانية على المصارف الإسلامية في عدة دول وجمع الردود

فبراير 1996م

اعتماد المعيار في الاجتماع العاشر لمجلس معايير المحاسبة والمراجعة

3

محتويات المعيار

01

نطاق المعيار

تحديد العمليات التي ينطبق عليها المعيار

02

المعالجات المحاسبية

إثبات وقياس رأس مال المضاربة وأرباحها وخسائرها

03

متطلبات الإفصاح

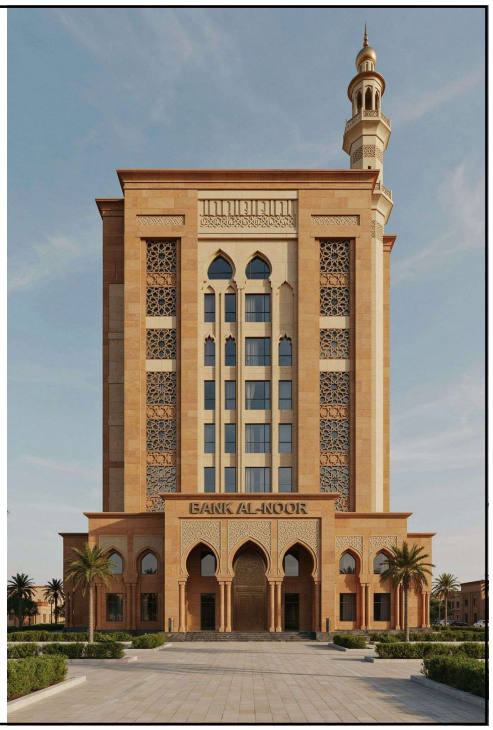
ما يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية

04

الملاحق والأحكام الفقهية

الأسس الشرعية والتعريفات والنبذة التاريخية

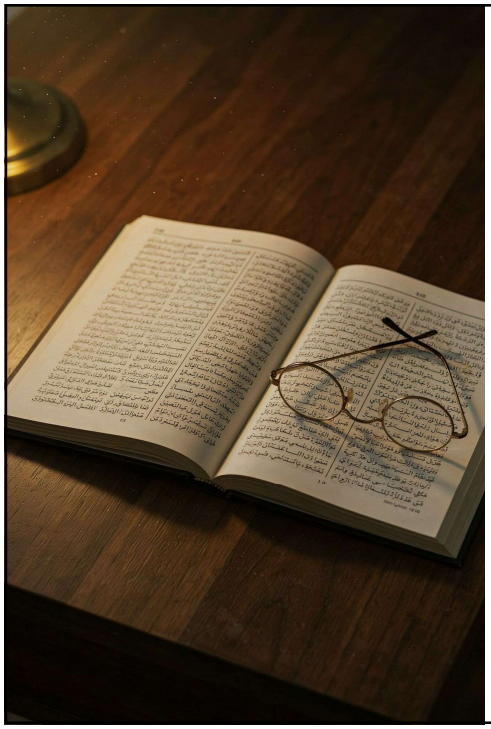
4



هدف المعيار

يهدف معيار التمويل بالمضاربة إلى **وضع القواعد المحاسبية** التي تحكم عمليات المضاربة التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من حيث **الإثبات والقياس والإفصاح** عن هذه العمليات في القوائم المالية.

5



الملحق هـ

التعريفات الأساسية في المعيار

يتضمن المعيار مجموعة من التعريفات الجوهرية التي تُحدد المصطلحات المستخدمة وتضمن الفهم الموحَّد لأحكامه.

6

تعريف المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين: يقدم أحدهما (رب المال) رأس المال، ويقدم الآخر (المضارب) جهده وخبرته في إدارة المال واستثماره، على أن يُقسَم الربح بينهما وفق نسبة متفق عليها، وتكون الخسارة على رب المال وحده ما لم تكن بسبب تعدٍّ أو تقصير من المضارب.

7

المصطلحات الرئيسية

رب المال

المصرف الذي يقدم رأس مال المضاربة

المضارب (العميل)

الطرف الذي يتسلم رأس المال ويديره ويستثمره

رأس مال المضاربة

المال الذي يقدمه المصرف للمضارب لاستثماره

موجودات المضاربة للاستغلال

الأصول التي يستخدمها المضارب في تشغيل المضاربة

8

أنواع المضاربة

المضاربة المطلقة

يُطلق فيها رب المال يد المضارب في الاستثمار دون تقييد بنوع معين أو مكان أو زمان

المضاربة المقيدة

يُقيّد فيها رب المال المضارب بنوع معين من الاستثمار أو مكان أو زمان محدد

9

الأحكام الفقهية — شروط رأس مال المضاربة

أن يكون معلوماً

يجب أن يكون رأس مال المضاربة معلوماً ومحدداً عند التعاقد

أن يكون نقداً أو ما في حكمه

يجوز أن يكون رأس المال نقداً أو عروضاً (أعياناً) بالقيمة العادلة المتفق عليها

أن يُسلَّم للمضارب

يجب تسليم رأس المال للمضارب أو وضعه تحت تصرفه ليتمكن من الاستثمار

10

شروط الربح في المضاربة

نسبة شائعة

يجب أن يكون نصيب كل طرف نسبةً شائعةً من الربح (كالثلث أو النصف) لا مبلغاً مقطوعاً

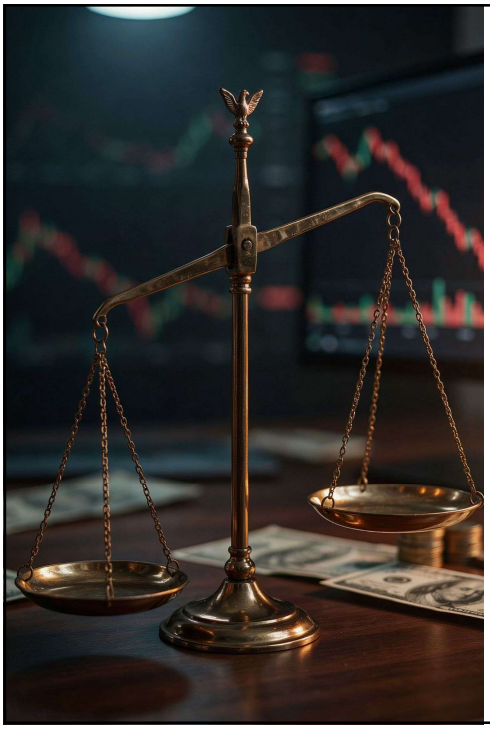
متفقاً عليها مسبقاً

يجب الاتفاق على نسبة توزيع الربح عند إبرام العقد

من الربح الفعلي

لا يستحق المضارب شيئاً إلا إذا تحقق ربح فعلي بعد استرداد رأس المال كاملاً

11



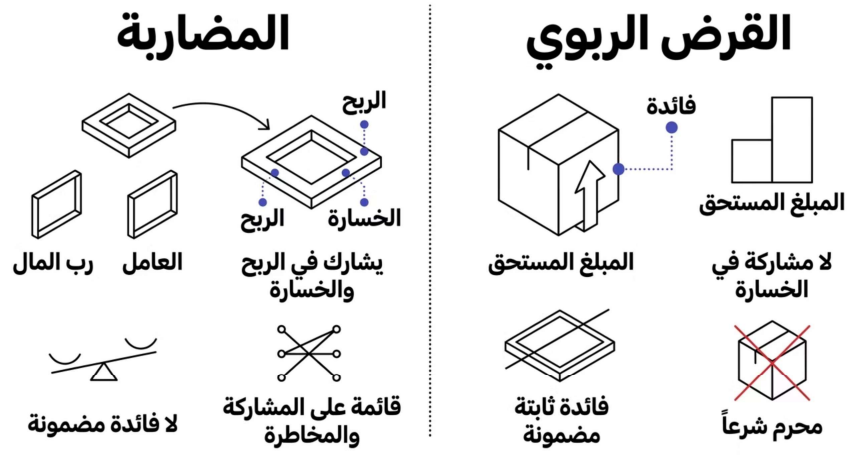
قاعدة الخسارة في المضاربة

الخسارة على رب المال

هذه القاعدة الفقهية الأساسية تعني أن الخسارة في المضاربة تقع على رب المال وحده، ما لم تكن ناجمةً عن تعدٍّ أو تقصير من المضارب. أما المضارب فيخسر جهده ووقته فقط.

12

الفرق بين المضاربة والقرض



13

الفرق بين المضاربة والمشاركة

المضاربة

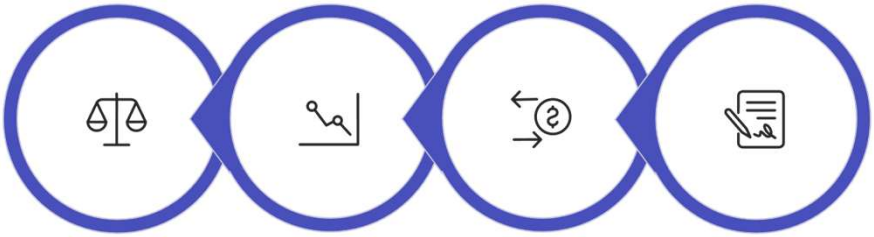
رأس المال من طرف واحد (رب المال)، والعمل من الطرف الآخر (المضارب). الخسارة على رب المال وحده ما لم يتعدَّ المضارب

المشاركة

كلا الطرفين يُقدِّمان رأس المال، وقد يشتركان في الإدارة. الخسارة تُوزَّع بنسبة رأس المال

14

دورة حياة عقد المضاربة



إبرام العقد | تسليم رأس المال | إدارة الاستثمار | التصفية والتوزيع

تمر المضاربة بأربع مراحل رئيسية من إبرام العقد حتى التصفية النهائية وتوزيع النتائج.

15

ما هي المضاربة؟

رب المال

المصرف الذي يقدم رأس المال للاستثمار

المضارب (العميل)

الطرف الذي يدير العمل والاستثمار بخبرته

الربح

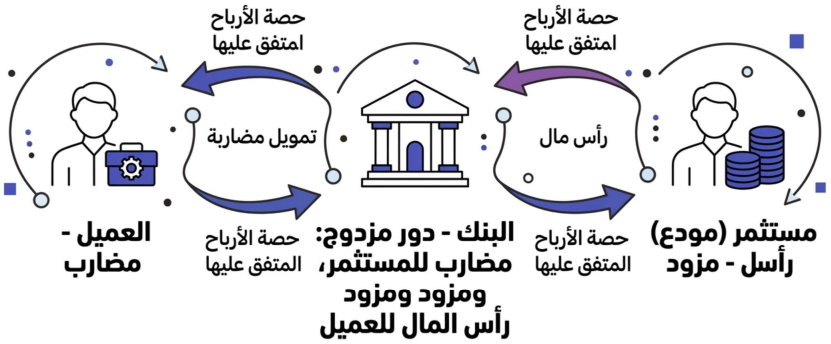
يُوزَّع بين الطرفين وفق نسبة متفق عليها مسبقاً

الخسارة

يتحملها رب المال وحده ما لم يكن بسبب تعدٍّ أو تقصير من المضارب

16

الدور المزدوج للمصرف في المضاربة



17



الفصل الأول

نطاق المعيار

ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها المصرف **بصفته رب مال**، وعلى العمليات المتعلقة بالمال الذي يقدمه المصرف لاستخدامه.

18

نطاق التطبيق — ما يشمله المعيار

مضاربة من أموال المصرف الذاتية

رأس مال المضاربة المأخوذ من الأموال الخاصة للمصرف

مضاربة من حسابات الاستثمار المطلقة

الأموال المخلوطة بحسابات الاستثمار غير المقيدة

مضاربة من حسابات الاستثمار المقيدة

العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها

19

ما لا يشمله المعيار

دفاتر المضارب (العميل)

المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة في دفاتر المضارب لا تدخل ضمن نطاق هذا المعيار

تسلّم أموال حسابات الاستثمار المقيدة

سواء بصفته مضارباً أو وكيلاً

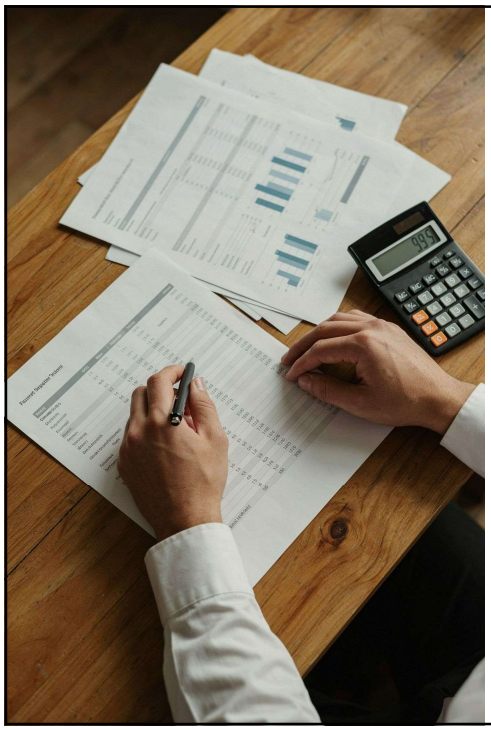
تسلّم أموال حسابات الاستثمار المطلقة

تسلّم المصرف لأموال حسابات الاستثمار المطلقة التي تُكيَّف شرعاً مضاربةً

زكاة مال المضاربة

أحكام الزكاة المتعلقة برأس مال المضاربة خارج نطاق هذا المعيار

20



الفصل الثاني

المعالجات المحاسبية للتمويل بالمضاربة

تتناول المعالجات المحاسبية أربعة محاور رئيسية: **إثبات رأس مال المضاربة عند التعاقد**، وقياسه عند التعاقد، وقياسه في نهاية الفترة المالية، وإثبات نصيب المصرف في الأرباح أو الخسائر.

21

إثبات رأس مال المضاربة عند التعاقد (1/2)

1

التسليم نقداً أو عيناً

يُثبَت التمويل عند تسليم المال للمضارب أو وضعه تحت تصرفه

2

التسليم على دفعات

إذا اتُّفق على تسليم رأس المال على دفعات، يُثبَت كل مبلغ عند دفعه

3

التعليق على حدث مستقبلي

إذا عُلِّق عقد المضاربة على حدث مستقبلي، لا يُثبَت رأس المال إلا عند تسليمه للمضارب

22

ظهور عمليات التمويل في القوائم المالية

تفريد الموجودات

تُفرَد موجودات المضاربة للاستغلال باسم **"موجودات للاستغلال مضاربةً"** لتمييزها عن سائر الموجودات

مسمى الحساب

تظهر عمليات التمويل بالمضاربة في القوائم المالية للمصرف تحت مسمى **"التمويل بالمضاربات"**

23

قياس رأس مال المضاربة عند التعاقد (2/2)

إذا كان نقداً

يُقاس بالمبلغ المدفوع الموضوع تحت تصرف المضارب

إذا كان عروضاً أو عيناً

يُقاس بالقيمة العادلة المتفق عليها بين المصرف والعميل

الفرق بين القيمة العادلة والدفترية

إذا نتج فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، يُعترف به ربحاً أو خسارةً للمصرف ذاته

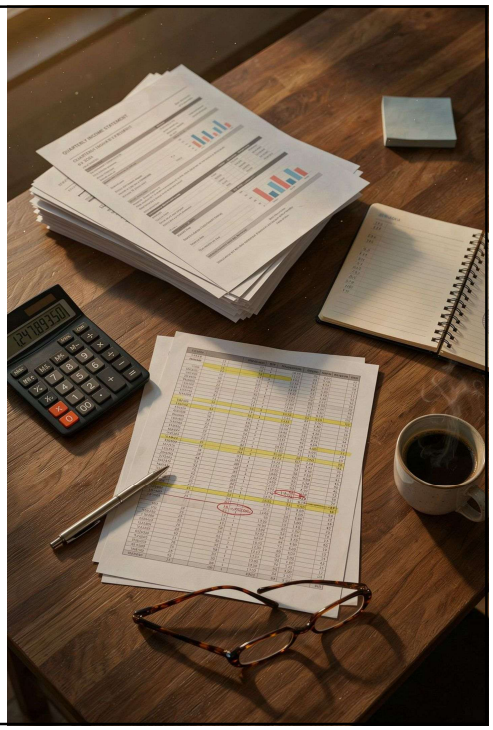
مصروفات إجراءات التعاقد (كدراسة الجدوى) لا تُعتبر ضمن رأس مال المضاربة إلا باتفاق الطرفين.

24

القياس في نهاية الفترة

قياس رأس مال المضاربة بعد التعاقد (3/2)

يُقاس رأس مال المضاربة بعد التعاقد حسب ما ورد في البند (2/2)، ويُحسم منه ما استرده المصرف من رأس المال إن وُجد.



25

هلاك جزء من رأس مال المضاربة

الهلاك قبل البدء في العمل

إذا هلك جزء من رأس المال بدون تعدٍّ أو تقصير من المضارب قبل البدء في العمل، يُخفَّض رأس مال المضاربة بهذا المبلغ ويُعالَج كخسارة على المصرف

الهلاك بعد البدء في العمل

إذا وقع الهلاك بعد البدء في العمل بدون تعدٍّ أو تقصير، فإنه لا يؤثر على قياس رأس مال المضاربة

26

هلاك رأس مال المضاربة كله

الهلاك الكلي بدون تعدٍّ أو تقصير

تنتهي المضاربة وتتم تسوية حسابها الخاص، ويُعالَج الهلاك كخسارة على المصرف

الهلاك بسبب تعدٍّ أو تقصير المضارب

يتحمل المضارب الخسارة ويُثبَت عليه ذمةً

27

انتهاء المضاربة أو تصفيتها

إذا انتهت المضاربة أو صُفِّيت ولم يتم تسليم رأس مال المضاربة إلى المصرف، يُثبَت رأس المال ذمةً على المضارب بعد التحاسب التام، مع الأخذ بالاعتبار الأرباح أو الخسائر.

التحاسب التام

شرط أساسي قبل إثبات رأس المال ذمةً على المضارب عند انتهاء المضاربة

مراعاة الأرباح والخسائر

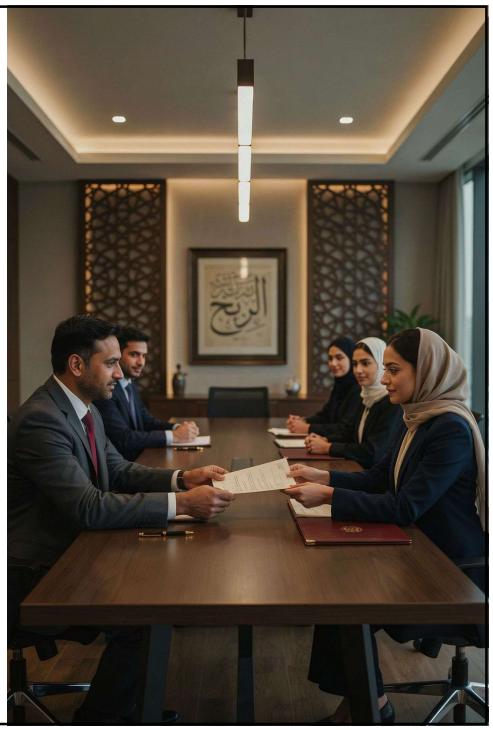
يُؤخذ بالاعتبار ما تحقق من أرباح أو خسائر عند احتساب المبلغ المستحق

28

الفصل الثالث

إثبات نصيب المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها (4/2)

يُعدّ هذا الجانب من أهم المعالجات المحاسبية، إذ يحدد متى وكيف يُثبَت المصرف نصيبه من الأرباح أو الخسائر في دفاتره.



29

المضاربة التي تنشأ وتنتهي في فترة مالية واحدة

1 **يُثبَت نصيب المصرف في الأرباح أو الخسائر بعد التصفية**

يتم إثبات نصيب المصرف في أرباح أو خسائر التمويل بالمضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة بعد التصفية

هذا الحكم يسري على المضاربات قصيرة الأجل التي تُستكمل دورتها كاملةً خلال سنة مالية واحدة.

30

المضاربة التي تمتد لأكثر من فترة مالية

الأرباح

يُثبَت نصيب المصرف في الأرباح في دفاتره بالتحاسب التام عند تحققها، في حدود الأرباح التي حدثت في تلك الفترة المالية

الخسائر

يُثبَت نصيب المصرف في الخسائر لفترة مالية في دفاتره في تلك الفترة، في حدود الخسائر التي يخفض بها رأس مال المضارب

31

حالة عدم تسليم الأرباح بعد التصفية

حالة وجود خسائر عند التصفية

يُثبَت رأس المال بتخفيض رأس مال المضاربة بمقدار الخسائر التي يتحملها

إذا لم يُسلِّم المضارب نصيب المصرف من الأرباح

يُثبَت مبلغ الأرباح ذمةً على المضارب بعد التصفية أو التحاسب التام

32

الخسائر بسبب تعدٍّ أو تقصير المضارب

التعدي أو التقصير

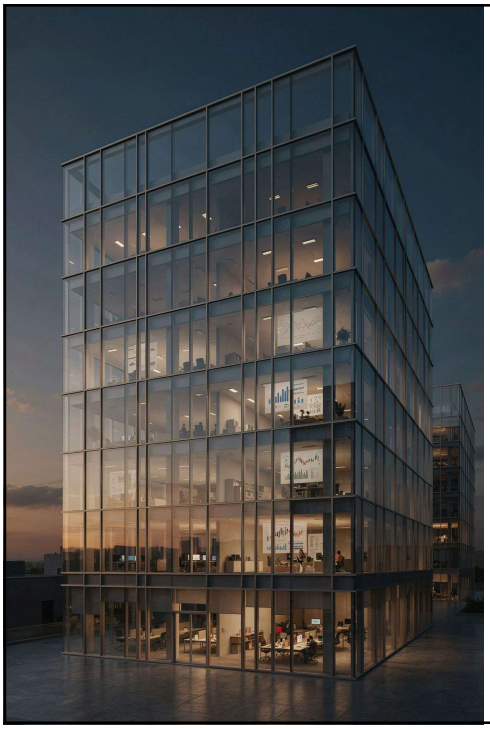
إذا وقعت خسائر بسبب تعدٍّ أو تقصير المضارب، يتحملها المضارب

الإثبات ذمةً

يُثبَت مبلغ الخسائر ذمةً على المضارب في دفاتر المصرف

هذا الحكم استثناء من القاعدة العامة التي تُحمِّل الخسارة على رب المال وحده.

33



الفصل الرابع

متطلبات الإفصاح (5/2)

يُلزم المعيار المضارب بالإفصاح عن معلومات محددة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، لضمان الشفافية والوضوح للمستخدمين.

34

ما يجب الإفصاح عنه

المخصصات لانخفاض قيمة موجودات المضاربة

إذا كان المصرف قد كوّن مخصصاً لانخفاض قيمة موجودات المضاربة خلال تلك الفترة المالية، وجب الإفصاح عنه

متطلبات معيار العرض والإفصاح العام

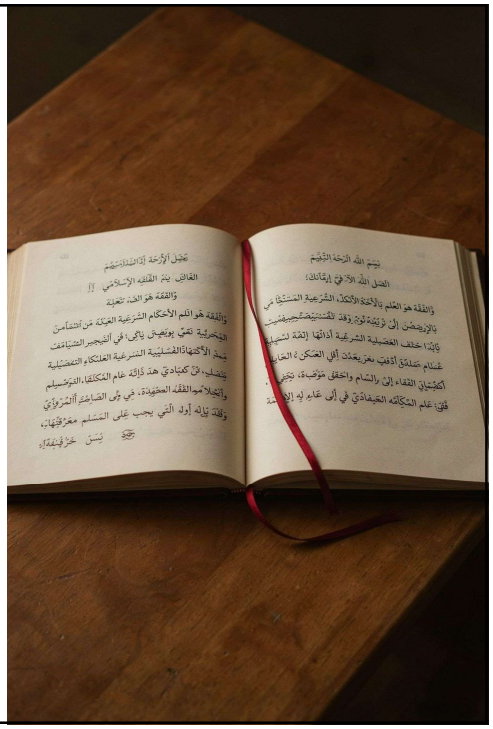
يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

35

الملحق ب

الأحكام الفقهية للتمويل بالمضاربة

يتضمن هذا الملحق الأسس الشرعية التي يقوم عليها عقد المضاربة، من حيث أركانه وشروطه وأحكامه الفقهية التفصيلية.



36

أركان المضاربة وشروطها — العاقدان

رب المال

الطرف الذي يقدم رأس المال، ويُشترط فيه أهلية التوكيل والتوكّل

المضارب

الطرف الذي يدير العمل، ويُشترط فيه أيضاً أهلية التوكيل والتوكّل

أهلية التوكيل والتوكّل تعني القدرة القانونية والشرعية على إبرام العقود ومنح التفويض وقبوله.

37

الصيغة — الإيجاب والقبول

1

الدلالة الصريحة

أن تكون الصيغة بلفظ يدل صراحةً أو دلالةً على المقصود من التعاقد

2

اتحاد المجلس

اتحاد مجلس الإيجاب والقبول

3

موافقة القبول للإيجاب

أن يكون القبول موافقاً للإيجاب تماماً

38

وسائل التعاقد المعاصرة

يجوز التعاقد في المضاربة بالوسائل الحديثة، وذلك حسب ما قرره مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي:

الكتابة والتوقيع

يجوز التعاقد بكتابة العقد والتوقيع عليه

الفاكس والمراسلة

يجوز التعاقد بالمراسلة أو بوسائل الاتصال الحديثة كالفاكس

الكمبيوتر والوسائل الرقمية

يجوز التعاقد بالكمبيوتر وسائر وسائل الاتصال الحديثة

39



الملحق د

أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار

استند المعيار في أحكامه إلى جملة من الأسس الفقهية والمحاسبية التي تم التوصل إليها بعد دراسة معمّقة للبدائل المختلفة وأخذ آراء المتخصصين.

40

أسس الإثبات والقياس

مبدأ التسليم الفعلي

يُثبَت رأس مال المضاربة عند التسليم الفعلي للمضارب لا عند إبرام العقد، لأن العقد وحده لا يُنشئ التزاماً مالياً نهائياً

مبدأ القيمة العادلة للعروض

اعتُمدت القيمة العادلة المتفق عليها لقياس رأس المال العيني لأنها تعكس القيمة الحقيقية للأصول المقدَّمة

مبدأ التحاسب التام

اشتُرط التحاسب التام قبل إثبات الأرباح لضمان دقة التوزيع وعدم الإضرار بأي طرف

41

أسس معالجة الخسائر

1

تحديد سبب الخسارة

هل الخسارة بسبب تعدٍّ أو تقصير من المضارب؟

2

تحديد المسؤول

بدون تعدٍّ: يتحملها رب المال. بتعدٍّ أو تقصير: يتحملها المضارب

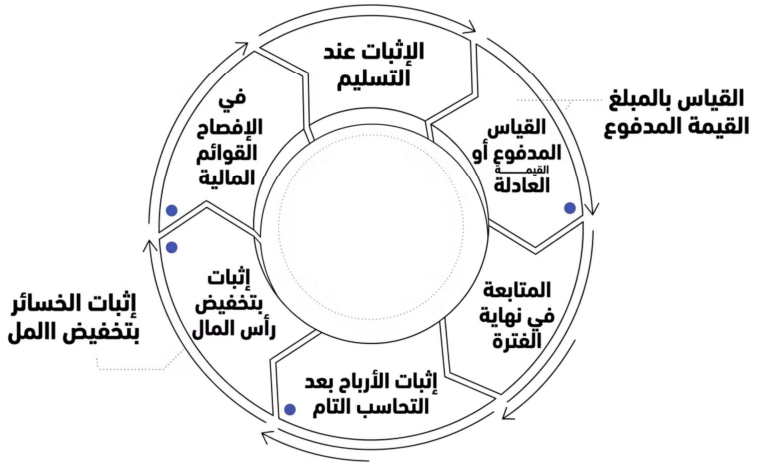
3

المعالجة المحاسبية

تُخفَّض من رأس المال أو تُثبَت ذمةً على المضارب حسب الحالة

42

المعالجة المحاسبية — ملخص شامل



43

حالات إثبات رأس مال المضاربة — مقارنة

التوقيت	طريقة الإثبات	الحالة
عند التسليم	بالمبلغ المدفوع	تسليم نقدي فوري
عند كل دفعة	كل دفعة عند دفعها	تسليم على دفعات
عند التسليم	بالقيمة العادلة المتفق عليها	تسليم عيني (عروض)
بعد وقوع الحدث	عند تسليم المال للمضارب	عقد معلَّق على حدث

44

حالات قياس رأس المال في نهاية الفترة

من يتحمل؟	المعالجة	الحالة
المصرف (رب المال)	يُخفَّض رأس المال	هلاك جزء قبل العمل (بدون تعدٍّ)
—	لا يؤثر على القياس	هلاك جزء بعد العمل (بدون تعدٍّ)
المصرف (رب المال)	تنتهي المضاربة وتُسوَّى	هلاك كلي (بدون تعدٍّ)
المضارب	يُثبَت ذمةً على المضارب	هلاك بسبب تعدٍّ أو تقصير

45

إثبات الأرباح — متى وكيف؟

1

مضاربة تنتهي في فترة واحدة

يُثبَت نصيب المصرف في الأرباح بعد التصفية الكاملة للمضاربة

2

مضاربة تمتد لأكثر من فترة

يُثبَت نصيب المصرف في الأرباح بالتحاسب التام عند تحققها في حدود أرباح كل فترة

3

عدم تسليم الأرباح بعد التصفية

يُثبَت مبلغ الأرباح ذمةً على المضارب بعد التحاسب التام

46

إثبات الخسائر — متى وكيف؟

خسائر الفترة المالية

يُثبَت نصيب المصرف في الخسائر في الفترة التي حدثت فيها، في حدود الخسائر التي تُخفَّض بها رأس مال المضارب

خسائر عند التصفية

يُثبَت رأس المال بتخفيض رأس مال المضاربة بمقدار الخسائر حينئذٍ

خسائر بتعدٍّ أو تقصير

يتحملها المضارب ويُثبَت عليه ذمةً

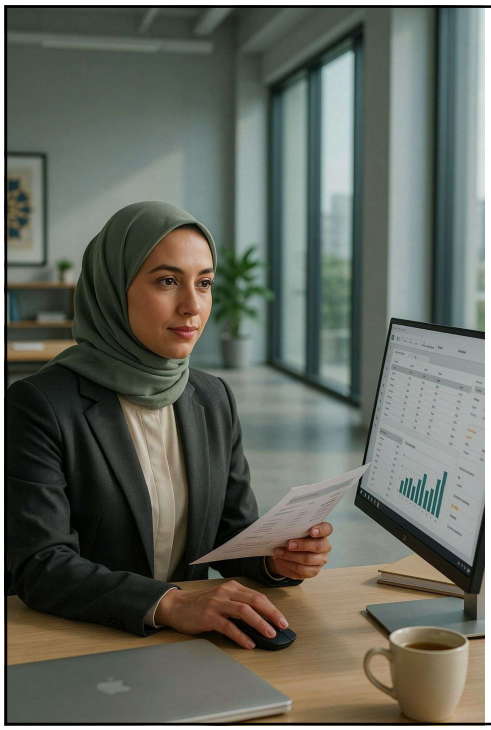
47

العلاقة بين المعيار والأحكام الشرعية

يُجسِّد هذا المعيار الترجمة المحاسبية للأحكام الفقهية للمضاربة. فكل معالجة محاسبية مستندة إلى حكم شرعي، مما يضمن التوافق الكامل بين الممارسة المحاسبية والشريعة الإسلامية.



48



تطبيق المعيار — خلاصة عملية

عند تطبيق المعيار عملياً، يتبع المحاسب في المصرف الإسلامي منهجاً واضحاً: يُثبَت رأس المال عند التسليم، ويُقاس بالمبلغ المدفوع أو القيمة العادلة، ويُتابَع في نهاية كل فترة، ويُثبَت نصيب المصرف في الأرباح أو الخسائر وفق الأحكام المحددة.

49

المعيار في سياق منظومة معايير أيوفي

معيار رقم (1)

العرض والإفصاح العام في القوائم المالية — يُكمِّل معيار المضاربة في جانب الإفصاح

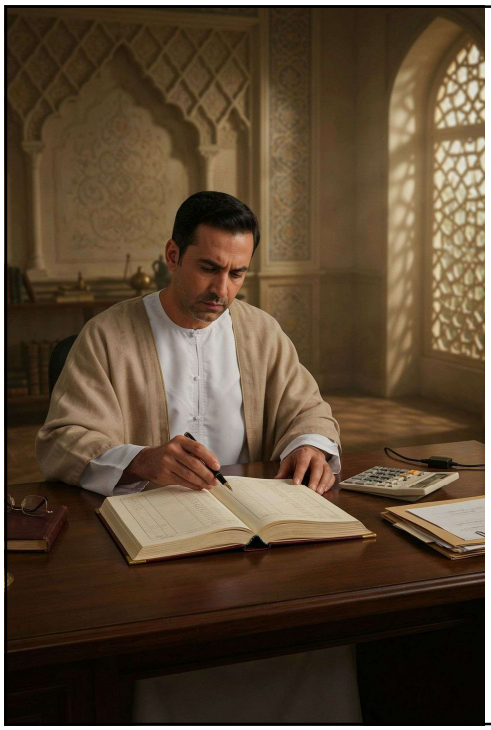
معيار رقم (2)

التمويل بالمشاركة — يُعالج عقوداً مشابهة للمضاربة لكن بمشاركة الطرفين في رأس المال

معيار رقم (3)

التمويل بالمضاربة — موضوع هذا العرض، يُعالج المضاربة من منظور رب المال (المصرف)

50



مثال عملي: تطبيق المعيار بالأرقام والقيود المحاسبية

تمويل بالمضاربة من مصرف إسلامي لعميل تاجر — من التعاقد حتى التصفية، مع ثلاثة سيناريوهات: ربح، وخسارة بدون تعدٍّ، وخسارة بسبب تقصير المضارب

51

معطيات المثال

الأطراف

المصرف الإسلامي (رب المال) والعميل: شركة النور للتجارة (المضارب)

رأس مال المضاربة

1,000,000 ريال نقداً، تُسلَّم للمضارب بتاريخ 1/7/2025

نسبة توزيع الأرباح

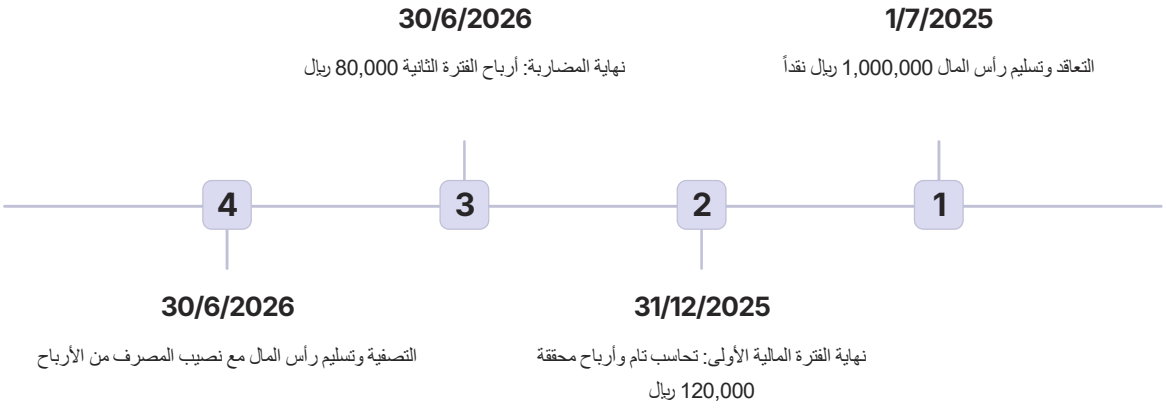
60% للمصرف و40% للمضارب

المدة والسنة المالية

12 شهراً تنتهي في 30/6/2026، والسنة المالية للمصرف تنتهي في 31/12

52

الخط الزمني للسيناريو الأول (الربح)



53

القيد 1: إثبات رأس المال عند التعاقد (نقداً)

يُثبَت التمويل في دفاتر المصرف عند تسليم المبلغ للمضارب، ويُقاس بالمبلغ المدفوع.

دائن	مدين	البيان
—	1,000,000	من ح/ التمويل بالمضاربات (شركة النور)
1,000,000	—	إلى ح/ النقدية
		التاريخ: 1/7/2025 — إثبات تسليم رأس مال المضاربة نقداً

تُفرَد موجودات المضاربة في حساب مستقل تحت مسمى «التمويل بالمضاربات».

54

حالة خاصة: رأس المال عيناً (عروض)

لو قدّم المصرف بضاعة بدلاً من النقد: تكلفتها الدفترية 400,000 ريال وقيمتها العادلة عند التعاقد 450,000 ريال. يُقاس رأس المال بالقيمة العادلة، ويُثبَت الفرق ربحاً للمصرف.

البيان	مدين	دائن
من ح/ التمويل بالمضاربات	450,000	—
إلى ح/ المخزون (البضاعة)	—	400,000
إلى ح/ أرباح تقييم رأس المال العيني	—	50,000

لو كانت القيمة العادلة أقل من التكلفة الدفترية لأُثبِت الفرق خسارة على المصرف.

55

حساب الأرباح عند 31/12/2025 (الفترة المالية الأولى)

بعد التحاسب التام مع المضارب عن الفترة من 1/7 إلى 31/12/2025 بلغت الأرباح المحققة 120,000 ريال، وتُقسَّم بحسب النسبة المتفق عليها.

البيان	النسبة	المبلغ بالريال
إجمالي الأرباح المحققة	100%	120,000
نصيب المصرف (رب المال)	60%	72,000
نصيب المضارب (العميل)	40%	48,000

يُثبَت نصيب المصرف فقط في دفاتره، في حدود الأرباح التي تحققت في هذه الفترة.

56

القيد 2: إثبات نصيب المصرف من الأرباح

الحالة ب: لم يسلّم المضارب الربح

دائن	مدين	البيان
—	72,000	من ح/ ذمم المضارب (شركة النور)
72,000	—	إلى ح/ إيرادات التمويل بالمضاربة

الحالة أ: سلّم المضارب الربح نقداً

دائن	مدين	البيان
—	72,000	من ح/ النقدية
72,000	—	إلى ح/ إيرادات التمويل بالمضاربة

في الحالتين يُثبت الربح بالتحاسب التام عند تحققه، وتبقى ذمة المضارب مستقلة عن رأس المال. (نعتمد في باقي المثال الحالة أ.)

57

القياس والعرض في 31/12/2025

في نهاية الفترة المالية الأولى لا يوجد هلاك ولا انخفاض في قيمة رأس المال، فيظهر بالمبلغ المدفوع نفسه.

موضع الظهور	المبلغ بالريال	البند
قائمة المركز المالي — الموجودات	1,000,000	التمويل بالمضاربات (شركة النور)
قائمة الدخل — إيرادات	72,000	حصة المصرف من أرباح المضاربة
—	لا يوجد	مخصص انخفاض قيمة المضاربة

58

حساب التصفية في 30/6/2026

في نهاية المضاربة صُفِّيت العملية وبلغت أرباح الفترة الثانية (1/1 إلى 30/6/2026) 80,000 ريال، وسلّم المضارب رأس المال كاملاً مع نصيب المصرف.

البيان	النسبة	المبلغ بالريال
أرباح الفترة الثانية	100%	80,000
نصيب المصرف	60%	48,000
نصيب المضارب	40%	32,000
رأس المال المُسلَّم للمصرف	—	1,000,000
إجمالي المقبوض من المضارب	—	1,048,000

59

القيد 3: تصفية المضاربة وتسلّم رأس المال والأرباح

عند التصفية يُلغى حساب التمويل بالمضاربات بتسلّم رأس المال، ويُثبَت نصيب المصرف من أرباح الفترة الثانية.

البيان	مدين	دائن
من ح/ النقدية	1,048,000	—
إلى ح/ التمويل بالمضاربات (شركة النور)	—	1,000,000
إلى ح/ إيرادات التمويل بالمضاربة	—	48,000

إجمالي إيرادات المصرف من المضاربة خلال المدة: 72,000 + 48,000 = 120,000 ريال، أي عائد 12% على رأس المال.

60

حركة حساب التمويل بالمضاربات — السيناريو الأول

الرصيد	دائن	مدين	البيان	التاريخ
1,000,000 مدين	—	1,000,000	تسليم رأس المال نقداً	1/7/2025
1,000,000 مدين	—	—	لا حركة على رأس المال (الأرباح سُلِّمت نقداً)	31/12/2025
صفر	1,000,000	—	تصفية المضاربة وتسلّم رأس المال	30/6/2026

الأرباح لا تدخل في حساب التمويل بل تُثبَت في حساب الإيرادات.

الحساب يُقفَل عند التصفية ولا يتبقى فيه رصيد.

61

السيناريو الثاني: خسارة بدون تعدٍّ أو تقصير

بالمعطيات نفسها، تعرّضت تجارة المضارب لانخفاض حاد في الأسعار وانتهت المضاربة بخسارة 150,000 ريال دون أي تعدٍّ أو تقصير منه، فسلّم المضارب 850,000 ريال فقط عند التصفية. الخسارة على رب المال (المصرف) وحده.

دائن	مدين	البيان
—	850,000	من ح/ النقدية
—	150,000	من ح/ خسائر التمويل بالمضاربة
1,000,000	—	إلى ح/ التمويل بالمضاربات (شركة النور)

لا يتحمل المضارب شيئاً من الخسارة، ويخسر جهده فقط.

62

السيناريو الثالث: خسارة بسبب تعدٍّ أو تقصير المضارب

انتهت المضاربة بخسارة إجمالية 200,000 ريال، منها 120,000 ريال بسبب انخفاض الأسعار، و80,000 ريال بسبب إهمال المضارب في حفظ البضاعة. سلّم المضارب 800,000 ريال، ويتحمل المضارب الجزء الناتج عن تقصيره.

البيان	مدين	دائن
من ح/ النقدية	800,000	—
من ح/ خسائر التمويل بالمضاربة	120,000	—
من ح/ ذمم المضارب (شركة النور)	80,000	—
إلى ح/ التمويل بالمضاربات (شركة النور)	—	1,000,000

يُثبَت مبلغ 80,000 ريال ذمةً على المضارب، ويُطالَب بسداده.

63

الإفصاح في إيضاحات القوائم المالية — بأرقام المثال

طبيعة المضاربة

تمويل بالمضاربة لشركة النور للتجارة، مدته 12 شهراً، ونسبة الأرباح 60% للمصرف و40% للمضارب.

إجمالي رأس المال

1,000,000 ريال مدفوعة نقداً، تظهر تحت بند «التمويل بالمضاربات».

الأرباح المثبتة في الفترة

72,000 ريال نصيب المصرف عن الفترة المنتهية في 31/12/2025.

المخصصات والخسائر

الإفصاح عن أي مخصص لانخفاض قيمة موجودات المضاربة، وعن الخسائر المحمّلة على المصرف والذمم على المضارب بسبب تقصيره (إن وجدت).

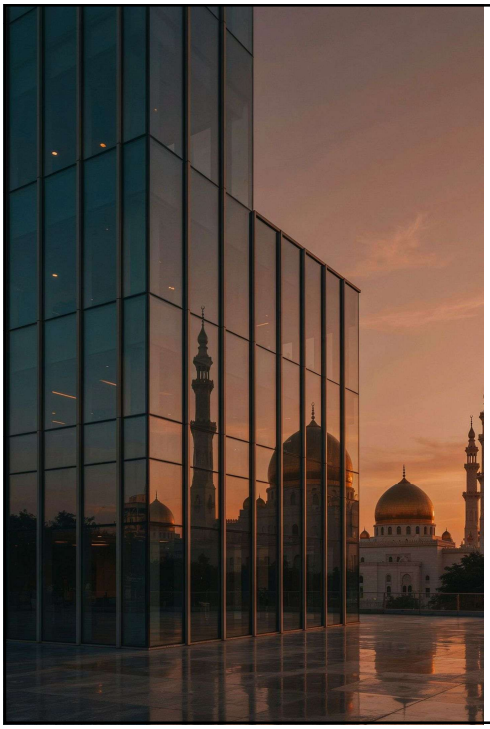
64

مقارنة السيناريوهات الثلاثة

القيد المميّز	أثره على المصرف	المقبوض عند التصفية	السيناريو
إلى ح/ إيرادات التمويل بالمضاربة	إيراد 120,000 ريال خلال المدة	1,048,000 ريال	1) ربح
من ح/ خسائر التمويل بالمضاربة	خسارة 150,000 ريال على المصرف	850,000 ريال	2) خسارة بدون تعدٍّ
من ح/ ذمم المضارب	خسارة 120,000 ريال على المصرف وذمة 80,000 ريال على المضارب	800,000 ريال	3) خسارة بتقصير المضارب

القاعدة: الربح بحسب النسبة المتفق عليها، والخسارة على رب المال ما لم يكن هناك تعدٍّ أو تقصير من المضارب.

65



خلاصة معيار التمويل بالمضاربة رقم (3)

الإثبات
عند التسليم الفعلي لرأس المال للمضارب

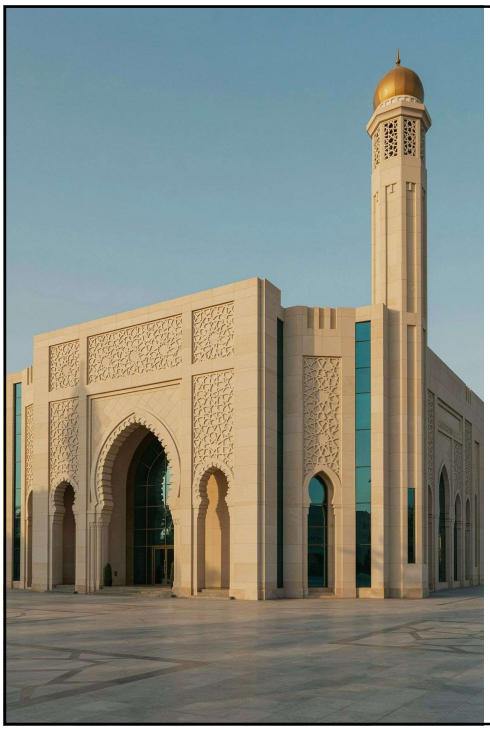
القياس
بالمبلغ المدفوع نقداً أو القيمة العادلة للعروض

الأرباح والخسائر
تُثبت بعد التحاسب التام وفق أحكام المعيار

الإفصاح
وفق متطلبات المعيار ومعيار العرض والإفصاح العام رقم (1)

صدر المعيار عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وسرى تطبيقه من 1 يناير 1998م.

66



مثال (1): شركة مصانع الورق الصحي

اشترت شركة مصانع الورق الصحي آلات تصنيع من البنك الإسلامي بطريقة **المرابحة للآمر بالشراء**، حيث اشترى البنك الآلات من الشركة الصانعة بمبلغ **80,000 دينار** نقداً.

هامش الجدية

30,000 دينار دفعة أولى

نسبة الربح

5% سنوياً من صافي التمويل

مدة التقسيط

3 سنوات بأقساط شهرية متساوية

الضمان

رهن عقارات بقيمة لا تقل عن 50,000 دينار

1

حساب القسط الشهري — مثال (1)

القسط الشهري

$$\frac{87500 - 30000}{36} = \frac{57500}{36} \approx 1597 \text{ دينار}$$

يُوزَّع الربح بالتساوي على فترة التمويل (36 شهراً)

الربح الشهري = **208.33 دينار**

ربح البنك

$$(80000 - 30000) \times 5\% \times 3 = 7500 \text{ دينار}$$

ثمن البيع الإجمالي = 80,000 + 7,500 = **87,500 دينار**

2

القيود المحاسبية — البنك (مرحلة الإعداد)

تسجيل العمليات الأولية في دفاتر البنك الإسلامي خلال مايو 2026:

البيان	دائن	مدين	التاريخ
من ح/ الحسابات الجارية (شركة الورق الصحي) إلى ح/ هامش الجدية — **دفع هامش الجدية**	30,000	30,000	2026/05/03
من ح/ بضاعة المرابحة إلى ح/ المركز الرئيسي — **شراء الآلات بشيك**	80,000	80,000	2026/05/04

3

قيد البيع للشركة — 2026/05/07

بيع الآلات لشركة الورق الصحي وتحويل هامش الجدية إلى دفعة أولى:

دائن	مدين	البيان
—	57,500	من مذكورين: ح/ ذمم البيوع - مرابحة
—	30,000	ح/ هامش الجدية
80,000	—	إلى مذكورين: ح/ بضاعة المرابحة
7,500	—	ح/ أرباح الاستثمار المشترك المؤجلة

يُعدّ هذا القيد المحور الأساسي في عملية المرابحة — تحويل الأصل إلى ذمة مديونية مع تأجيل الأرباح.

4

قيد تسديد القسط الشهري — 2026/05/30

تسديد الشركة للقسط المستحق في نهاية الشهر الأول، مع الاعتراف بجزء من الأرباح المؤجلة:

دائن	مدين	البيان
—	1,597	من مذكورين: ح/ الحسابات الجارية (شركة الورق الصحي)
—	208.33	ح/ أرباح الاستثمار المشترك المؤجلة
1,597	—	إلى مذكورين: ح/ ذمم البيوع - المرابحات
208.33	—	ح/ أرباح الاستثمار المشترك

5

قسط متأخر وتسديده — 2027/07/01

التزمت الشركة بدفع الأقساط حتى نهاية يونيو 2027، إلا أنها تأخرت عن قسط نهاية أغسطس ثم سددته بعد 15 يوماً:

دائن	مدين	البيان	التاريخ
1,597	1,597	من ح/ ذمم البيوع - مرابحات مستحقة غير مدفوعة إلى ح/ ذمم البيوع - المرابحات	2027/07/01
1,597 + 208.33	1,597 + 208.33	من مذكورين: ح/ الحسابات الجارية + ح/ أرباح مؤجلة إلى مذكورين: ح/ ذمم مستحقة غير مدفوعة + ح/ أرباح الاستثمار	بعد 15 يوم

6

السداد المبكر والحسم — 2028/06/30

١

قامت الشركة بتسديد جميع الأقساط المتبقية (12 قسطاً) قبل تاريخ استحقاقها بسنة، وحسم البنك 4% من المبلغ المسدد بعد شهرين:

دائن	مدين	البيان
19,164 + 2,499.96	19,164 + 2,499.96	من مذكورين: ح/ الحسابات الجارية + ح/ أرباح مؤجلة إلى مذكورين: ح/ ذمم البيوع + ح/ أرباح الاستثمار
766.56	766.56	من ح/ أرباح الاستثمار المشترك إلى ح/ الحسابات الجارية — **حسم 4% بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية**

19,164 = 1,597 × 12 | 2,499.96 = 208.33 × 12 | الحسم = 4% × 19,164 = 766.56 دينار

7

مثال (2): القيود في دفاتر المشتري (شركة الورق الصحي)

تسجيل نفس العمليات من منظور **المشتري** وليس البنك:

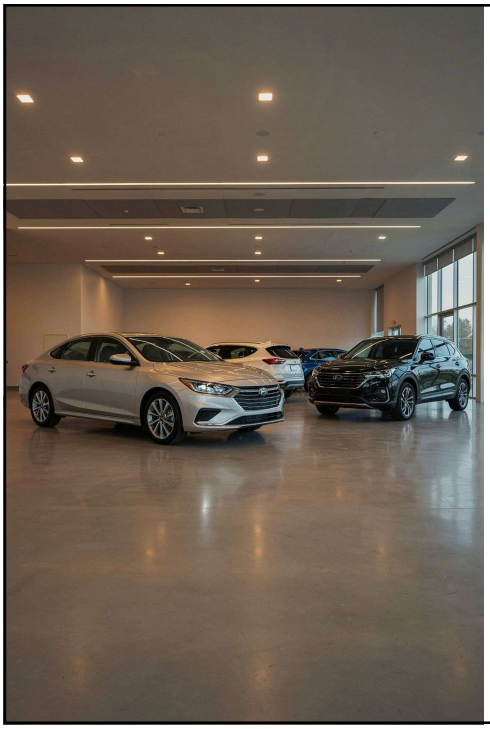
دائن	مدين	البيان	التاريخ
30,000	30,000	من ح/ البنك الإسلامي – هامش جدية إلى ح/ الحساب الجاري (البنك الإسلامي)	2026/05/03
87,500	87,500	من ح/ آلات إلى ح/ الدائنون (تمويل البنك الإسلامي)	2026/05/07
1,597	1,597	من ح/ الدائنون (تمويل البنك الإسلامي) إلى ح/ الحساب الجاري (البنك الإسلامي)	2026/05/30

8

قيود المشتري — القسط المتأخر والسداد المبكر

دائن	مدين	البيان	التاريخ
1,597	1,597	من ح/ الدائنون (البنك الإسلامي) إلى ح/ أقساط تمويل مستحقة غير مدفوعة	2027/07/01
1,597	1,597	من ح/ أقساط تمويل مستحقة غير مدفوعة إلى ح/ الحساب الجاري (البنك الإسلامي)	بعد 15 يوم
19,164	19,164	من ح/ الدائنون (البنك الإسلامي) إلى ح/ الحساب الجاري (البنك الإسلامي)	2027/06/30
766.56	766.56	من ح/ الحساب الجاري (البنك الإسلامي) إلى ح/ الخصم المكتسب — **حسم 4%**	بعد شهرين

9



مثال (3): شراء سيارة — عادل والبنك الإسلامي الأردني

اشترى عادل سيارة من البنك الإسلامي الأردني بطريقة المرابحة للأمر بالشراء. تم توقيع عقد الوعد بتاريخ **2026/07/05**.

الثمن النقدي

7,000 دينار

الدفعة الأولى

2,000 دينار (هامش جدية)

نسبة الربح

5% سنوياً — 4 سنوات

التأمين التبادلي

2% عن كامل المدة (0.5% سنوياً)

10

حساب الأقساط — مثال (3)

قسط السيارة + التأمين

$$\frac{8000 - 2000}{48} = 125 \text{ دينار}$$

قيمة التأمين التبادلي = 6,000 × 0.5% × 4 = **120 دينار**

قسط التكافل = 120 ÷ 48 = **2.5 دينار**

القسط الشهري الإجمالي = 125 + 2.5 = **127.5 دينار**

ربح البنك

$$(7000 - 2000) \times 5\% \times 4 = 1000 \text{ دينار}$$

ثمن البيع = 7,000 + 1,000 = **8,000 دينار**

الربح الشهري = 1,000 ÷ 48 = **20.8 دينار**

11

القيود المحاسبية — البنك (مثال 3)

دائن	مدين	البيان	التاريخ
2,000	2,000	من ح/ الحسابات الجارية (عادل) إلى ح/ هامش الجدية	2026/07/07
7,000	7,000	من ح/ بضاعة المرابحة إلى ح/ المركز الرئيسي	2026/07/15
8,120	8,120	من مذكورين: ح/ ذمم البيوع (6,120) + ح/ هامش الجدية (2,000) إلى مذكورين: ح/ بضاعة المرابحة (7,000) + ح/ صندوق التكافل (120) + ح/ أرباح مؤجلة (1,000)	2026/07/15
148.3	148.3	من مذكورين: ح/ الحسابات الجارية (127.5) + ح/ أرباح مؤجلة (20.8) إلى مذكورين: ح/ ذمم البيوع (127.5) + ح/ أرباح الاستثمار (20.8)	2026/08/30

12

حالة وفاة عادل — صندوق التأمين التبادلي

إذا توفي عادل في **2026/10/01** وهو مشترك في صندوق التأمين التبادلي، فلن يُخصم من الكفلاء أو من حسابه، إذ يتولى الصندوق تسديد كامل رصيد الدين.

الأقساط المتبقية

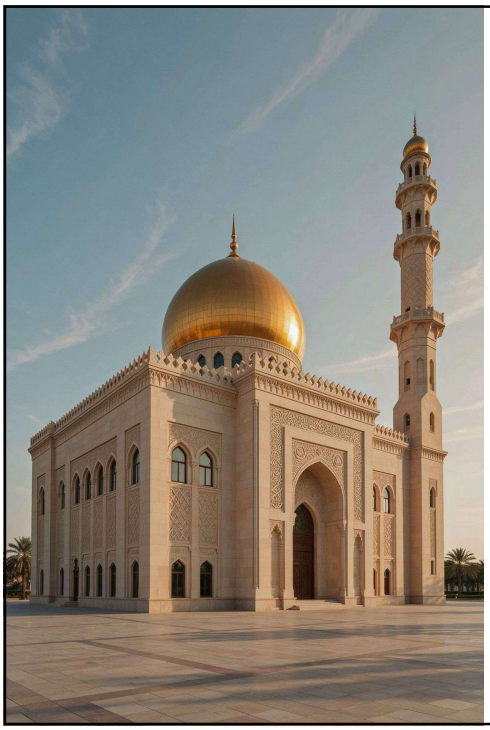
46 قسطاً × 127.5 = **5,865 دينار**

رصيد الأرباح المؤجلة

46 × 20.8 = **956.8 دينار**

دائن	مدين	البيان	التاريخ
6,821.8	6,821.8	من مذكورين: ح/ صندوق التكافل (5,865) + ح/ أرباح مؤجلة (956.8) إلى مذكورين: ح/ ذمم البيوع (5,865) + ح/ أرباح الاستثمار (956.8)	2026/10/01

13



معيار المحاسبة المالية رقم (28)

المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى

معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) — يُحدد مبادئ الإثبات والقياس والإفصاح لمعاملات المرابحة والبيوع الآجلة من منظور البائع والمشتري.

1

محتويات المعيار

01

المقدمة والنطاق

الهدف، نطاق التطبيق، والتعريفات الأساسية

02

أحكام البائع

الإثبات الأولي، القياس اللاحق، الإيرادات والأرباح المؤجلة

03

أحكام المشتري

تسجيل المشتريات، المطلوبات، والمعالجات ذات العلاقة

04

العرض والإفصاح

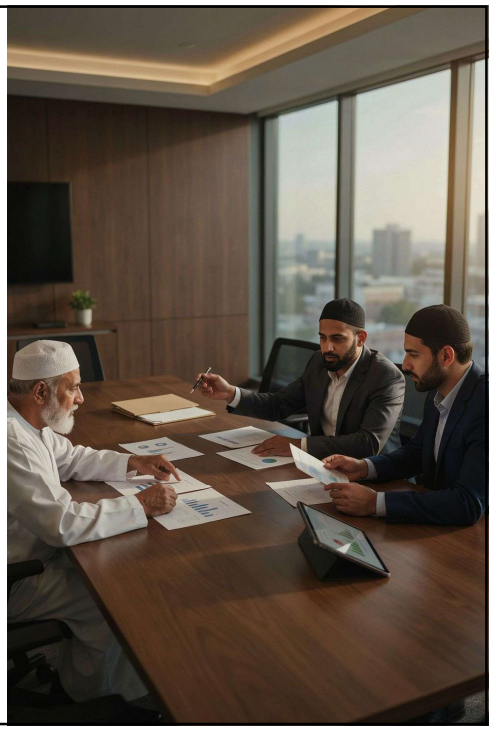
متطلبات الإفصاح للبائع والمشتري، تاريخ السريان، والأحكام الانتقالية

2

تقديم المعيار

تُعدّ المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء من أكثر أدوات التمويل انتشاراً في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وهي عنصر مهم في قوائمها المالية. وتُجرى المرابحة في الغالب على أساس آجل الدفع.

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والإفصاح عن معاملات المرابحة والبيوع الأجلة الأخرى. ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 2 (المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء) ومعيار المحاسبة المالية رقم 20 (البيع الآجل).



3

دواعي الحاجة إلى المعيار

مراجعة شاملة

بدأ مجلس المحاسبة التابع لأيوفي عملية مراجعة وتعديل مجموعة من معايير المحاسبة المالية ضمن استراتيجية تطوير جديدة.

ملاحظات الصناعة

استناداً لملاحظات الأطراف العاملة في الصناعة المالية الإسلامية والتغيرات على الأسس المحاسبية المقبولة عموماً.

ثغرة في المعايير السابقة

المعايير السابقة لم تتطرق إلى الجوانب المحاسبية للطرف المشتري في معاملات المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى.

4

الهدف من المعيار ونطاقه

نطاق التطبيق

يطبق على معاملات المرابحة والبيوع الآجلة المنفذة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

استثناءات النطاق

- معاملات التورق والمرابحة السلعية
- الأدوات الاستثمارية كأدوات حقوق الملكية والصكوك

الهدف

تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير المناسبة للإثبات والقياس والإفصاح في معاملات المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى، من منظور البائع والمشتري.

5

رسم توضيحي: المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية

تُجرى المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية عبر تسلسل منظم من الخطوات بين ثلاثة أطراف: العميل (الآمر بالشراء)، والمصرف (البائع)، والمورّد.

1

الطلب والوعد

يتقدم العميل (الآمر بالشراء) بطلب شراء سلعة موصوفة، ويعد بشرائها بالمرابحة بعد تملك المصرف لها.

2

شراء السلعة

يشتري المصرف السلعة من المورّد بثمن نقدي يمثل التكلفة.

3

التملك والقبض

تنتقل ملكية السلعة إلى المصرف ويقبضها، وتنتقل إليه المخاطر والمنافع (إثبات المخزون).

4

عقد المرابحة

يبيع المصرف (البائع) السلعة للعميل بالتكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه، حالاً أو آجلاً.

5

التسليم

يتسلم العميل السلعة ويثبتها في دفاتره، ويثبت المطلوبات بالثمن الآجل.

6

السداد

يسدد العميل الثمن دفعة واحدة أو على أقساط، ويُستنفد الربح المؤجل للمصرف على مدة العقد.

6

التعريفات الأساسية — الجزء الأول

المرابحة

بيع السلع على أساس إضافة ربح متفق عليه إلى تكلفتها، وقد يكون حالاً أو آجلاً.

المرابحة للآمر بالشراء

معاملة بيع وشراء يقوم بموجبها من ينوي الشراء بطلب سلعة معينة مؤكداً وعداً بشرائها وفق شروط المرابحة المتفق عليها.

البيوع الآجلة

أي نوع من معاملات البيع يكون فيه دفع العوض مؤجلاً لفترة انتمانية محددة، سواء على أقساط أم دفعة واحدة.

المساومة

بيع شائع لا يشترط فيه بيان عنصري التكلفة والربح، وقد يكون حالاً أو آجلاً.

7

التعريفات الأساسية — الجزء الثاني

المخزون

الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، أو التي لا تزال في طور الإنتاج لأجل هذا البيع.

صافي القيمة القابلة للتحقق

سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه التكلفة التقديرية للإتمام والتكلفة اللازمة لإنجاز البيع.

السيطرة

تحمل ما يقارب جميع المخاطر والعوائد الناشئة عن ملكية الموجودات، مع القدرة على التأثير في تلك العوائد.

القيمة العادلة

السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أحد الموجودات في معاملة تمت في سياق العمل الاعتيادي بين أطراف السوق في تاريخ القياس.

8

التعريفات الأساسية — الجزء الثالث

هامش الجدية

المبلغ المودع على سبيل الضمان مقابل الوفاء بالعقد أو الوعد أو إتمام المعاملة من قبل أحد الطرفين للآخر.

العربون

المبلغ المدفوع من قبل المشتري الذي ينوي الشراء على سبيل الضمان، يتحول إلى دفعة مقدمة كجزء من سعر البيع. يحق للبائع الاحتفاظ به في حالة عدم وفاء المشتري بالوعد.

الوعد والمواعدة

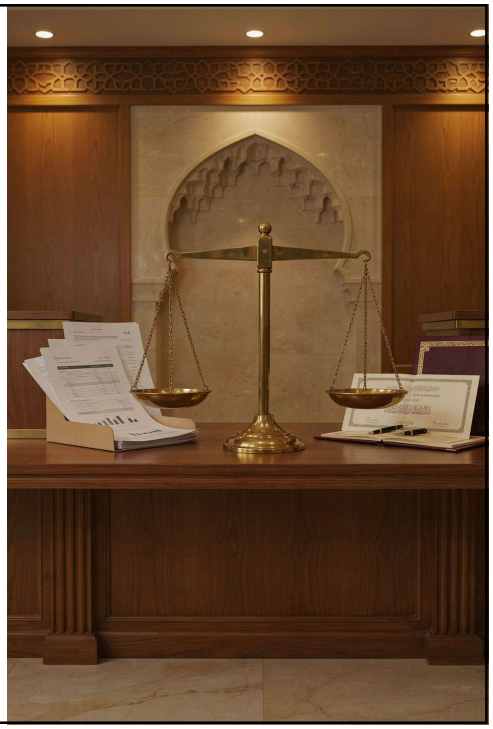
الوعد التزام حكمي يصدر عن طرف واحد وهو ملزم شرعاً. أما المواعدة فهي الوعد في مقابل الوعد في المعاملة نفسها.

التورق

نوع من معاملات البيع حيث تشتري المؤسسة أحد بنود الموجودات وتبيعه إلى العميل بالأجل، بحيث يقصد العميل بيع هذا الموجود إلى طرف آخر نقداً. مستبعد من نطاق هذا المعيار.

9

المرابحة في القوائم المالية للبائع



10

الإثبات الأولي للمخزون — البائع

تكلفة المخزون (الفقرة 6)

يُثبت المخزون أولياً بالتكلفة، وتشمل:

- جميع تكاليف الشراء والضرائب (باستثناء المستردة لاحقاً)
- تكاليف النقل والمناولة والتأمين التكافلي
- جميع التكاليف المرتبطة مباشرة بجلب المخزون
- تُطرح الحسومات التجارية المباشرة واللاحقة

شرط الإثبات (الفقرة 5)

يُثبت المخزون في دفاتر المؤسسة عندما تسيطر عليه، أي عندما تنتقل إليها ما يقارب جميع المخاطر والمنافع التي تتبع ملكية هذا المخزون.

11

الأمثلة العملية

مثال تطبيقي — بيانات الحالة الدراسية

نعتمد في الشرائح التالية حالة دراسية واحدة متصلة لتوضيح تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (28) من منظور البائع والمشتري. (الأرقام افتراضية لأغراض التوضيح، والقيود مبسّطة).

100,000 دولار
تكلفة شراء السلعة (معدات) من المورّد

20,000 دولار
ربح المرابحة المتفق عليه

120,000 دولار
إجمالي ثمن البيع الآجل

4 أقساط
قسط ربع سنوي قيمته 30,000 دولار

1 يناير 2027
تاريخ إبرام عقد المرابحة

31 ديسمبر 2027
نهاية السنة المالية وآخر قسط

الطرفان: مصرف النور الإسلامي (البائع) وشركة الأفق للصناعات (المشتري)

12

الأمثلة العملية — البائع

مثال البائع (1): الإثبات الأولي للمخزون

يشتري مصرف النور المعدات من المورّد بمبلغ 100,000 دولار ويستلمها ويسيطر عليها بتاريخ 1 يناير 2027 (الفقرة 5).

دائن	مدين	البيان
	100,000 دولار	المخزون (معدات المرابحة)
100,000 دولار		النقدية / المورّدون

يُثبت المخزون بالتكلفة، وتشمل ثمن الشراء وأي تكاليف مباشرة لجعله جاهزاً للبيع. وتُحمَّل تكاليف المعاملة غير المباشرة على قائمة الدخل (الفقرة 30).

13

إثبات المبالغ مستحقة التحصيل — البائع

عند بيع المخزون بموجب عقد المرابحة أو البيع الآجل، يتعين على البائع إثبات المبالغ مستحقة التحصيل والإيرادات في قوائمه المالية.

1

القيمة الاسمية (الفقرة 9)

تُثبت المبالغ مستحقة التحصيل بالقيمة الاسمية (المبلغ الإجمالي أو قيمة الفاتورة).

2

شرط إلغاء إثبات المخزون (الفقرة 10)

يُلغى إثبات المخزون وقت إتمام عقد المرابحة أو البيع الآجل، عندما يصبح العقد ملزماً قانوناً وتنتقل السيطرة إلى المشتري.

14

الأمثلة العملية — البائع

مثال البائع (2): البيع بالمرابحة والربح المؤجل

بتاريخ 1 يناير 2027 يبيع المصرف المعدات بالمرابحة بثمن آجل 120,000 دولار (الفقرات 21–24).

دائن	مدين	البيان
	120,000 دولار	المبالغ مستحقة التحصيل (إجمالي)
100,000 دولار		المخزون (تكلفة المبيعات)
20,000 دولار		الأرباح المؤجلة (حساب مقابل)

الإفصاح

إجمالي الإيراد: 120,000 دولار

تكلفة المبيعات: 100,000 دولار

الربح المؤجل: 20,000 دولار يُثبت على مدى مدة العقد

العرض في قائمة المركز المالي

المبالغ مستحقة التحصيل: 120,000 دولار

يُطرح: الأرباح المؤجلة: (20,000) دولار

الصافي: 100,000 دولار

15

الأمثلة العملية — البائع

مثال البائع (3): جدول استنفاد الأرباح المؤجلة خلال 2027

يُثبت المصرف ربح المرابحة البالغ 20,000 دولار على مدى مدة العقد بالتناسب مع الزمن، أي 5,000 دولار لكل ربع سنة (الفقرة 25).

الفترة	القسط المحصّل	ربح مُثبت في قائمة الدخل	رصيد الأرباح المؤجلة	رصيد المبالغ مستحقة التحصيل (إجمالي)	الصافي
الربع الأول (31 مارس)	30,000	5,000	15,000	90,000	75,000
الربع الثاني (30 يونيو)	30,000	5,000	10,000	60,000	50,000
الربع الثالث (30 سبتمبر)	30,000	5,000	5,000	30,000	25,000
الربع الرابع (31 ديسمبر)	30,000	5,000	0	0	0

إجمالي الربح المُثبت في 2027 = 20,000 دولار، ويقيد عند كل ربع: مدين الأرباح المؤجلة 5,000 / دائن إيرادات المرابحة 5,000.

16

القياس اللاحق للمخزون — البائع

القاعدة العامة (الفقرة 11)

يُقاس المخزون بعد الإثبات الأولي بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، **أيهما أقل.**

حالة الوعد الملزم (الفقرة 12)

إذا قدّم عميل مليء وعداً ملزماً بشراء المخزون بقيمة مساوية للتكلفة أو تتجاوزها، يُثبت المخزون بسعر التكلفة بصرف النظر عن تقلبات القيمة العادلة.

حالة غياب الوعد (الفقرة 13)

في حالة عدم وجود وعد ملزم من عميل مليء، يتعين تخفيض القيمة الدفترية إلى صافي القيمة القابلة للتحقق إذا كانت أقل من التكلفة.

تُثبت أي تكاليف إضافية متعلقة بالمناولة والحفظ في قائمة الدخل في الفترة التي تنشأ فيها (الفقرة 14).

17

الأمثلة العملية — البائع

مثال البائع (4): القياس اللاحق للمخزون (التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق)

افترض أن معدات المرابحة بقيت في المخزون في 31 ديسمبر 2026 قبل إبرام عقد البيع، وانخفضت أسعار السوق (الفقرة 11).

النتيجة

يُقاس المخزون بالأقل = 92,000 دولار

خسارة الانخفاض = 8,000 دولار تُحمَّل على قائمة الدخل

احتساب صافي القيمة القابلة للتحقق

سعر البيع المتوقع: 95,000 دولار

يُطرح: تكاليف البيع المقدّرة: (3,000) دولار

صافي القيمة القابلة للتحقق: 92,000 دولار

التكلفة: 100,000 دولار

دائن	مدين	البيان
	8,000	مصروف انخفاض قيمة المخزون
8,000		مخصص انخفاض قيمة المخزون

18

القياس اللاحق للمبالغ مستحقة التحصيل

مخصص الخسائر الائتمانية (الفقرة 17)

يُحتسب مخصص الخسائر الائتمانية وفقاً لمعيار المحاسبة المالية ذي العلاقة (يُسمى أيضاً مخصصات).

الرصيد القائم (الفقرة 15-16)

تُثبت قيمة إجمالي المبالغ مستحقة التحصيل بالرصيد القائم ناقصاً مخصص الخسائر الائتمانية. ويمثل الرصيد القائم قيمة المبالغ مستحقة التحصيل ناقصاً المبالغ المستردة والتعديلات الأخرى بما فيها الحسومات المسموح بها.

19

الأمثلة العملية — البائع

مثال البائع (6): مخصص الخسائر الائتمانية

افترض بديلاً أن المشتري لم يسدد، وأنه في 30 يونيو 2027 بقيت المبالغ مستحقة التحصيل بالرصيد القائم 60,000 دولار، وقدّر المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة بنسبة 3% (الفقرتان 15–16).

60,000

دولار

الرصيد القائم

3%

نسبة الخسارة المتوقعة

1,800

دولار

مخصص الخسائر الائتمانية (60,000 × 3%)

دائن	مدين	البيان
	1,800	مصروف الخسائر الائتمانية
1,800		مخصص الخسائر الائتمانية

تُعرض المبالغ مستحقة التحصيل بالرصيد القائم ناقصاً مخصص الخسائر الائتمانية: 60,000 − 1,800 = 58,200 دولار. ويختلف ذلك عن الأرباح المؤجلة التي تُعرض كحساب مقابل مستقل.

20

إلغاء إثبات المخزون والذمم المدينة

إلغاء إثبات المخزون

يُلغى إثبات المخزون عند: تحويل السيطرة للمشتري بالبيع، أو فقدان السيطرة بالخسارة المادية أو السرقة، أو عدم قدرة المخزون على توليد منافع اقتصادية مستقبلية.

إلغاء إثبات الذمم المدينة

يُلغى الإثبات عند: سداد العميل للمبلغ المستحق كاملاً، أو تعذّر استرداد المبلغ الدفتري بسبب إعسار العميل، أو قرار المؤسسة التنازل عن حقها بالشطب أو الهبة.

21

مثال: هامش الجدية (العربون) قبل إبرام العقد

قبل إبرام العقد، يدفع المشتري هامش جدية قدره 10,000 دولار بموجب وعد ملزم بالشراء (الفقرات 35–37 و48–49).

في دفاتر المشتري

دائن	مدين	البيان
	10,000	هامش الجدية المدفوع (موجودات)
10,000		النقدية

في دفاتر البائع

دائن	مدين	البيان
	10,000	النقدية
10,000		هامش الجدية (مطلوبات)

عند إبرام العقد يُخصم من المبالغ مستحقة التحصيل

سيناريو نكول المشتري

الأضرار الفعلية للبائع: 4,000 دولار تُخصم من الهامش وتُثبت كإيراد أو تعويض

المبلغ المتبقي 6,000 دولار يُرد إلى المشتري، ولا يحق للبائع الاحتفاظ بأكثر من الضرر الفعلي، وما زاد يُصرف في وجوه الخير إن نُص على ذلك في العقد

22

الإيرادات وتكلفة المبيعات

تكلفة المبيعات (الفقرة 22)

عند بيع المخزون، يجب إثبات المبلغ الدفتري للمخزون إلى جانب ما ترتب عليه من مصروفات مباشرة كتكلفة مبيعات في الفترة التي يُثبت فيها الإيراد ذو العلاقة.

إثبات الإيرادات (الفقرة 21)

يُثبت الإيراد والمبالغ مستحقة التحصيل عند بيع المخزون بموجب عقد المرابحة أو البيع الأجل وفق الفقرة 8.

23



الأرباح المؤجلة — المبدأ الأساسي

في حالة المرابحة آجلة الدفع أو البيوع الآجلة الأخرى، **تُؤجَّل الأرباح الناتجة عن المعاملة** — أي الفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات — من خلال حساب الأرباح المؤجلة.

أما إذا كان سعر البيع النقدي للبضاعة أعلى من تكلفة المبيعات، فلا تُؤجَّل الأرباح الناشئة عن الفرق بين سعر البيع النقدي وتكلفة المبيعات (الفقرة 23).

24

عرض الأرباح المؤجلة واستنفادها

1 العرض (الفقرة 24)

يُعرض حساب الأرباح المؤجلة كحساب مقابل للمبالغ مستحقة التحصيل ذات العلاقة.

2 الاستنفاد الزمني (الفقرة 25)

تُستنفد الأرباح المؤجلة في قائمة الدخل على مدى فترة الائتمان التعاقدية وفق التناسب الزمني.

3 معدل الربح الفعلي (الفقرة 26)

للمعاملات المقسطة أو ذات الدفعة الواحدة التي تتجاوز مدة استحقاقها 12 شهراً، تُعدّ طريقة معدل الربح الفعلي المبنية على الربح الضمني هي الطريقة الأنسب.

4 طريقة القسط الثابت (الفقرة 27)

للمعاملات ذات الدفعة الواحدة التي تكون مدة استحقاقها 12 شهراً أو أقل، يُسمح باستخدام طريقة القسط الثابت.

25

الإعفاء والحسم والشطب — البائع

عند تخفيض البائع لجزء من المبالغ مستحقة التحصيل أو الإعفاء منها عند السداد المبكر أو لأي سبب آخر، يُثبت التخفيض في الفترة التي حدث فيها على النحو الآتي:

1	2	3
أولاً	**ثانياً**	**ثالثاً**
التسوية مع الرصيد المتبقي من الأرباح المؤجلة لمثل هذه المعاملة	تسوية أي رصيد متبقٍ مع الأرباح المثبتة أو المؤجلة المستنفدة في الفترة المالية الحالية	إثبات أي رصيد متبقٍ في قائمة الدخل كمصروف للفترة

26

الأمثلة العملية — البائع

مثال البائع (5): السداد المبكر والإعفاء

في 30 يونيو 2027، بعد سداد القسطين الأولين، يسدد المشتري المتبقي دفعة واحدة، ويمنحه المصرف إعفاءً (ضمنياً) قدره 4,000 دولار (الفقرات 27–29).

الرصيد القائم

المبالغ مستحقة التحصيل المتبقية: 60,000 دولار، والأرباح المؤجلة المتبقية: 10,000 دولار

الإعفاء

يُخصم الإعفاء 4,000 دولار أولاً من الأرباح المؤجلة، فتصبح 6,000 دولار

التسوية

يدفع المشتري 56,000 دولار، ويُثبت المصرف الربح المتبقي 6,000 دولار فوراً في قائمة الدخل

دائن	مدين	البيان
	56,000	النقدية
	10,000	الأرباح المؤجلة
60,000		المبالغ مستحقة التحصيل
6,000		إيرادات المرابحة

27

تكاليف المعاملة والهيكلة

رسوم الهيكلة (الفقرة 31)

تُثبت رسوم الهيكلة والرسوم المماثلة التي تُحمَّل على العميل عند تقديم الخدمات ذات العلاقة.

تكاليف المعاملة (الفقرة 30)

تُحمَّل تكاليف المعاملة التي تُتكبد في عملية الترتيب لعقد المرابحة أو البيع الآجل — مطروحاً منها أي مبالغ مستردة من العميل — على قائمة الدخل في الفترة التي تُتكبد فيها.

28

الحسومات اللاحقة على المخزون

الحسم من تكلفة المبيعات (الفقرة 32)

يُطرح التخفيض الممنوح على تكلفة المخزون بعد إتمام البيع من تكلفة المبيعات.

الحسم من نصيب العميل (الفقرة 33)

إذا جُعل الحسم من نصيب العميل، يُثبت المبلغ نفسه في قائمة الدخل باعتباره خصماً من الإيرادات الإجمالية.

الحسم غير المجعول للعميل (الفقرة 34)

في المرابحة النقدية: يُثبت في قائمة الدخل في الفترة التي نشأ فيها. في المرابحة الآجلة والبيع الآجل: يُضاف إلى الأرباح المؤجلة ويُستنفد وفقاً لذلك.

29

هامش الجدية والعربون — البائع

الإثبات الأولي (الفقرة 35)

وفق بنود العقد، يُثبت الضمان الابتدائي أو الدفعة المسبقة التي يؤديها المشتري ضمن المطلوبات على البائع.

التعديل والاحتفاظ (الفقرة 36)

يخضع تعديل هامش الجدية أو العربون أو الاحتفاظ به بسبب النكول أو التخلف عن السداد لأحكام الشريعة والترتيبات التعاقدية بين الطرفين.

عند إتمام المعاملة (الفقرة 37)

يستمر عرض هامش الجدية ضمن المطلوبات ولا تتم تسويته مع المبالغ مستحقة التحصيل ما لم ينص الاتفاق التعاقدي على ذلك. أما العربون فتتم تسويته مع المبالغ مستحقة التحصيل.

30



أموال الصدقات

لا يُثبت مدفوعات أموال الصدقات المترتبة على تخلف العميل أو تأخره بالدفع لدخل البائع، وإنما تُحوَّل عند استلامها مباشرةً إلى حساب الصدقات المستحقة (الفقرة 38).

31

متطلبات العرض والإفصاح — البائع

إضافةً إلى متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1)، فيما يأتي الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبائع:

- **السياسات المحاسبية**

  السياسات المحاسبية المطبقة على معاملات المرابحة والبيوع الآجلة.

- **تصنيف المخزون**

  التمييز بين المخزون المحتفظ به بموجب الوعد الملزم، وغير الملزم، و/أو المحتفظ به بدون وعد بالشراء.

- **المخزون طويل الأمد**

  المخزون المحتفظ به لفترات أطول مع تفاصيل عن طبيعته والمخاطر المرتبطة به.

- **النمم المدينة**

  التمييز بين المبالغ مستحقة التحصيل العائدة إلى بيع المرابحة والعائدة إلى البيوع الآجلة وفق طبيعتها وتحديد تواريخ استحقاقها.

32

متطلبات الإفصاح — البائع (تكملة)

- **الضمانات**

  التمييز بين المبالغ مستحقة التحصيل المعززة بضمان وغير المعززة بضمان، إذا وجدت.

- **الأرباح المؤجلة**

  مقابلة الأرباح المؤجلة غير المستنفدة بالمبالغ المستحقة من المرابحة والبيوع الآجلة، مع الإفصاح عن حركة الحسابات خلال الفترة.

- **الإيرادات والتكاليف**

  بيان إيرادات البيع وتكلفة البيع للمرابحة والبيوع الآجلة خلال الفترة في إيضاحات القوائم المالية.

- **هامش الجدية والعربون وأموال الصدقات**

  أرصدة هامش الجدية والعربون في نهاية الفترة، والمبلغ المعفى والمشطوب، ومقدار أموال الصدقات المستردة والقابلة للاسترداد.

33



المرابحة في القوائم المالية للمشتري

34

الإثبات الأولي — تسجيل المشتريات

قياس الإثبات الأولي (الفقرة 41)

يُثبت الموجود أولياً بالتكلفة، أي بالقيمة الاسمية (مبلغ الفاتورة الإجمالي بما فيه ربح البائع من المعاملة) إضافةً إلى أية تكاليف مباشرة مترتبة على الاقتناء.

تُسجَّل الموجودات المشتراة وتُصنَّف من قبل المشتري في دفاتره المحاسبية وفق معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة.

شرط نفاذ العملية (الفقرة 40)

تُعدّ عملية شراء بند الموجودات نافذة بموجب عقد المرابحة أو البيع الآجل وقت إتمام المعاملة عندما يصبح العقد ملزماً قانونياً لجميع أطرافه وتنتقل السيطرة على الموجود إلى المشتري.

35

إثبات مطلوبات المرابحة والبيوع الآجلة

يجب على المشتري إثبات المبالغ مستحقة الدفع والمترتبة على المرابحة والبيوع الآجلة بمبلغ يعادل القيمة الاسمية (مبلغ الفاتورة الإجمالي بما فيه ربح البائع من المعاملة) فور حصول السيطرة على الموجودات (الفقرة 42).

ملاحظة: تمت الموافقة على المعيار بالإجماع باستثناء الفقرتين 42 و46 اللتين تضمنتا تحفظاً من بعض أعضاء المجلس.

36

القياس اللاحق لموجودات المشتري

قياس الموجودات (الفقرة 43)

يُقاس الموجود المشترى لاحقاً في دفاتر المشتري وفق المبادئ المحاسبية المطبقة على التصنيف المناسب بموجب معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة، آخذاً في الحسبان متطلبات هذا المعيار.

اختبار الانخفاض (الفقرة 44)

في نهاية كل فترة، تُختبر الموجودات ذات الطبيعة المماثلة لعناصر المخزون من حيث صافي القيمة القابلة للتحقق، وتخضع الموجودات الأخرى لاختبار انخفاض القيمة.

37

القياس اللاحق لمطلوبات المشتري

تعريف الرصيد القائم (الفقرة 46)

يمثل الرصيد القائم للمبالغ مستحقة الدفع القيمة الإجمالية للمبالغ مستحقة الدفع ناقصاً مبالغ السداد أو التعديلات الأخرى مثل الحسومات المباشرة والحط (الحسومات اللاحقة) من قبل البائع، إن وجدت.

الرصيد القائم (الفقرة 45)

بعد الإثبات الأولي، تُسجَّل المبالغ مستحقة الدفع عن المرابحة والبيوع الآجلة بالرصيد القائم.

38

الإعفاء والحسم والشطب ـــ المشتري

يُعالج مقدار التخفيض/الإعفاء بالنسبة إلى مجموع المبالغ مستحقة الدفع المترتبة على البائع كما يأتي (الفقرة 47):

أولاً

يُثبت بتخفيض قيمة بند الموجودات ذي العلاقة.

ثانياً

إذا تم بيع بند الموجودات أو التصرف فيه، يُثبت الرصيد لدخل الفترة التي تم فيها الإعفاء.

39

هامش الجدية والعربون ـــ المشتري

الإثبات الأولي (الفقرة 48)

وفق بنود العقد، يُثبت ما أداه المشتري من الضمان الابتدائي أو الدفعة المقدمة ويُعرض كضمان ابتدائي أو دفعة مقدمة لحساب المشتريات في الدفاتر المحاسبية للمشتري.

عند إتمام المعاملة (الفقرة 49)

يستمر عرض هامش الجدية كضمان ابتدائي ولا تتم تسويته مع المبالغ مستحقة الدفع ما لم ينص الاتفاق التعاقدي مع البائع على ذلك. أما العربون فتتم تسويته مع المبالغ مستحقة الدفع.

40

متطلبات العرض والإفصاح — المشتري

إضافةً إلى متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1)، فيما يلي الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمشتري (الفقرة 50):

أ. السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المعتمدة لعمليات الشراء على أساس المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى.

ب. المبالغ مستحقة الدفع

مقابلة المبالغ مستحقة التحصيل ببيع المرابحة والبيوع الآجلة وفق طبيعتها وبيان تواريخ استحقاقها.

ت. الضمانات

طبيعة الضمانات المقدمة والقيمة المقدرة لها مقابل هذه المبالغ مستحقة الدفع.

ث. التنازلات

المبالغ التي تنازل عنها البائع وفق طبيعة كل منها خلال الفترة.

41

تاريخ السريان والأحكام الانتقالية

الأحكام الانتقالية (الفقرة 52)

يجوز للمؤسسات تطبيق هذا المعيار على فترات مستقبلية للمعاملات المنفذة في تاريخ سريانه أو ما بعده. وإذا طبقت مؤسسة فقرة الأحكام الانتقالية، فيجب الإفصاح عن أثرها.

تعديلات المعايير الأخرى (الفقرة 53)

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم 2 (المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء) ومعيار المحاسبة المالية رقم 20 (البيع الآجل).

تاريخ السريان (الفقرة 51)

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات ابتداءً من **1 يناير 2019** أو بعده. ويُسمح بالتطبيق المبكر.

42

الملاحق

اعتماد المعيار — ملحق (أ)

عُرض هذا المعيار للاعتماد في اجتماع مجلس المحاسبة التابع للهيئة رقم 7 المنعقد في **2-4 محرم 1439هـ الموافق 22-23 سبتمبر 2017** وتمت الموافقة عليه.

تمت الموافقة على المعيار بالإجماع باستثناء الفقرتين 42 و46 وأسس الأحكام المناقشة في أ16-أ17.

43

استخدام مصطلح "المخزون"

مبرر الاختيار

باعتبار أن مصطلح المخزون لم يُستخدم سابقاً لوصف الموجودات المقتناة لغرض البيع في المرابحة، قرر المجلس أن من الأنسب استخدام هذا المصطلح ليعكس طبيعة هذه الموجودات وبما يجعل المعالجات المحاسبية أقرب إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

التعريف المعتمد

أخذ المجلس بالاعتبار تعريف "المخزون" وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً: الموجود المقتنى لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، أو المستخدم في عملية الإنتاج لهذا الغرض.

44

صافي القيمة القابلة للتحقق وتحديدها

استعرض المجلس المعالجة المحاسبية السابقة القائمة على "القيمة النقدية المعادلة" لمخزون المرابحة، وقرر أن من الأنسب تسجيل المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

المقياس المناسب

باعتبار أن ذلك المخزون سيُباع في السياق الاعتيادي للعمل التجاري، ارتأى المجلس أن يكون صافي القيمة القابلة للتحقق الخاص بالمؤسسة هو المقياس المحاسبي المناسب في حالة هبوط القيمة.

حالة الوعد الملزم

أخذ المجلس بالاعتبار حالة تقديم العميل المليء وعداً ملزماً بالشراء بسعر يساوي التكلفة أو يتجاوزها، إذ لا تكون هناك حاجة إلى تخفيض صافي القيمة الحالية حتى وإن تراجعت القيمة السوقية للمخزون.

45

إثبات الإيراد وتكلفة المبيعات — أسس الأحكام

في المعيار السابق، لم تكن متطلبات الإثبات والإفصاح عن الإيراد الإجمالي وتكلفة البيع واضحة تماماً، وبعض المؤسسات لم تطبق هذه الممارسات. ناقش المجلس هذه المسألة باستفاضة وقرر:

الإيراد الإجمالي

تُعدّ الزيادة الإجمالية في قيم الموجودات الناتجة عن الأنشطة التجارية إيراداً للمؤسسة.

تكلفة البيع

إلغاء إثبات المخزون (إلى جانب المصروفات الأخرى ذات الصلة) يجب أن يُعدّ من تكلفة البيع التي تتكبدها المؤسسة.

موضع الإفصاح

يُفصح عن مبيعات وتكلفة البيع في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بدلاً من إظهارها مباشرةً ضمن الإيراد الإجمالي.

46

مبرر تأجيل الربح بالنسبة للبائع

ناقش المجلس بالتفصيل المعالجة المحاسبية لتأجيل أرباح البائع في حالة المرابحة الآجلة. وأشار بعض الأعضاء إلى أن المعالجة المثالية قد تتمثل في إثبات الأرباح مقدماً، غير أن ذلك لن يكون من الإنصاف والمعاملة العادلة ولا الاحترازية.

رأى المجلس أن تأجيل الأرباح واستنفادها على مدة المعاملة بكاملها (أي فترة الانتمان) هو الأقرب إلى الإنصاف والعدالة والمساواة بين مجموعات أصحاب المصالح المختلفة، بما فيهم حملة الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمار.

47

تسجيل المبالغ مستحقة التحصيل بالمبلغ الإجمالي

مبررات الإفصاح عن مبلغ الدين

- تحديد الزكاة
- تحديد إمكانية تحويل ملكية الموجود أو مجموعة الموجودات
- تحديد تداول أسهم المؤسسة
- الإفصاح عن الحق القانوني الكامل للمؤسسة في ذمة المدين

قرار المجلس

قرر المجلس استخدام المعالجة المحاسبية العامة فيما يتعلق بتسجيل المبالغ مستحقة التحصيل بالمبلغ الإجمالي، وإظهار الربح المؤجل أو مخصص الخسائر الائتمانية كحساب مقابل (موجود سالب).

48

الأمثلة العملية — المشتري

مثال المشتري (1): الإثبات الأولي للموجود والمطلوبات

بتاريخ 1 يناير 2027 تشتري شركة الأفق المعدات من المصرف بالمرابحة بثمن آجل 120,000 دولار وتسيطر عليها (الفقرات 40–43).

البيان	مدين	دائن
المعدات (الموجودات)	100,000	
تكلفة تمويل مؤجلة (حساب مقابل للمطلوبات)	20,000	
مطلوبات المرابحة (مبلغ الفاتورة الإجمالي)		120,000

المطلوبات

تُثبت بالقيمة الاسمية 120,000 دولار شاملةً ربح البائع، ويُعرض 20,000 دولار منها كتكلفة تمويل مؤجلة، فيكون الصافي 100,000 دولار.

الموجود

يُثبت بالتكلفة النقدية 100,000 دولار ويُقاس لاحقاً وفق معيار الفئة المناسبة.

49

الأمثلة العملية — المشتري

مثال المشتري (2): القياس اللاحق خلال 2027

تُقاس مطلوبات المرابحة بالرصيد القائم بعد كل سداد، وتُحمَّل تكلفة التمويل المؤجلة على قائمة الدخل بالتناسب مع الزمن، وتُستهلك المعدات على عمر إنتاجي 5 سنوات بدون قيمة متبقية (الفقرات 43–46).

الفترة	القسط المدفوع	تكلفة تمويل مُحمَّلة	الرصيد القائم للمطلوبات	الاستهلاك الربعي للمعدات
الربع الأول	30,000	5,000	90,000	5,000
الربع الثاني	30,000	5,000	60,000	5,000
الربع الثالث	30,000	5,000	30,000	5,000
الربع الرابع	30,000	5,000	0	5,000

القيد الربعي لتكلفة التمويل: مدين مصروف تكلفة التمويل 5,000 / دائن تكلفة تمويل مؤجلة 5,000. وقيد الاستهلاك: مدين مصروف الاستهلاك 5,000 / دائن مجمع الاستهلاك 5,000 (100,000 ÷ 5 سنوات ÷ 4 أرباع).

50

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار — ملحق (ج)

1 **المرحلة الأولى**

إطلاق مشروع مراجعة معايير المرابحة والبيوع الآجلة ضمن الاستراتيجية الجديدة لأيوفي

2 **الدراسة الأولية**

إعداد الورقة الاستشارية والنسخة الأولية من مسودات المعيار، بما فيها التورق والمرابحة السلعية

3 **المداولات**

مناقشات مستفيضة حول استبعاد التورق، وتوحيد معالجة البيوع الآجلة، وإضافة أحكام المشتري

4 **الاعتماد النهائي**

اعتماد المعيار في اجتماع مجلس المحاسبة رقم 7 في سبتمبر 2017، للتطبيق من 1 يناير 2019

51

مقارنة: البائع مقابل المشتري

الجانب المشتري

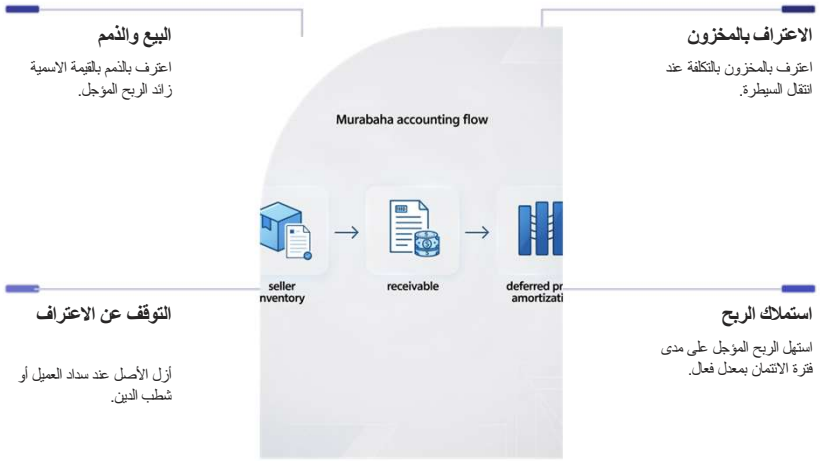
- الاعتراف الأولي للأصول بإجمالي الفاتورة شاملاً الربح
- الدائنون بالقيمة الاسمية
- القياس اللاحق وفقًا للمعايير ذات الصلة
- اختبار انخفاض القيمة في نهاية الفترة

الجانب البائع

- الاعتراف الأولي للمخزون بالتكلفة
- المدينون بالقيمة الاسمية
- الأرباح المؤجلة كحساب مقابل
- إطفاء الأرباح على مدى فترة الائتمان

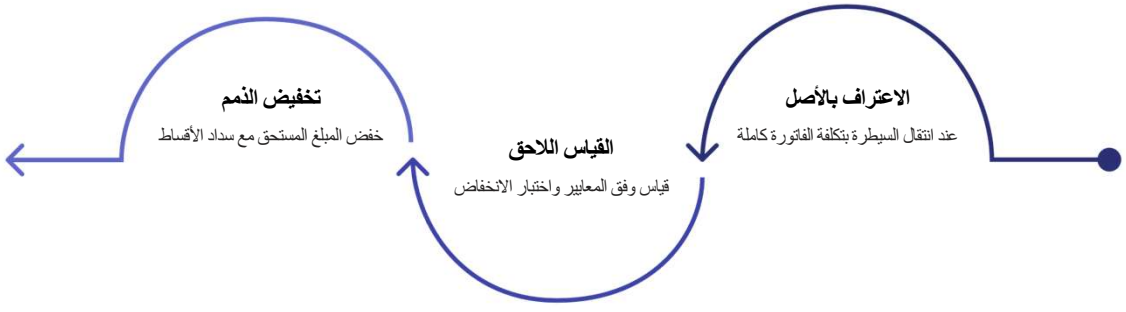
52

المعالجة المحاسبية الشاملة ـــ البائع



53

المعالجة المحاسبية الشاملة ـــ المشتري



54

خلاصة معيار المحاسبة المالية رقم (28)

النطاق

المرابحة والبيوع الأجلة وفق الشريعة الإسلامية، باستثناء التورق والمرابحة السلعية.

البائع

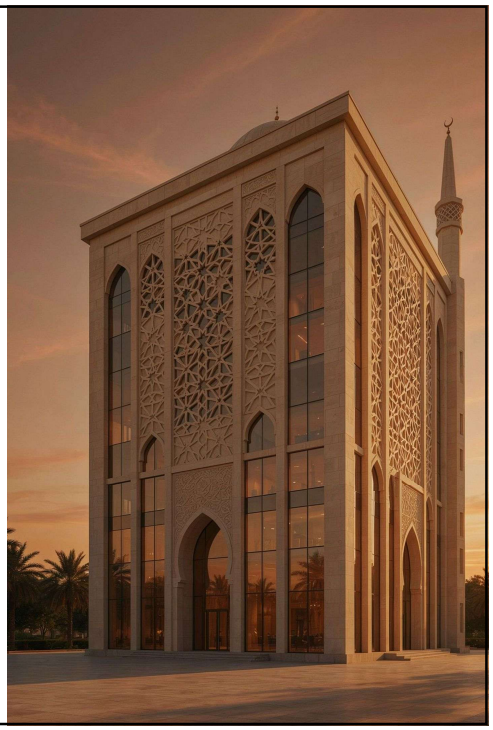
مخزون بالتكلفة، ذمم بالقيمة الاسمية، أرباح مؤجلة تُستنفد زمنياً.

المشتري

موجودات بالتكلفة الإجمالية شاملةً ربح البائع، مطلوبات بالرصيد القائم.

التطبيق

إلزامي من 1 يناير 2019، مع إمكانية التطبيق المبكر والأحكام الانتقالية.



55



AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

نشأة AAOIFI — التأسيس والتاريخ

https://aaoifi.com/

تأسست منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) عام **1991** في مملكة البحرين. وهي هيئة دولية إسلامية مستقلة وغير ربحية، أُنشئت استجابةً للحاجة المتزايدة إلى معايير موحدة تحكم عمل المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

انطلقت المنظمة بمبادرة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة، وسرعان ما أصبحت المرجعية الدولية الأولى في مجال وضع المعايير للصناعة المالية الإسلامية.

1

الرسالة والرؤية

الرؤية

توفير الأدلة الإرشادية اللازمة لعمل الأسواق المالية الإسلامية واعداد التقارير المالية بصورة موافقة لأحكام الشريعة ومبادئها .بالإضافة إلى وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية بما يدعم نمو الصناعة وتطورها.

الرسالة

تحقيق التجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها.

2

أهداف AAOIFI الرئيسية

وضع المعايير

إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ومعايير الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

التوحيد الدولي

تحقيق التوافق والانسجام في الممارسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي.

بناء القدرات

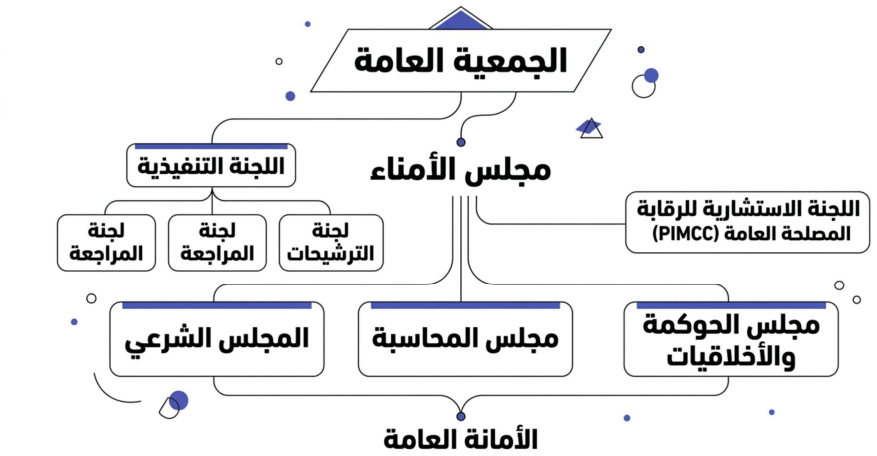
تطوير الكوادر البشرية في الصناعة من خلال برامج التأهيل المهني والتدريب المتخصص.

تعزيز الحوكمة

تحسين هياكل الحوكمة والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

3

الهيكل التنظيمي لـ AAOIFI



4

المجالس التقنية الثلاثة



مجلس الشريعة

يضم نخبة من العلماء الشرعيين المتخصصين، ويتولى إصدار معايير الشريعة الإسلامية ومراجعتها وتطويرها، مع لجان متخصصة في الكويت ودبي وجدة وكراتشي.

مجلس المحاسبة

يختص بإعداد معايير المحاسبة المالية (FAS) للمؤسسات المالية الإسلامية، ويضم خبراء محاسبين وماليين متخصصين في التمويل الإسلامي.

مجلس الحوكمة والأخلاقيات

يتولى إعداد معايير الحوكمة ومعايير المراجعة وقواعد الأخلاقيات المهنية للمؤسسات المالية الإسلامية.

5

منظومة معايير AAOIFI

معايير التدقيق
إجراءات التدقيق للتمويل للتمويل الإسلامي

المعايير المحاسبية (FAS)
التقارير المالية للمؤسسات الإسلامية

معايير الشريعة
تحكم المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية

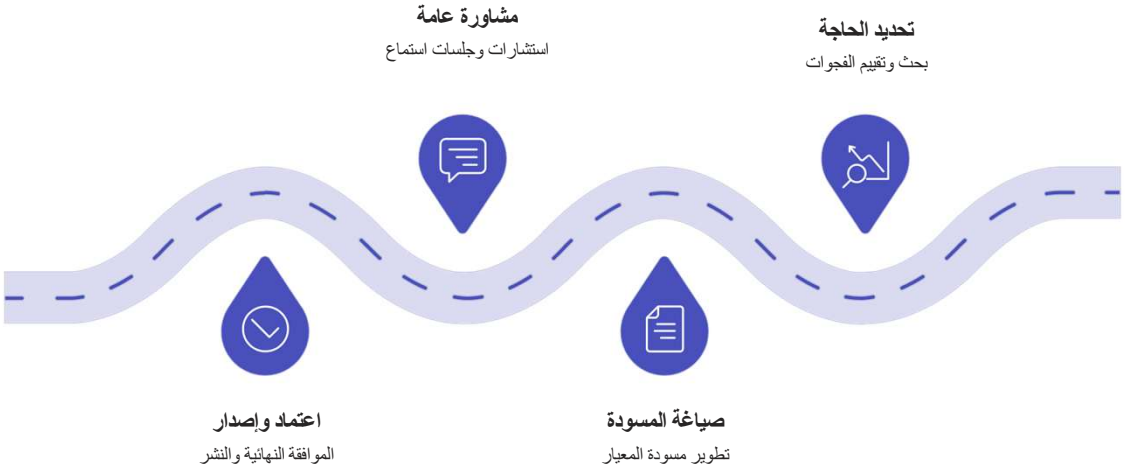
ميثاق الأخلاقيات
الأخلاقيات المهنية لممارسي التمويل الإسلامي

معايير الحوكمة
أطر الحوكمة والضوابط

6

كيفية إصدار المعايير المحاسبية — نظرة عامة

تتبع AAOIFI منهجية صارمة ومنظمة لإصدار معاييرها المحاسبية (FAS)، تضمن الشفافية والمشاركة الواسعة من جميع أصحاب المصلحة في الصناعة المالية الإسلامية حول العالم.



7

مراحل إصدار المعيار المحاسبي بالتفصيل

1 تحديد الحاجة وتشكيل فريق العمل

يحدد مجلس المحاسبة الموضوع المراد معالجته، ويُشكّل لجنة صياغة متخصصة من خبراء محاسبيين وشرعيين.

2 البحث والدراسة الأولية

تُجري لجنة الصياغة دراسة شاملة للممارسات الحالية والمعايير الدولية والأحكام الشرعية ذات الصلة بالموضوع.

3 إعداد مسودة المعيار (Exposure Draft)

تُعدّ اللجنة مسودة أولية للمعيار تُطرح للاستشارة العامة، وتُنشر على الموقع الرسمي لـ AAOIFI لتلقي التعليقات.

4 الجلسات الاستماعية العامة (Public Hearings)

تُنظَّم جلسات استماع عامة تشمل المنظمين والمؤسسات والأكاديميين والممارسين لمناقشة المسودة وتقديم ملاحظاتهم.

8

إتمام إصدار المعيار المحاسبي

مراجعة التعليقات وتحديث المسودة

يراجع مجلس المحاسبة جميع التعليقات الواردة ويُدرج التعديلات المناسبة في نسخة محدّثة من المعيار.

المراجعة الشرعية

يُحال المعيار إلى مجلس الشريعة للتحقق من توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية قبل الاعتماد النهائي.

الاعتماد النهائي والإصدار الرسمي

يعتمد مجلس الأمناء المعيار رسمياً ويُصدره، ليصبح معياراً ملزماً للمؤسسات الأعضاء ومرجعاً للجهات التنظيمية.

9

المعايير الصادرة والمسودات قيد الإنشاء

131 معياراً وإصداراً فنياً صادراً في مجالات الشريعة والمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة (المصدر: الموقع الرسمي لـ AAOIFI)

المجلس	الصادر	المسودات وقيد الإنشاء
مجلس الشريعة	59 معيار شرعي	14 (مسودة تعريضية واحدة عن الصكوك، و13 قيد إعادة الصياغة أو المراجعة أو التطوير: 3 إعادة صياغة، 3 مراجعة، 7 تطوير)
مجلس المحاسبة	45FAS –1FAS (53 معيار محاسبة مالية (مدرجة في قائمة الإصدارات	29 والتكاليف المباشرة، و3 5FAS (مسودتان تعريضيتان: الصكوك لدى المنشئ 23 و24 و26) FASمعايير قيد المراجعة:
مجلس الحوكمة والأخلاقيات	21 (17 معيار حوكمة، 3 معايير مراجعة وتأكيد، ومدونة أخلاقيات واحدة)	4 (3 مسودات حوكمة: المؤشرات المرجعية المتوافقة مع الشريعة، وحسابات الاستثمار، وإعادة التأمين التقليدي للتكافل؛ ومسودة مدونة أخلاقيات المهنيين)

المصدر: aaoifi.com — الموقع الرسمي لـ AAOIFI، بيانات نوفمبر 2026. قد تتضمن أعداد المعايير الصادرة معايير جرى استبدالها أو سحبها.

10

المعايير المحاسبية الصادرة (FAS)

أصدر مجلس المحاسبة في AAOIFI مجموعة واسعة من معايير المحاسبة المالية تغطي مختلف جوانب التمويل الإسلامي، من بينها:

FAS 49

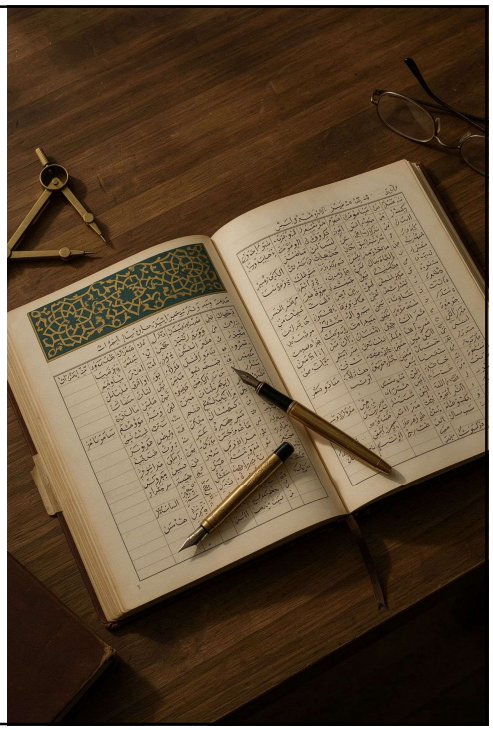
التقارير المالية للمؤسسات العاملة في اقتصادات تعاني من التضخم المرتفع — صدر مؤخراً بنسخته العربية.

FAS 50

التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامية بما فيها صناديق الاستثمار — صدر بنسخته العربية حديثاً.

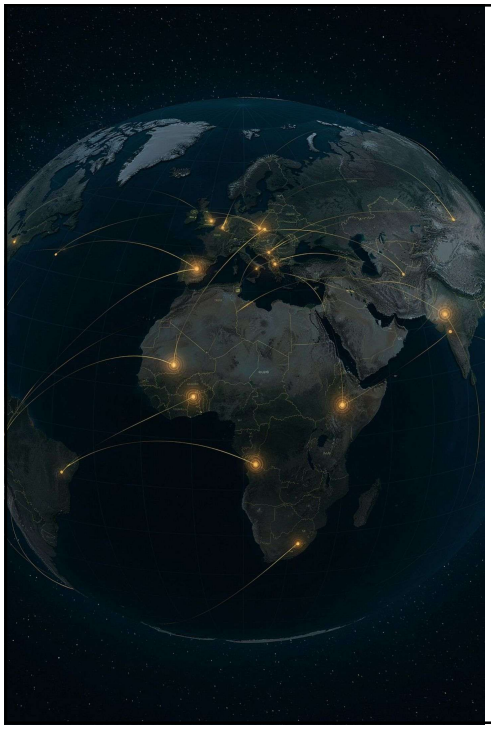
FAS 1

الإطار العام للتقارير المالية الإسلامية، وقد خضع لجلسات استماع عامة موسعة شملت طاولات مستديرة للمنظمين.



11

اعتماد معايير AAOIFI عالمياً



الجهات التنظيمية

تعتمد العديد من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية معايير AAOIFI إلزامياً أو طوعياً، مما يعزز مكانتها كمرجعية دولية للتمويل الإسلامي.

الانتشار الجغرافي

تعتمد معايير AAOIFI أو تستخدمها كمرجع أكثر من **45 دولة** حول العالم، تشمل دول الخليج العربي وجنوب آسيا وأفريقيا وأوروبا.

12

العضوية المؤسسية في AAOIFI

الأعضاء المؤسسون

المؤسسات التي أسهمت في تأسيس AAOIFI وتحمل مسؤولية تاريخية في دعم مسيرتها.

الأعضاء التنظيميون

الجهات التنظيمية والرقابية كالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية التي تعتمد معايير AAOIFI رسمياً.

الأعضاء العاديون

المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك والشركات والمؤسسات الأكاديمية المنتسبة إلى AAOIFI.

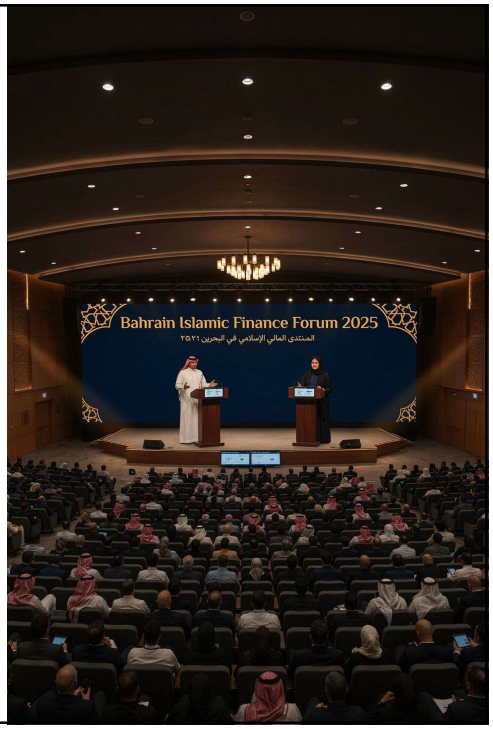
تتضمن العضوية التزامات محددة وتمنح الأعضاء حق المشاركة في الجمعية العمومية والتأثير في مسار تطوير المعايير.

13

المؤتمرات والفعاليات الدولية

تنظم AAOIFI سنوياً مؤتمرات دولية بارزة تجمع قادة الصناعة والعلماء والمنظمين من أكثر من 45 دولة:

1. **مؤتمر مجالس الشريعة السنوي**
   يُعقد سنوياً، وقد بلغ دورته الـ 24 عام 2026 في البحرين.
2. **مؤتمر AAOIFI-IsDB السنوي**
   بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، وقد بلغ دورته الـ 21 عام 2026 بموضوع التحديات الاقتصادية في ظل التوترات الجيوسياسية.
3. **الندوات الإلكترونية (Webinars)**
   ندوات متخصصة تناقش تطبيق معايير AAOIFI في أسواق مختلفة كتركيا وغيرها.



14

بناء القدرات والتأهيل المهني

تُقدم AAOIFI برامج تأهيل مهني متخصصة لتطوير الكوادر البشرية في الصناعة المالية الإسلامية، وتشمل:

1

CIPA

شهادة المحاسب الإسلامي المهني المعتمد — البرنامج الأشمل في المحاسبة الإسلامية.

2

CSA / CSE

شهادات متخصصة في الشريعة والأخلاقيات للعاملين في التمويل الإسلامي.

3

CSAA

شهادة المستشار الشرعي والمراجع — للمتخصصين في الرقابة الشرعية.

4

CPD & Workshops

برامج التطوير المهني المستمر وورش العمل الاحترافية الإلكترونية والحضورية.



15

مجلة JOIFA — منبر البحث الأكاديمي



مجلة التمويل الإسلامي والمحاسبة

تُصدر AAOIFI مجلة علمية محكّمة (JOIFA) تُعنى بنشر الأبحاث المتعلقة بالتمويل الإسلامي والمحاسبة والحوكمة. تستقطب المجلة باحثين وأكاديميين وممارسين من أكثر من 45 دولة.

تدعو المجلة حالياً للتقدم بأوراق بحثية لعددها التاسع، مع تركيز خاص على معايير AAOIFI الجديدة ومسائل COVID-19 والاستدامة في التمويل الإسلامي.

16

الورش الإلكترونية وبناء القدرات 2026



أطلقت AAOIFI تقويم ورشها الإلكترونية لعام 2026، تحت شعار **"تعلّم من الخبراء، انضم من أي مكان"**. تُتيح هذه الورش للمهنيين في جميع أنحاء العالم الاستفادة من خبرات متخصصي AAOIFI عن بُعد، وتشمل موضوعات تطبيق المعايير المحاسبية والشرعية والحوكمة.

17



المؤتمر السنوي الـ 21 لـ 2026AAOIFI-IsDB

يُعقد المؤتمر السنوي الحادي والعشرون لـ AAOIFI-IsDB للمصرفية والتمويل الإسلامي في **فندق كراون بلازا، مملكة البحرين**، يومَي 14-15 ديسمبر 2026، تحت موضوع:

"التحديات الاقتصادية في ظل التوترات الجيوسياسية: الاستجابة الاستراتيجية من التمويل الإسلامي"

آخر موعد للتسجيل: **13 ديسمبر 2026**.

18